التحولات الاجتماعية بالريف المصري وانعكاسها على رؤية الرجل لعمل المرأة واستقلالها المادى دراسة انثروبولوجية فى إحدى القرى المصرية

حسن بركات

الملخص

تهدف الدراسة الى التعرف على ملامح التغير في صناعة سجاد الحرير اليدوي في احدى قرى محافظة المنوفية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الانثروبولوجي، كما استخدم الباحث بعض الأدوات والمصادر لجمع المادة الميدانية ومنها (الملاحظة بنوعيها – المقابلات – الإخباريين – التصوير الفوتوغرافي – الاحصاءات الرسمية).

– وقد توصلت الدراسة الى بعض النتائج ومن أهمها :–

١) أوضحت الدراسة التغير في شكل المصنع من حيث عدد الأنوال ومقاساتها وعدد الصناع والمواد الخام المستخدمة في صناعة السجاد.

٢) أن عمالة الأطفال تعد قوة انتاجية يصعب الاستغناء عنها.

٣) تلعب المرأة دوراً مهماً في صناعة السجاد وخاصة الزوجة بل تمثل لها صناعة السجاد أهم الأدوار الانتاجية التي لا يمكن أن نغفلها.

٤) أدت الظروف التي مرت بها البلاد أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ الى تدهور عملية التسويق السياحي.

٥) هناك العديد من المشكلات التي تواجه هذه الصناعة ومنها ارتفاع سعر الخامات المستخدمة وضعف العملية التسويقية بالإضافة الى بعض الأمراض التي تتعلق بهذه الصناعة.

The social changes in the Egyptian country and their effect on the man's vision / opinion of women's work and her financial independence

(An arthropod logical study in one of the Egyptian villages)

Hassan Barakat

Abstract

The study aims to recognize / know the process of social changes in the Egyptian country and their effect / reflection on the man's opinion / vision of women's work and her financial independence and this study has been applied in one of the villages of mounofia.

The researcher used the following methodologies :

(The historical and the anthropological and studying the case)

The researcher also used some tools and sources to collect the field materials , they are :

(Observation with its two kinds, meetings and giving information and formal data) .

The most important results are the following :

1- The marginality of the economic role of women in the family especially her husband .
2- The prevailing / ruling culture in society enables women to do mam's work whereas the man doesn't do woman's work specially the housework.
3- There is duplicity / duality of vision towards women's work through her position among relatives in her family.
4- The issue of inheritance is one of the forms of women's economic exploitation.
5- A lot of men often refuse the idea of the wife's independence of financial pact.

محتويات الدراسة :

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- تساؤلات الدراسة
- مفاهيم الدراسة (النوع – الرجولة – الأنوثة –رؤية العالم)

الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

- الإطار النظري
- الاتجاه النسوى
- نظرية الدور

الإجراءات المنهجية للدراسة :

- المنهج الانثروبولوجيى .
- المنهج التاريخى .
- منهج دراسة الحالة .

أدوات ومصادر جمع المادة الميدانية

- الملاحظة – المقابلة – الاخبارى – البيانات الرسمية

الدراسة الميدانية .

- أسس اختيار مجتمع الدراسة .
- مجتمع الدراسة (قرية البرانية – اشمون –منوفية)
- ملاحق الدراسة .

مقدمــة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متعاظماً بدراسة أوضاع المرأة وأحوالها ومشكلاتها، وما طرأ من تغيرات على واقعها الاجتماعى والاقتصادى، كما ظهر مصطلح النوع Gender نتيجة لعقد عدة مؤتمرات عالمية بداية من عام ١٩٧٥ الذى سمى بالعام الدولى للمرأة، ومؤتمر المكسيك ١٩٧٥، يليه مؤتمر كوبنهاجن عام ١٩٨٠ ونيروبى عام ١٩٨٥، ثم مؤتمر بكين ١٩٩٥.

وساد مصطلح النوع فى الدراسات الاجتماعية وخاصة الانثروبولوجية الحديثة على المستوى المحلى والدولى باعتباره مفهوماً ثقافياً ينطوى على الاختلافات والتمييز بين الذكور والإناث عن طريق نظرة الثقافه لهم، وتحديد أدوارهم ومكانتهم الاجتماعية داخل إطار التبادل الاجتماعى.

وصدرت فى الربع الأخير من القرن العشرين نتائج دراسات واجتهادات مختلفة، ألقت أضواء كاشفة على بعض جوانب الموضوع، وبالرغم من ذلك لم ينشغل بال الباحثين بموضوع الرجل ولم يركزوا مجهوداتهم على مشاكل المجتمع المترتبة عن عادات يتبعها أو أفكار يعتنقها، مما يتطلب إجراء العديد من الدراسات العلمية التى تكشف عن دور البعد الثقافي فى صياغة البناء العقلى الذى يشكل رؤية الرجل للمرأة.

وعلى الرغم مما نحن نعيشه الآن فى الألفية الثالثة وفى ظل ثورة الاتصالات وما أحدثته من تغيرات على المستوى العالمى والمحلى، إلا أن المجتمع الريفي قد حدد للمرأة صورتها لذاتها فارتضتها واستدمجتها وباتت تدافع عبر الأجيال المختلفة فصور لها أن قوتها تكمن فى جمالها وقدرتها على الإنجاب وغيرها من صفات الأنوثة، كما حدد المجتمع صورة كلا من الجنسين للآخر من خلال منظومة ثقافية واجتماعية. ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة التي تسعى لإلقاء الضوء على هذا الجانب، حيث اهتم الدارسون بجوانب الحياة الاقتصادية والسياسية، وكذلك العادات والتقاليد بالمجتمع المصرى متضمنة المجتمع الريفى، وذلك على حساب الجوانب الفكرية والتصورات العامة المميزة لتلك المجتمعات، لأن الرؤية للآخر، أو مجموع الرؤى التى تسود فى هذا المجتمع تعبر عن الأوضاع والقيم الثقافية السائدة فيه، ومن الضرورى أخذ هذه القيم فى الاعتبار فى أية محاولة لوضع خطة مستقبلية جديدة خاصة بالسياسة الثقافية والتنمية الريفية، فى عصر تسوده العولمة، ولعل أبرز المتغيرات الثقافية التى سيشهدها المستقبل القريب تتمثل فى إعادة تشكيل علاقة الإنسان بالآخر.

لذا تتحدد طبيعة هذه الدراسة بأنها تعتبر من بحوث رؤى العالم التى تهتم بموضوع النوع الاجتماعى فى المجتمع الريفى، كما أنها انتروبولوجية المنهج، وهذا يعطى فرصة أفضل لصياغة مشكلة البحث، وهى التركيز فى المحل الأول على دراسة رؤية الرجل للمرأة، حيث تقتضى دراسات "رؤى العالم" الإحاطة بمجموعة من الأفكار التى يعتمدها الفرد على الفضاء المحيط. أى هى دراسات كلية Holistic تهدف إلى الإحاطة بكل أبعاد "العالم" ولكن من وجهة نظر الشخص أو الذات وليس من وجهة نظر الباحث، ورغم وجود العموميات الثقافية فى

المجتمعات الإنسانية، إلا أنه توجد خصوصيات ثقافية تميز كل مجتمع على حدة وتعطيه طابعه المميز، ولذلك اهتمت هذه الدراسة بالمجتمع الريفى باعتباره جزء من المجتمع الأكبر يدخل فى تكوينه العضوى ويتميز عنه بثقافته الفرعية. هذا فضلا على أن الدراسات المصرية المعنية بالمرأة بصفة عامة والمرأة الريفية على وجه الخصوص تعتبر دراسات قاصرة مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمى.

وقد تضمنت هذه الدراسة التعرف على الرؤية المعرفية لعمل المرأة واستقلالها من خلال الموضوعات التالية: (العمل – الميراث – الاستقلال المادى للمرأة).

مشكلة الدراسة:

أصبحت قضية الذات والآخر من أهم القضايا المعاصرة المطروحة للبحث، وخاصة فى عالم متغير تتغير فيه الصور التى كونها الأفراد عن أنفسهم وعن الآخر، فموضوع "صورة الآخر" من الموضوعات العلمية التى تحظى فى الوقت الحاضر باهتمام كبير فى البحوث الاجتماعية والانثروبولوجية. وطرح قضية الآخر للدراسة والتحليل يستدعى التعرض لصورة كل من الرجل والمرأة والكشف عن الأرضية التى تشكلت فوقها هذه الرؤية وعن مكوناتها الأساسية وينعكس ذلك فى النظريات الحديثة التى تعالج ذلك الموضوع من أبعاد متعددة. ولقد رسم المجتمع الإنسانى صورة للمرأة منذ قدم الأزل، كما حدد الأدوار المنوطة بها، مؤكداً على أن هناك فوارق بين النوعين (ذكر/ أنثى)، حتى وصل الأمر إلى ما نسميه الآن بالتمايز النوعى، ولم يأت ذلك – التمايز – من فراغ، ولكن هناك العديد من المصادر والمؤثرات التى أدت إلى تكوين هذه الرؤية بمعنى أن هناك عدداً من المصادر التى تعتبر بمثابة الأطر المعرفية لتحديد الذات، ومنها على سبيل المثال الأسرة ودورها فى التنشئة الاجتماعية وما تغرسه فى عقول النشء منذ الصغر من إعلاء لقيم الذكورة، هذا بالإضافة لدور المؤسسات المجتمعية الأخرى فى تعزيز قيم الذكورة والأنوثة من خلال المؤسسات التعليمية كالمدرسة وما يدور بداخلها من ممارسات فعلية، فضلاً عن دور التعليم والمناهج الدراسية فهى تفيد فى التعرف على رؤية الرجل كذات فاعلة تتحرك بمرجعية دينية وثقافية واجتماعية محددة توضح النظرة للأخر "المرأة".

وبالتالي فكل هذه المؤثرات تنصهر جميعها فى بوتقة واحدة وتخرج ما يمكن أن نسميه بالفكر المجتمعي نحو النوع، أي أنها – تعد الأطر المعرفية الرئيسية لتكوين الرؤية، وتتجلى هذه الرؤية من خلال المواقف فى الحياة اليومية للأسرة التى تتعلق بالجانب الاقتصادي. مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه التجليات تختلف باختلاف وضع المرأة القرابى فى محيط الأسرة كونها "زوجة/ أم/ أخت/ ابنة).

وهنا نفترض أن كون الإنسان ذكر أو أنثى لا يكفى الجمع بين كل النساء أو الرجال دون مراعاة الاختلافات الموجودة بين النساء مثل الاختلافات الطبقية والجيلية والقرابية ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة فى التعرف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية لرؤية الرجل للمرأة من خلال الجانب الاقتصادى والذى امكن حصره فى (العمل – الميراث – الذمة المالية) .

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية نحو تحقيق الأهداف التالية:

١ – تحديد رؤية الرجل للمرأة فى الريف المصري.

٢ – رصد بعض المواقف الاجتماعية فى الحياة اليومية التى تتجلى فيها رؤية الرجل للمرأة.

٣ – محاولة الوصول للأطر التصورية المثالية والواقعية فيما يتعلق برؤية الرجل للمرأة فى الريف المصرى.

٤ – محاولة تقديم رؤية مستقبلية لقضايا المرأة الريفية ووضع بعض المقترحات لتغيير رؤية الرجل للمرأة.

تساؤلات الدراسة:

ويمكن تحقيق أهداف الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الآتى"

– ما الأبعاد الاجتماعية والثقافية التى كونت رؤية الرجل للمرأة؟

وبناءاً على هذا التساؤل الرئيسي انبثقت عدة تساؤلات فرعية هى:

١ – إلى أى حد تختلف رؤية الرجل للمرأة باختلاف (البعد الطبقى، والثقافى، والاجتماعى، والجيلى).

٢ – ما هى المواقف الاجتماعية التى تظهر فيها تجليات رؤية الرجل للمرأة؟

٣ – إلى أى حد لعبت المرجعية الدينية، والموروث الثقافى دوراً فى صياغة البناء الفكرى للرجل ورسم صورة محددة للمرأة).

٤ – إلى أى حد يعكس الجانب الاقتصادى (العمل – الميراث – الذمة المالية) رؤية الرجل للمرأة.

مفاهيم الدراسة :

النوع : - Gender

يشيرهذا المفهوم الى التقسيمات الموازية وغير المتكافئة اجتماعيا للذكورة والأنوثة وهو ما يعني الفروق بين الرجال والنساء في السلوك، والدور، والمكانة والتي تعود إلى عوامل واعتبارات اجتماعية وثقافية. ويختلف مصطلح النوع عن مصطلح جنس sex الذي هوظاهرة بيولوجية، حيث يعد مفهوم النوع Gender تصنيفاً اجتماعيا ثقافيا، يتيح لنا فرصة الفصل ين الفروق البيولوجية والثقافية بين الذكور والإناث.(١)

ويتسع مصطلح النوع ليشير فقط إلى الهوية الفردية وإلى لشخصية، ولكن ليشيد على المستوي الرمزي أيضاً إلى المثل والصور النمطية الثقافية للرجولة والأنوثة، ويشير على المستوي البنائي إلى تقسيم العمل على أساس النوع في المؤسسات والتنظيمات.ويمكن القول أن الأفكار السائدة ثقافيا حول الرجولة والأنوثة هي صور نمطية ليس لها علاقة دقيقة بالواقع، كما أن هناك فروقا هائلة بين الثقافات في الأفكار المتعلقة بالنوع، وحول أدوار الرجال والنساء، وظهرت دراسات عديدة حول الطريقة التي يتحول بها الأطفال ذكورا وإناثا إلى رجال ونساء بالغين، عبر عمليات التنشئة الاجتماعية طوال مراحل تربية الطفل وأثناء مراحل والتعليم وخلال الممارسات المهنية، وكذلك أيديولوجية الأسرة والدولة.

وعلى المستوي البنائي ظهرت دراسات للتقسيم غير المتكافي للعمل في العائلة (وحدة المعيشة) حيث يلعب الجنس دورا كبيرا في تحديد أنماط العمل وفرص التوظيف والترقي، لما يتلقاه كل من النواعين من انواع معينة من التعليم. [٢] وتتبني الدراسة مفهوماً إجرائيا للنوع يعني الاختلاف بين الرجل والمرأة في الأدوار والتصرفات والمكانة الراجهة لاعتبارات ثقافية واجتماعية ودينية.

١- الرجولة Maseulinity

تعني الخصائص المميزة والمناسبة لجنس الذكور، والرجولة لم تصبح مجالاً للبحث الجدي إلا خلال السبعينيات، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير للحركات النسائية، التي ذهب مؤيدوها إلى أن مشكلة "نظام سلطة الاب هي في الحقيقة " مشكلة رجال" وقد أجريت" ميراكوما روفسكي" دراسات رائدة حول الأدوار النوعية والرجولة، حيث بحثت في الدلالة الوظيفية والتناقضات الثقافية للأدوار النوعية، وقد ترتب على ذلك مع تطور حركة الرجال أن ظهرت دراسات متعددة منها دراسات الرجولة التي بدأت تظهر إلى حيز الوجود بأعداد كبيرة، وقد حاول أندور طولسون في كتابة "حدود الرجولة" المنشور عام ١٩٧٦، أن يوضح أن الرجولة يجب أن توضع في إطار اجتماعي أوسع يشتمل على الطبقة، والتعليم، والعمل، والعمر، فالرجولة مثلها مثل الأنوثة، أبعد ما تكون عن أن تكون نتاجاً ثقافياً موحداً، بل أنها تتخذ أبعادا متعددة وقد احتلت ضرورة النظر إلى الرجولة ليس كصفة جوهرية، بل كنتاج لقوى ثقافية وتاريخية مكانة ذات أهمية متعاظمة، وبحلول عقد الثمانينات أصبحت دراسات الرجولة فرعاً بحثياً تخصيصيا راسخا متخما بفروعه الداخلية والحوارات النظرية والتأكيدات المتباينة والسياسات المختلفة.[٣] وتضيف الدراسة مفهوما إجرائيا للرجل يعني جميع الصفات التي يتحلى بها الذكر(قوة- سلطة- قوامة- شجاعة...الخ) كنتاج لقوى اجتماعية وثقافية وتاريخية ودينية.

٢- الانوثة: Feminity

مفهوم عام يقابل مفهوم الذكورة، ليدل على الأساليب المميزة لسلوك ومشاعر المرأة. وتختلف الخصائص التي تدل على الأنوثة، وأن كان يشار عادة إلى السلبية، والتبعية والضعف على أنها خصائص تميز الانوثة. [٤] فالانوثة تنبع من التراكيب والتصورات الاجتماعية، وهي مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك المرأة ومظهرها، وغاية القصد منها جعل المرأة تمتثل لتصورات الرجل. والأنوثة بهذا التعريف نوع من التنكر الذي يخفي الطبيعة الحقيقية للمرأة، ولذلك فهى أمر مفروض على ذات المرأة.[٥]

فالأنوثة تعني الضعف والخضوع والطاعة والاستسلام لسيطرة الرجل والذكورة تعني القوة والسطوة والسيطرة والسيادة، وأنماط التنشئة الاجتماعية نفسها تؤكد أنوثة المرأة منذ طفولتها وتعطيها أدواراً اجتماعية، فهي تعمل من اجل الرجل، وتخدم من أجل الرجل، وتملك من أجل الرجل. [٦]

ويؤكد مفهوم الأنوثة إحساس المرأة بالنقص تجاه الرجل في مجالات تحمل

المسئولية، مما يؤثر على مقدرتها على المشاركة في الحياة الاقتصادية والحياة العامة، خارج الاسرة. وهكذا فبالرغم من الحقوق المتساوية في الحياة العامة فإن المرأة لا تستطيع التمتع بها نظرا للقيود المفروضة على حقوقها داخل الاسرة وهي المجتمع الخاص ونظرا لسيطرة الرجل على المجتمع العام، كما أن الرجال يمتلكون "السلطة" علي كل من حيز المجتمع العام والخاص باعتبار المجتمع المصري أبوى ذكوري يستحضر القوانين غير المكتوبة من عادات وتقاليد وأعراف لحفظ كيانه وشرعيته، وذلك من خلال ترسيخ علاقات الهيمنة والتبعية، ليضمنوا استمرارية امتلاكهم له والسيطرة على المرأة وضبطها، من ثم تهميشها اجتماعيا وسياسيا باستعمال القوانين الصارمة التي تتحكم في تصرفاتها ومشاعرها ومصيرها بالشكل الذي يتلائم ومصالح السلطة الأبوية. (٧) ورغم أن الفارق الطبيعي بين الرجل والمرأة هو فارق في الجنس وفيه قيمة جمالية(رجولة/ أنوثة) وقيمة نوعية (من أجل دوام النوع البشري) إلا أن هذا الفارق ليس فيه أية قيمة من قيم التفاوت الحقوقي والسياسي والأخلاقي، ولولا هذا الفارق لما كان الاجتماع الإنساني ممكنا. إن الفارق الطبيعي لا يبرر ما آلت إليه المؤسسات والأعراف ماضيا وحاضرا ومستقبلا من أوضاع عدم المساواة بين الجنسين والأمثلة على ذلك كثيرة، فالرجل المصري يعامل المرأة معاملة تبدو سيئة في ضوء مستويات المعاملة الإنسانية الرشيدة، وفي الوقت نفسه يعشقها ويدللها ويذوب من أجلها عشقا وهياما- وأيضا يحترمها ويقبل أيديها، ويظهر ذلك فعلا وعملا. ولعل المعاملة السيئة للمرأة المصرية وتدليلها وعشقها أن تكون أمورا غير متناقضة، فالمرأة المصرية خاصة في الريف لا تزال في نظر الرجل حتى الآن متاعاً، ولعلها أن تكون متاعه الوحيد، المتاح وهي إذا كانت راضية عن هذا الوضع، فهى تفعل ذلك في ضوء العلاقات الاجتماعية وفي ضوء بعض العناصر الثقافية غير المادية، فالبعض ينظر للمرأة من خلال العوامل التكوينية لها أنها الأضعف وأن الرجل هو الأقوى، ولكن هناك عوامل اجتماعية وثقافية ونفسية وعقلية تكمل هذه الصورة الحقيقية لهذه الشخصية سواء لدى الرجل أو المرأة. (٨) وتعني الدراسة بمفهوم المرأة أجرائيا انها الانثي ذات الملامح والصفات التي كونها عنها المجتمع والمختلفة عن صفات الرجل من خلال الأدوار والممارسات التي تقوم بها وما تتميز به من "مشاعر واحاسيس" وضعف وتبعية لسيطرة الرجل" كنتاج لقوى اجتماعية وثقافية شكلت هذه الصورة.

٤- رؤية العالم ، فلسفة الحياة : World View

يشير هذا المفهوم الى نسق القيم والاتجاهات والمعتقدات التى تؤمن بها جماعة معينة. (٩)

أى يشير إلي رؤية العالم أوفلسفات الحياة الخاصة بمختلف الجماعات داخل المجتمع، والمشكلة الرئيسية التى تواجه علماء الاجتماع الذين يتناولون هذا الموضوع تتمثل فى تعريف رؤية العالم نفسها ووصفها . فما هى المعتقدات والقيم التى يعتقد انها تشكل رؤية العالم ؟ ويرجع الفضل الى "روبرت رد فيلد " فى بلورة مفهوم "رؤية العالم " وتحديد معناه وخصائصة، فهو يعرف رؤى العالم على انها

تصورات عما يجب ان يكون وعما هو كائن، وانها تتضمن الطرق أو الاساليب التى من خلالها تتحد أو تتفرق الخبرات، وانماط التفكير، وأنها أيضاً الجانب المعرفى والوجدانى لتلك الاشياء الموجودة فى العالم، فرؤى العالم تتضمن انماط التفكير والاتجاهات السائدة نحو الحياة أو هى الأسلوب أو الطريقة التى نرى فيها انفسنا بالعلاقة مع الاخرين وبالعالم أو الكون ككل. (١٠)

ويعتبر " كليفورد جيرتز" من علماء الانثرولوجيا الرمزية الذين اسهموا اسهاماً كبيراً فى تأصيل وتدعيم تصور" رؤية العالم " فهو يميز بين تصور رؤية العالم ومفهوم روح الثقافة، فالمفهوم الاول يرتبط بالجوانب المعرفية والوجودية ، بينما المفهوم الثانى – روح الثقافة – يرتبط بالمكونات الاخلاقية والتقييمية والجمالية " رؤية العالم " اذن هى الصورة التى لدى الناس عن الاشياء فى الواقع ، وهى التصور الذى لديهم عن الطبيعة والذات والمجتمع. (١١)

ويرى احمد أبو زيد: ان معظم الكتابات الانثروبولوجية التى تستخدم مفهوم رؤية العالم أو النظرة الى العالم تتحدث فى الاغلب عن " الشخص " أو " الذات " وعن الناس أو البشر اكثر مما تتحدث عن المجتمع، لانها تتطلب الغوص فيما وراء الافعال والتصرفات العيانية الملموسة التى يمكن رصدها بسهولة عن طريق الملاحظة المباشرة ، فالمهم فى دراسة هؤلاء (الناس) من اجل الكشف عن نظرتهم الى العالم هو البحث وراء الافعال الظاهرية عن الافكار والمشاعر والوجدانات ، بل والميول والرغبات وغيرها من العناصر والعوامل (الداخلية) التى تساعد على الوصول الى فهم اعمق واكثر دقة لتلك الافعال والتصرفات. (١٢)

وهذه الدراسة تتبنى مفهوم " روبرت رد فيلد " حول تعريف رؤى العالم من خلال رصد لبعض المواقف اليومية التى تتعلق الجانب الاقتصادى لتعكس رؤية الرجل للمرأة .

الإطار النظري والمنهجى للدراسة :

أولا : الإطار النظرى :

- الاتجاه النسوى : Feminist Theory

لقد اهتمت النظرية الاجتماعية النسوية منذ السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين ، بفهم كافة أشكال اللامساواة بين المرأة والرجل ، كما اهتمت بتحليل سلطة الذكور على الإناث . وتتمثل مقدمتها المنطقية الأساسية التى تستند عليها فى تفسير اللامساواة أن الهيمنة الذكورية نابعة من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بمجتمعات محددة وقد اهتمت غالبية المنظرات النسويات بسؤال رئيس هو : كيف يتسنى لنا فهم تبعية المرأة للرجل ؟ اتخذت أصحاب هذا الاتجاه النسوى أيا كان اتجاهاتهم الفكرية من الماركسية أداة للإجابة على هذا السؤال. وذلك منذ انبسقت حركة المرأة وظهر بوضوح اتساع نطاق النشاط اليسارى الراديكالى لديهن ، فقد كانت المنظرات النسويات متعاطفات مع الافكار الماركسية. (١٣)

وتتضمن النظريات النسوية ثلاث اتجاهات أساسية هى: الليبرالى،

والماركسى أوالاشتراكي الراديكالي . ويهتم الاتجلهان الاول والثانى بقضايا المساوة بين الذكر والأنثى فى الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، أما الاتجاه الثالث فقد تركزت قضاياه – التى انفصلت عن إطار المساواة – على "التمركز حول الذات الأنثوية" ، إذ ينظر للأنثى باعتبارها إحدى الأولويات المهمة فى الحياة بصفة عامة، ولذلك يمكن لها الاستغناء عن الذكر حتى فى الحياة الجنسية، ولذلك اهتم هذا الاتجاه بنظريات النوع Gender والطبقة Class فى اطار مناقشة العمل المنزلي، بل والنظرة للأنثى باعتباها تشكل طبقة أو نوعاً مضطهداً مهدداً بالعنف. (١٤) وظهرت عدة مفاهيم فى سياق المقولات النسوية لا ترتكز على محددات نظرية واضحة بقد ما تعبر عن أيدولوجية فكرية للحركة النسوية ذاتها مثل مفهوم النوع Theory Gender حيث ظهر مفهوم النوع فى الثمانينيات كنموزج نظرى مسيطر يلقى الضوء على عملية التكوين الاجتماعى للذكورة والأنوثة فى ظل قيم غيرمتساوية ، لذلك اهتم الاتجاه النسوى بانماط السلوك والادوار والحقوق وتقسيم العمل بشكل رمزى يعبر عن اختلاف النوع وكيفية تنوع القيم الخاصة به.

ويستخدم هذا الاتجاه مستويات مختلفة من التحليل هي التحليل الرمزى، البنائي، المادى، التفاعلى. (١٥) كما ركز مفهوم النوع Gender كأحد مفاهيم الاتجاه النسوى على الاختلافات فى الادوار الاجتماعية والمسؤليات والتوقعات لكل من الذكور والاناث، باعتباره مفهوما ثقافيا، اذ يؤكد على الخصائص والصفات المتشكلة اجتماعيا من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية، ومن ثم فهى متغيرة تاريخيا. اما مفهوم الجنس Sex والذى يرجع الاختلافات والفروق النوعية الى الصفات والخصائص البيولوجية ، فهو ذو صفة عالمية لا تخضع هذه الفروق لمحددات ثقافية ولا يقر انها عرضة للتغير. (١٦)

كما ظهرت مفاهيم اخرى من الاتجاه النسوى المعاصر مثل مفهوم التمكين Empowerment الذى يرتبط فى بعض التحليلات السسيولوجية الحديثة بمفهومين اخرين هما: تحقيق الذات Enselfment وهو المفهوم الذى يشير الى الوعى والمعرفة والخبرة او القابلية لامتلاك تلك العناصر الضرورية للمشاركة ومقاومة ومقاومة الضغوط الاجتماعية، وتضمين الجسد او التمركز حول الجسد Embodiment بوصف الجسد وعاء الذات ويمكن ان يكون موضوعا للسيطرة والتحكم او وسيلة للرفض والمقاومة من خلال الاحاسيس والعواطف والمشاعر. (١٧) ومن مفاهيم الاتجاه النسوى الاستغلال Expolition والاضهاد Oppression والخضوع Subordination والكبت Restraint وثقافة الصمت Silence Culture من جهة فى مقابل السيطرة من جهة اخرى Dominance وتضمنت هذه المفاهيم فى رؤية الاتجاه الراديكالى المعاصر دراسات تاريخية للمجتمعات والقبائل التى يقوم بناؤها على السلطة الابوية التى تظهر فى علاقة الانثى بالذكر ، واشكال الاستغلال المختلفة اقتصاديا داخل المنزل. (١٨)

وتنهض النظرية النسوية على مجموعة من الافتراضات رغم تناقضها فيما

بينها، وهى ان النساء مضطهدات بغض النظر عن محاولات منع التمييز بين الجنسين، بينما يفترض بعض النسويين ان هذا الاضهاد يرجع الى الطريقة التى ينتظم من خلالها بناء المجتمع الذى يسودة النظام الأبوى المسئول – أساسا – عن القهر والاضهاد اللذين تتعرض لهما الانثى، ان هذا النظام هو السبب فى خلق الوضع المتدنى لها، ويفترض فريق اخر من النسويين ان الظلم والاضطهاد والخضوع والتبعية والكبت الواقع على الاناث يمثل نمطا فرعيا فى أى نظام للعلاقات الاجتماعية ليس فقط على السلطة الابوية، بل يشمل العلاقات الانسانية كلها والتى تتشكل من خلال التبعية والعنف والمنافسة، ومن ثم فإنهم يفترضون ان النظام الطبقى سيترتب عليه القضاء على الاضطهاد الواقع على الانثى، بينما يعارض العديد من النسويين مفهوم السلطة الابوية ويؤكدون ان القهر والاضطهاد والوضع المتدنى للانثى يرجع الى العلاقات الاجتماعية للنوع، اذ تفترض النظرية النسوية ان عملية الانجاب وما يترتب عليها من علاقات تعد الاساس فى تفسير القهر، اذ ان دور الانثى فى الانجاب هو المسئول عن تدنى وضعها ومكانتها الاجتماعية. (١٩)

وترى علياء شكرى: ان النسوية تنهض على مجموعة افتراضات منها :

١-ان النساء مضطهدات فى المجتمع، بغض النظر عن محاولات منع التمييز بين الجنسين، وان هذا الاضطهاد يرجع الى الطريقة التى ينتظم من خلالها بناء المجتمع والذى يطلق عليه النظام الابوى.

٢-تفترض النظرية النسوية ان عملية الانجاب، وما يترتب عليها من علاقات تعد العامل الرئيسى فى تفسير القهر الجنسى، فدور المرأة فى الانجاب هوالمسئول عن تدنى وضعها الاجتماعى، خاصة عندما لايتعدى هذا الدور الحمل والرضاعة ورعاية الاسرة وتدبير شئونها.

٣-تفترض النظرية النسوية ان الرجال والنساء لهم خبرات متباينة ، بمعنى ان عالم المرأة مختلف تماماً عن عالم الرجال، وبينما يرى بعض النسويين ان خبرات المرأة ينبغى أن تتطابق مع خبرات الرجل. (٢٠)

وفيما يتصل بالتناقض فيما بين النظريات النسوية حول تفسير اصل القهر الذى تتعرض له المرأة، يوجد متصل Continuum تقف فى احد طرفية المنظرات اللآتى يرون ان تبعية المرأة هى نتيجة للاستقلال الرأسمالى، وتقف فى الطرف الثانى المنظرات اللآتى يرون ان هذه التبعية هى نتاج الأبوية patriarchy فى نطاق السيادة الذكورية، ويعتمد كلا الاتجاهان على الماركسية، حيث اعلنت الكثيرات من المنظرات ان مفهوم الأبوية هو مفهوم لا تاريخى، انه مفهوم يقترن بمجتمعات الماضى التى تتأسس على قاعدة الأباء. (٢١) ومثلما ينطلق التحليل الماركسى من العلاقات الاجتماعية الانتاجية لمجتمع محدد، وتفعل ذلك كثيرات من المنظرات النسويات فى شرح سيادة الذكور بمصطلحات استغلال العمل. وتعزو الماركسيات التقليديات Orthodox تبعية النساء الى الرأسمالية، بينما تتبنى المنظرات الراديكاليات فكرة ان العلاقات الانتاجية للمجتمعات

المعاصرة تستلزم كلا من الرأسمالية والعلاقات الأبوية ، مثل اختلاف المكانة الاقتصادية للمرأة فى سوق العمل عن مكانة الرجل، فهن يحصلن على اجور منخفضة، كما يتركز عملهن فى مهن اقل عددا واقل استمرارية عن مثيلاتها لدى الرجال، مثل قيامهن بالاعمال المنزلية غير مدفوعة الاجر.

ومنذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت النسويات الماركسيات فى التحول من الاهتمام بالتحليل النسوى على المستوى البنيوى الكلى macro (مثل الاهتمام بالأبوية والعمل المنزلى والرأسمالية الى الاهتمام بالتحليل الثقافى، مثل التركيز على اللغة، والخطاب، وغير ذلك من قضايا الايدولوجية والتحليل النفسى. فعلى سبيل المثال اهتمت جوليت ميتشيل Juliet Mitchel، وهى من المتخصصات فى علم النفس بالتحليل البنيوى، واعتمدت على اعمال التوسير حول الايديولوجيات وعلى اعمال لا كان فى التحليل النفسى، وعلى اعمال ليفى شتراوس الانثروبولوجية حول القرابة. فلقد جذبت ماركسية التوسير اهتمام المنظرات النسويات لا سيما فكرته حول الاستقلال النسبى للأيديولوجية عن العلاقات الاقتصادية، فلم تعد الايديولوجية مجرد انعكاس للاساس الاقتصادى، والامر الذى خلق مساحة لتنظير تبعية المرأة دون الاضطرار الى عزوها لاسلوب الانتاج الراسمالى. ان تبعية المرأة لدى ميتشيل هى مسألة ايديولوجية اساسا ، ويعاد انتاج هذه الايديولوجية داخليا فى انفسنا وروحنا، انها مؤثرة من خلال اللغة فى تشكيل افكارنا ورغباتنا وبالنسبة ليمشيل فان المعركة ضد الابوية تستلزم ان تتخذ شكل الثورة الثقافية. (٢٢)

والنوع فى رأى بعض منظرى النسوية الاخرين لا يمثل باعتباره واقعا ولكن باعتباره حدوداً تنتظم سياسيا واجتماعيا ويعتبر الجنس امراً ألزامياً للجسد ليصبح علامة ثقافية، وعليه ان يحدد نفسه مرارا بهذه الصورة، ومن ثم تقول "بتلر" ان الجنس يصبح "مشروعا جسديا ماديا" وفعلا ادائيا متواصلا. وبدلا من فكرة الذكورة او الانوثة الجوهرية "الاصلية" اصبحت هناك فكرة ان كل التصورات الجنسية والمتعلقة بالنوع تؤدى وتصاغ من خلال اعادة استخدام العلامات المرتبطة بالنوع والتى ترمز الى الرغبة والطبيعة الجنسية ، فلا توجد ذات مذكرة فى جوهرها، مثلما لا توجد ذات مؤنثة فى جوهرها، والذات كما ترى "بتلر" تستطيع ان تختار تحديد وضعها عن طريق المحاكاة التى تحافظ على فكرة هوية النوع المحددة ذات المصداقية، ومن ثم فان كلا من الجنسين يمكن ان يتخذ موقع الذات المذكرة او المؤنثة، وفى نفس الوقت كما تقول "بتلر" – فان تعريف الميل الجنسى الذكرى او الانثوى يستند الى استراتيجيات معتمدة ثقافيا. (٢٣)

كما ترى "كوسوفسكى سيد جويك" ان النوع يتشكل بعلاقات الانواع، وعلاقات السلطة ومن ثم ترفض فكرة "التحديد البيولوجى" او الطبيعى" اذ ان النوع يتحدد على اساس الاطار الثنائى للذكورة والانوثة. فالنسوية تفترض ان كون الانسان انثى لا يكفى للجمع بين كل النساء دون مراعاة الاختلافات الموجودة بين النساء مثل الاختلافات العرقية والطبقية.

وكانت "مالفى" قد اشارت الى "فرويد" لتبين ان التشكيل المبكر للاشعور عند

الذات الانثوى يسمح بتحديد هوية عابرة للجنس، بمعنى ان الذات الانثوية تستطيع التغلب على القيود القمعية السلبية التى يفرضها عليها نوعها. (٢٤)

- نظرية الدور :

تمثل نظرية الدور قاسماً هاماً من النظرية البنائية الوظيفية، فهذه الأخيرة هى التى انتجت مفهوم الدور. لقد برز مفهوم الدور كأحد المفاهيم الرئيسية فى التحليلات السوسيولوجية والانثروبولوجية التى تربط بين اداء النظام الاجتماعى ووظيفتة وبين توقعات سلوك الافراد. وقد قدمت العديد من التعريفات لمفهوم الدور، فقد عرف لينتون الدور بأنة" مظهر القوة المتحركة فى وضع ما"، كما أنة يرى أن الدور هو المظهر الدينامى للمكانة " فالدور هو المجموع الكلى لانماط الثقافة المترابطة لمكانة محددة به، وللأدوار عدة انواع منها المعيارى والمتوقع والوظيفى.فالدور المعيارى هو مجموعة من المتطلبات النابعة من الثقافة الكلية التى ترسم للاشخاص ادوارهم فى حدود مراكزهم المتباينة والقيم المعمول بها فى الثقافة، وبهذا يصبح لكل فرد دور معيارى فى المجتمع. والدور المتوقع هو ما يتوقع الشخص أن الأخرين ملزمون بأدائه نحوه في موقف معين والعكس. أما الدور الوظيفى فهو الدور الفعلى أو الدور المؤدى بالفعل لأنة يؤدى وظيفة التوافق مع الثقافة الكلية أو الفرعية. (٢٥) ويرتبط مفهوم الدور بالعديد من المفاهيم الاساسية نوجزها فيما يلى:-

تصور الذات: يعنى تنظيما من الادوار يصل الفرد بالمجتمع، وتتطور الذات نتيجة لتمايز الفرد عن الأخرين وإدراكة لإتجهاتهم نحوة. (٢٦)

- اتخاذ الدور: يعنى ذلك توجة الفاعل نحو سلوكة بواسطة تصورة لدور الأخرين في ظروف معينة، كما يعنى ايضاً تعلم الفرد أدوارة في مجموعات لاتقل عن شخصين وبذلك يعد اتخاذ الدور عملية جوهرية وأساسية في التفاعل بين الأفراد، ولا يوجد دور منفرد بذاتة إلا إذا كان متصلاً بأدوار أخرى مقابلة، ومن خلال عملية إتخاذ الدور يكتسب الفرد معرفتة بتوقعات الأخرين"

- تمايز الأدوار: يظهر التخصص وتقسيم العمل في كل المجتمعات التى تتسم بدرجة من التعقيد، وعندما يحدث تحول الأعمال الي انشطة متخصصة ينشأ التمايز في المراكز والأدوار، ولتحليل التمايز مصطلحات مستقلة مثل السن، الجنس، الجيل، المركز الاقتصادى والسياسى.

- تكامل الأدوار: ويعنى بها أن الآدوارتكمل بعضها البعض ويعتمد كل منها على الآخر، إذ أن كل دور يستمد معناه من ادوار اخرى في النسق الاجتماعى.

- ضغط الدور: يتصل هذا المفهوم بالمفهوم السابق ويرتبط به أرتباطاً وثيقاً ويقصد به صعوبة تحقيق مطالب الدور والشعور بتلك الصعوبة، بما أن علاقات الدور يمكن تصورها على انها سياق من مساومات الدور، وأنها عملية متصله من الاختيار بين عدة طرق لسلوك الادوار، ويتوقف على هذه الاختيارات توزيع اداء الأدوار في كل انظمة المجتمع، واثناء ذلك يواجة الفرد تحقيق ضغط الدور.

- صراع الادوار: يعد صراع الادوار من المفاهيم الرئيسية ويشير الى عدم

الاتساق بين دورين أو أكثر ويتوقع أن يقوم بهما الفرد في وضع معين، ولكن هذا الصراع لا يستمر طويلاً، لأنة من الممكن مواجهة المتطلبات أو التوقعات التى أدت الى هذا الصراع مثل الصلة بين دور الأب تجاه الأم وتجاه الاطفال. ويقصد بالصراع عامة وجود نوع من التضاد او التعارض فى المصالح والقيم والاهداف مما يولد صراعاً بين ارادتين أو أكثر. (٢٧)

ويرى عاطف غيث ان صراع الادوار يكون ناتجاً عن عدم الاتساق بين دورين او اكثر، يتوقع ان يقوم بهما الفرد فى وقت معين ، وحينئذ يتفاعل احد الادورا مع الاخر أو يتصارع معه، وفى حالة الصراع هذه لا يستغرق فترة طويلة او قد تصبح مشكلة مستمرة فى حياةالفرد، هذا ويعد تحليل صراع الادوار من المسائل المهمة فى دراسة القيم، والعمليات الاجتماعية ، والبناء الاجتماعي بوجه عام. (٢٨)

– إرساء القيم : تمنح القيم المعنى للموضوعات والافكاروالاحداث والسلوك والنظم الاجتماعية وغيرها من الأشياء التى تتعلق بالحاجات الحيوية للفرد والمجتمع، ويعرفها سابير Sapir بأنها نظام لا شعورى من المعانى ويعرفها ردفيلد بأنها النظرة الشاملة للعالم. (٢٩) وتقوم بأعمال المعتقدات حيث تعبر عما يرغب فيه وما ينهى عنه، والقيم اساس الوقوف على السلوك الاجتماعى بغرض تحقيق اهداف اعضاء المجتمع، فالأدوار تميل إلى الإتساق مع إطار مرجعى من القيم التى تساهم بتبسيط الادوار المعروفة في المجتمع. (٣٠)

– المركز: يعني الوضع الإجتماعي لفرد ما بالنسبة لغيره من أفراد الجماعة وبذلك يصبح النسق الإجتماعي بهذا سلسلة من المراكز الإجتماعية التي تربط جميع أعضاء المجتمع، ويصاحب كل مركزمركب أو مجموعة من أنماط السلوك المحددة ثقافياً وهو الدور، ويحتل الفرد في أي مجتمع مراكز إجتماعية متنوعة تقوم علي أساس النوع والسن والأسرة والطبقة الإجتماعية والمهنة والدين ويحتوي كل مركز علي مجموعة من الأدوارا لمحددة له والتي تمثل أنماط الثقافة الفرعية ويحتل الدور الإجتماعي الجانب الدينامي للمركزالإجتماعي وما يرتبط به من واجبات وحقوق. (٣١)

– المكانة: هى الوضع الذى يشغلة الفرد أو الجماعة فى توزيع الهيبة فى النسق أو توزيع الحقوق والإلتزامات والقوة والسلطة، وفي ضوء ذلك إختار لينتون Linton مصطلح المكانة ليعنى به وضع الفرد في المجتمع وحدوده بأنه "مجموع الحقوق والألتزامات" أما الدور فهو الجانب السلوكى لتنفيذ هذه الحقوق والواجبات. (٣٢)

– أدوار النوع: يتحدد الدور اجتماعياً كأفعال منظمة للشخص من خلال الوضع الذى يشغله،وأن ادوارالنوع بمثابة انماط للسلوك المكتسب يقوم بها كل من الذكور والإناث، وفي ضوء ذلك لا يتعامل المجتمع بطريقة مماثلة مع كل منهم، لذلك يلاحظ في كل مرحلة تمايزات في شخصيتهم من حيث الملبس أو تقسيم العمل، كما كان يحدث قديماً فى بعض المجتمعات من تقسيم داخل الوحدة العائلية يقضى بخروج الرجال للصيد وتظل النساء منعزلات داخل المنازل للعناية بالأطفال،

وحتى الأن فى معظم المجتمعات ينظر للإناث من خلال العمل المنزلى للتأكيد على مسؤليتهن تجاه إعاشة الأخرين من افراد العائلة. (٣٣)

وتشير بعض آراء نظرية الدور الي أن كل المجتمعات تبنت مبادئ علم التشريح لتوضيح الأختلافات بين الذكوروالإناث كأساس تقوم علية الادوار النوعية، وتحديد الاساليب التى يسلكها كل اعضاء النوع الواحد عن طريق مجموعة من التوقعات الثقافية ، واصبحت ادوار النوع بمثابة تقسيم عمل مبكر لسائر الكائنات الإنسانية، واعتبرت الثقافة محددات لسلوكهم. لكن بعض الاراء تذهب الي نقض هذا الاتجاه، فعلى نقيض ذلك كشفت دراسة ميردوك عن ادوار النوع والتميز بين الذكور والإناث في المهام والاعمال المسنودة اليهم، أن الإناث يقمن بالأعمال الشاقة التى تتميز بالقوة والعنف ويقوم الذكور بأداء المهام الجنسية فقط في مجتمع تسمانيانزTasmanians، ورغم الإعتقاد السائد بأن الذكور هم الذين يؤدون الاعمال والأنشطة الشاقة ولذلك يتميزون بالسيطرة وهو ما يعنى إختلاف الاداء وفق السياق الاجتماعى الثقافى. ويبين كولى C.H.Cooley أن الادوار في عمومها تتبادل وتتفاعل، أو هى انساق متبادلة، فالحديث عن الدور لايتضمن دوراً منفرداً بذاته، ولكنه يتضمن أكثر من دور يفسر من خلال معرفة كيف يكون الناس اجتماعيين يدخلون في علاقة متعاونة لتحقيق اهدافهم. ويؤكد بارسونزعلى ذات القضية النظرية، فيشير الى وجود ثنائية للأدوار، إذ توجد ادوار محددة رئاسية للذكور وأخرى ثانوية للإناث، ولذلك هناك تباين في الادوار داخل الاسرة لتجنب الصراع والتنافس فيما بينهما.

ومن الناحية السيكولوجية ولتعزيز نظرية الدور إستعانت " شيرى اورتنر" بنظرية"انس شودورو" في إثبات أن البناء السيكولوجى للأنثى يساعد على تأكيد الدعوة بأنها اقرب الى الطبيعة، فمنذ طفولتها ترتبط بأمها في صورة توحد أولى لا شعورى ثم توحد ثانوى شعورى على اثاث انها الشخص الذى يحدد نوعها ودورها. المقبل أما الذكر فيتوحد بالأم توحد أولى لا شعورى ثم يحتاج للأب ليتوحد معة توحداً ثانوياً شعورياً. (٣٤) وبناء علي ذلك ويذهب دعاة نظرية الدور الي اننا عندما ندرس ثقافة مجتمع بعينة فيما يتعلق برؤية الرجل للمرأة، يجب أن نميز بين ثلاث قضايا مختلفة وهي :

– أن هناك حقيقة عامة مؤداها أن المرأة تحتل مكانة ثانوية فى معظم المجتمعات تدعها سمات ثقافية.

– أن الأيديولوجية الخاصة والترتيبات المتصلة بإضفاء الطابع الرمزى على المرأة تنطبق علي معظم النساء من ثقافة الي أخرى.

– أن الجدل الدائر بشأن أنشطة المرأة وإسهاماتها وقوتها ومدي نفوذها وتأثيرها غالباً ما تتعارض مع الأيديولوجية الثقافية بشكل عام ولذلك يجب الملاحظة المباشرة للظروف المحيطة بها وبأدوارها المختلفة وهذا الإتجاه هو ما تتبناه الحركات النسائية ذات التوجه الأنثروبولوجي في الآونة الآخيرة.

وفضلاً عن كل ما سبق عرضه بشأن نظرية الدور يتضح من إسهام كل من

"بارسونز واورتنر" الرؤية الثنائية لأدوار كل من الذكور والإناث في المجتمع، والفصل بين المنزل كعالم خاص بالمرأة والعمل خارج المنزل كمجال مرتبط بالرجال، كما تلقى الدورعلى أن أدوار النساء ادوار ثانوية تؤدى في عزلة عن الآخرين وأنها ادوار تابعة للرجل، فهى تحتل مكانة أدنى منة. وينطلق البحث الحالى من هذه الثنائية فى الادوار فى محاولة لاختبارها فى مجتمع الدراسة، وكيف تعكس الأدوار التي تقوم بها كلاً من الرجل والمرأة الرؤية تجاه الآخر.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة سوف يقوم الباحث بالاعتماد على بعض الأساليب المنهجية منها:

المنهج الانثروبولوجى:

حيث أن البحث الانثروبولوجى الميداني كان دائماً – ولا يزال إلى حد كبير– هو مشروع الرجل الواحد أو الباحث الفرد ، بمعنى أن ينفرد باحث واحد بدراسة مجتمع محلى صغير الحجم دراسة مركزة لمدة طويلة من الزمن بقصد الإحاطة الشاملة بكل مظاهر الحياة الاجتماعية على مدار سنة كاملة على الأقل باستخدام الملاحظة بالمشاركة مع المعايشة والاتصال المباشر لخلق العلاقة الحميمة Rapport بين أبناء المجتمع، وهذا يتيح الفرصة للباحث أن يحقق نفسه وشخصيته واتجاهه النظري بحيث يمكن القول أن البحث الميداني يساعد على اكتشاف ذاته والكشف عن تكوين فكرة من خلال اختياره للموضوع ولمجتمع البحث وأساليب جمع المعلومات الاثنوجرافية ثم تحليلها في ضوء موقف نظري معين يؤمن به ويسترشد به في بحوثه ودراساته. (٣٥)

ويرجع اعتماد هذه الدراسة على المدخل الانثروبولوجى إلى كونه أفضل المداخل ملائمة لطبيعة هذه الدراسة، حيث انه يهتم بتناول البناء الاجتماعي للمجتمع على انه كل متكامل يتكون من مجموعة من النظم والأنساق الاجتماعية المختلفة، والتي يرتبط فيما بينها شبكة من العلاقات الاجتماعية القائمة على التفاعل والتساند الوظيفي، وبهذا فان هذا المدخل بما يعتمد عليه من منهج شمولى ملائمة يهتم بعدم إغفال أى من الخصائص البنائية للظاهرة والمجتمع مجال الدراسة. (٣٦)

ويعتمد المنهج الانثروبولوجى على الملاحظة الميدانية، بالإضافة إلى اعتماده على الوسائل والأساليب المنهجية الأخرى، كالمقابلة Interview مع بعض أفراد الأسر، وإجراء الملاحظة المباشرة لعادات وتقاليد أعضاء المجتمع وأوجه نشاطهم المختلفة.

أي أن المنهج الانثروبولوجى التقليدى يحتم على الباحث الإحاطة بكل مظاهر الحياة الاجتماعية وأن يدرس هذه الظاهرة في كل أبعادها ويصنف العلاقات الاجتماعية حسب هذه الأبعاد في نظم وانساق يغلب على كل منها احد هذه الأبعاد ، مثل نسق القرابة والنسق السياسي والاقتصادية وغيرها من الأنساق التي تتفاعل وتتداخل وتؤثر بعضها في بعض مؤلفة ما يطلق عليه اسم " البناء الاجتماعي". (٣٧)

ومن هنا فسوف تستخدم هذه الدراسة الطريقة الانثروبولوجية المألوفة والتي

تعتمد على الإقامة الطويلة والمعايشة والملاحظة المباشرة وذلك للإحاطة والإلمام التام بمختلف الأنساق الاجتماعية المؤلفة لذلك المجتمع أو التعرف على ما يسمى بعالم الواقع والحياة " Life world " في مجتمع الدراسة.

المنهج التاريخي :

وبالإضافة لما سبق سوف يعتمد الباحث على المنهج التاريخي، حيث يهتم هذا المنهج بعرض وتحليل الوقائع والإحداث والاتجاهات السابقة عن الحياة الاجتماعية والكشف عن التطور التاريخي للأنساق الاجتماعية والتعرف على العوامل التي أسهمت فى استمرارها، أى محاولة دراسة تاريخ تغيير الضوابط الاجتماعية فى المجتمع. بالإضافة إلى البعد البنائي الاجتماعي نتيجة التحولات التى أصابت المجتمع نتيجة عامل السياحة والتي لم يقف تأثيرها عند جانب أو نسق واحد من انساق البناء الاجتماعي. (٣٨) كما يرى " عبد الباسط محمد حسن " ان استخدام المنهج التاريخي فى البحوث الاجتماعية يقصد به الوصول الى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث فى أحداث التاريخ الماضية ، وتحليل الحقائق المتعمقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التى شكلت الحاضر. (٣٩) ويرى الباحث ضرورة استخدام هذا المنهج من أجل الحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الرجوع إلى الماضي بغرض دراسة وتحيل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة وذلك لأنه فى كثير من الأحيان يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضية ، وبالتالي فسوف يهم هذا المنهج فى محاولة تتبع التغيرات التي لحقت بالمجتمع. وخاصة في ظل تغيرات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

- أسلوب دراسة الحالة Case Study Method :

يعتبر أكثر ملائمة لطبيعة البحث المتعمق، ويعنى التعمق في دراسة الظاهرة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي، بغرض حصراهم العوامل المؤثرة في الظاهرة.(٤٠) حيث ان دراسة الحالة تستند على ان كثيراً من اتجاهات الفرد الاجتماعية وأنماط سلوكه قد تطورت عن محاولته التعامل مع الأحداث أو الخبرات الهامة فى حياته والتي كانت بمثابة نقط تحول فى تاريخه، ويفترض استكمالاً لهذا ان هذه الأحداث قد أدت إلى تغير حياته، وان هذه الحياة قد اتخذت لها مساراً جديداً، وان تلك التغيرات فى سلوكه قد تؤثر على مستقبله كله. (٤١)

فالباحث الذي يستخدم هذه الطريقة يحاول ان ينظر إلى الفرد وموقفه وسلوكه باعتباره تشكيلاً كلياً أو مركباً كلياً من العوامل التى تؤثر على امتداد الزمن، وبالتالي فطريقة دراسة الحالة إذاً عبارة عن اتجاه شمولى " كلى " Holistic في فهم الناس وليس أداة تجزيئية " تفصيلية " لتحليل السلوك الإنساني عن طريق إضافة السمات وضروب السلوك المتشابهة كما هو الحال فى طريقة البحوث المسحية.

ادوات ومصادر جمع البيانات :

المقابلة - Interview :

وتعتمد هذه الطريقة (المقابلة) فى نجاحها على مستوى التخطيط والإعداد المسبق لها، كما تعتمد على البيانات المختلفة التي يتم الحصول عليها خلال عملية المقابلة. (٤٢)

وتعتبر طريقة المقابلة من أكثر الطرق المنهجية استخداماً حيث يمكن من خلالها الحصول على البيانات المطلوبة ، وذلك من خلال مقابلة المبحوث وجهاً لوجه، وهى تعتبر أفضل الطرق ملاءمة لفهم الاتجاهات والقيم الإنسانية خلال المواقف الاجتماعية المختلفة. (٤٣)

والجدير بالذكر أن الاعتماد على الملاحظة في البحوث الحقلية لا يعنى الاستغناء عن المقابلة والاستعانة بالإخباريين وهم من أهم الأدوات والمصادر في جمع البيانات من الميدان وبالتحديد في المعلومات المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية التي يصعب ملاحظتها ، والمقابلة " هي حوار لفظي بين فردين أو أكثر في موقف المواجهة ويحاول احدهما أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى الآخر حول خبراته وآرائه ومعتقداته".

وسوف يستعين الباحث بهذه الأداة من خلال التساؤلات التي أعدها في دليل العمل الميداني والتي تشتمل على عناصر الدراسة " موضوع البحث ".

الملاحظة: Observation

سوف تعتمد الدراسة على الأدوات التي تستخدم في البحوث الانثربولوجية مثل الملاحظة بأنواعها " حيث يستخدم كل نوع من أنواعها طبقاً للموقف أو الحدث الذي يتواجد فيه الباحث".(٤٤) وتعتبر الملاحظة من الأدوات المستخدمة في جمع البيانات سواء الملاحظة البسيطة أو الملاحظة بالمشاركة ومن خلالها سوف يتم رصد أنماط السلوك من خلال التفاعل الاجتماعي مع ابناء المجتمع فى مثل المناسبات المختلفة مثل الأفراح أو الوفاة أو الأعياد الدينية والقومية.... الخ .

ويرجع استخدام الباحث لهذه الطريقة إلى ما تتميز به من كونها أهم وسائل جمع البيانات وأهم الطرق فى بحث أي ظاهرة تقريباً ، كما أن هذه الوسيلة تكون مفيدة فى تكوين رؤية عن مجموعة من الأنشطة المعتادة فى حياة الشخص أو الجماعة، كما تتميز هذه الطريقة عن غيرها من الأدوات المنهجية بأنها تسجل السلوك المعين وقت حدوثه، مما يقلل من احتمال تدخل عامل الذاكرة لدى الباحث، كما ان هذه الطريقة تظهر قدرة المبحوث على الاستجابة للأسئلة التى توجه له، والمتعلقة ببعض الجوانب المختلفة من سلوكه، وبالإضافة للخصائص السابقة لهذه الطريقة، إلا أن طبيعة الدراسة كثيراً ما تقتضى الجمع بين طريقتي الملاحظة والمقابلة، وذلك خلال عملية المقارنة بين ما يقوله المبحوث وما يقوم به من شغل معين. (٤٥)

الإخباريين:

لا يمكن الاستغناء عن الاخبارى في الدراسات الانثروبولوجية، والاخبارى هو الشخص الذي يقدم المعلومات الوافية للباحث الميداني حيث أن هناك بعض المعلومات لا يستطيع الباحث الحصول عليها إلا من خلال الشخص الاخبارى مثل التاريخ الشفاهى للمجتمع أي الحديث عن الماضي والتغيرات التي لحقت به سواء بالسلب أو الإيجاب كما انه يشترط في الاخبارى اتساع الأفق والإحاطة بالأوضاع التي تسود المجتمع ولديه القدرة على الحكم على الأشياء وأحداث المجتمع. أي لديه رؤية ذاتية حول الأوضاع السائدة بالإضافة إلى رغبته الشخصية في الحوار باستفاضة وإسهاب مع مرونة تداعى الأفكار والقدرة على ربطها بعضها ببعض .

البيانات الرسمية:

اعتمد الباحث فى الحصول على المادة العلمية عن مجتمع الدراسة من :

أ – مركز المعلومات بمركز ومدينة اشمون .

ب– الوحدة المحلية بقرية البرانية.

دليل العمل الميداني:

يستخدم دليل العمل في الدراسات الانثربولوجية وهو عبارة عن مجموعة كبيرة من التساؤلات يصيغها الباحث لبحثه وهي تخرج أساسا من تصوره الفكري متضمنة مجموعة من القضايا أو المشكلات التي يريد الباحث الإجابة عليها .. وسوف يطبق دليل العمل الميداني من خلال الحوار الحر أثناء بعض المقابلات على مدار حوالى الشهر مع البعض من الاخباريين، وكل مقابلة سوف تستغرق عدة ساعات حتى يتمكن الباحث من الحصول على إجابات وافيه لهذه التساؤلات.

الدراسة الميدانية :

أولا: أسس اختيار مجتمع الدراسة:

تم اختيار قرية "البرانية" مركز اشمون محافظة المنوفية كمجتمع محلى لإجراء الدراسة الميدانية وذلك لتوافر عدد من المحددات والتى يمكن أن تحقق أهداف الدراسة وهى:

١ – تتسم القرية بقدر من التنوع فى الأنشطة الاقتصادية والمهنية والتعليمية والمستويات الطبقية والعمرية مما قد يحقق التنوع فى الآراء حول رؤية الرجل للمرأة.

٢ – التجانس النسبى بين سكان القرية (اقتصادياً وثقافياً حيث أن القرية مجتمع صغير من حيث العدد والمساحة).

٣ – تتطلب الدراسة الانثروبولوجية وخاصة بحوث رؤى العالم إلى الإقامة الطويلة فى مجتمع البحث من أجل فهم أنماط التفكير وقد تم اختيار هذه القرية لإرتباط الباحث بها حيث أنها مجاورة للقرية التى يعيش فيها ، وقضى بها فترة التعليم الأساسى.

٤ – هذا بالإضافة إلى وجود علاقات قوية وطيبة بين الباحث وأفراد المجتمع ساعدت على فهم أنماط السلوك والغوص فى أعماق الثقافة المدروسة.

٥ – خبرة الباحث بدراسة ثقافة المجتمع وأهم قضايا المرأة من خلال المشاركة فى

بحث قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، والذى صدر عن مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة تحت إشراف أ.د/ علياء شكرى.

مجتمع الدراسة :

قرية البرانية – مركز اشمون – محافظة المنوفية .

أولا : سبب التسمية:

كانت البرانية قديما تابعة لمحافظة الجيزة وعند إعادة رسم الحدود الإدارية بين المحافظات خرجت القرية من نطاق الجيزة بعد أن أصبحت بره البحر (فرع رشيد) من ناحية الشرق وأصبحت تابعة لمحافظة المنوفية أى ان القرية كان يفصلها عن حدود الجيزة " فرع رشيد " من النيل وكانت الاهالى تذهب الى الجيزة عن طريق قوارب صغيرة أو معدية وبعد فصلها عن الجيزة كان يطلق عليها القرية " برة البحر " أى الخارجة عن بر البحر وتحولت الى البرانية وحدود القرية كالآتي:(*)

- الحد الشمالي:- نهاية حوض الخمسين ثم زمام قرية الخور ثم زمام قرية طليا

-الحد الجنوبي:- فرع رشيد حتي نهاية حوض قبلية الغنامية ثم قرية الغنامية .

-الحد الشرقي:- نهاية حوض الخمسين التحتانى ثم زمام قرية الخور ثم داير الناحية اول ثم زمام قرية الغنامية وقرية الكوادى .

-الحد الغربى:- ترعة الكاشف القديمة ثم حوض العشرين البحرى – الجزيرة ثم زمام قرية طليا.

ثانياً : المصالح الحكومية والخدمات الموجودة بالقرية:-

يوجد بالقرية وحدة محلية تم انشائها فى ٦/٢٥/ ٢٠٠٥ وتقدم الخدمات لقرية البرانية بالإضافة إلى قرية الكوادى وقرية منيل عروس وقرية الغنامية وقرية كفر منصور. ويوجد بالقرية وحدة شئون اجتماعية لخدمة أهالي القرية وقرية كفر منصور .

قطاع الزراعية :

تبلغ مساحة الاراضى الزراعية (٢٨٥٠) فدان مزروعة بالمحاصيل المتنوعة واهم هذه المحاصيل البطاطس – البرسيم – الذرة – الفاصوليا – بالاضافة الى الحدائق المتنوعة واهمها البرتقال – الكمثرى – العنب . وتبلغ مساحة الكتلة السكنية ١٩٠ فدان أى ما يعادل ٠.٧٤ كم٢ .

قطاع التعليم :

أ- يوجد بالقرية ثلاث مدارس ابتدائية يوجد بها ٤٦ فصل بالاضافة الى عدد ٢٧ حاسب آلى.

ب- مدرسة اعدادية تحتوى على ٢١ فصل و١١ حاسب آلى .

ج-مدرسة ثانوية تجاريةمشتركة يوجد بها ٣٧ فصل وعدد٦٠حاسب آلى.

د- مدرسةثانوية عامة مشتركة يوجد بها ١٥ فصل وعدد ٢٠ حاسب آلى.

ه- يوجد بها معهد ابتدائى ازهرى يحتوى على٧ فصول وعدد ٥ حاسب آلى.

و- معهد اعدادى / ثانوى ازهرى يوجد به ١١فصل وعدد ٢ حاسب آلى.

قطاع الاتصالات:

يوجد بالقرية سنترال آلى بطاقة تصميمية ٣٠٠٠ خط يخدم ثلاثة قرى وهم البرانية وعدد المستفيدين ١٠٣٥ مشترك . الغنامية وعدد المستفيدين ٢٥٥ مشترك. كفرعون وعدد المستفيدين ١٣٠ مشترك ويوجد بالقرية مكتب بريد نموذجى .

قطاع الشباب والرياضة :

يوجد بالقرية مركز شباب ملحق به ملعب كرة قدم وملعب كرة خماسية وصالة بنج بونج وصالة تليفزيون ومكتبة يوجد بها ٦ أجهزة حاسب آلى .

القطاع الدينى :

يوجد القرية عدد ٢٧ مسجد تابع للأوقاف بالإضافة إلى ثلاث مساجد أخرى لم يتم ضمها ولا يوجد بها كنائس أو أديرة .

القطاع الامنى : يوجد بالقرية نقطة شرطة البرانية.

قطاع الكهرباء :

يوجد بها مكتب كهرباء لتسهيل الإجراءات على المواطنين لقرية البرانية وقرى الوحدة المحلية بالبرانية.

قطاع التموين :

يوجد بالقرية مكتب تموين لتسهيل الخدمات للمواطنين ومراقبة الأسواق والمراقبة علي المخابز.

قطاع الصحة والسكان :

يوجد بالقرية وحدة صحية حديثة تم تجديدها فى عام ٢٠١٠م مزودة بعدد ٨ حاسبات آلية، طبيب بشرى- طبيبان أسنان – وعدد ٢ صيادلة بالإضافة إلى طاقم تمريض كما يوجد بها مستوصف طبى تم إنشاؤه بالجهود الذاتية لتقديم الرعاية الطبية لاهالى القرية .

- ويوجد بالقرية جمعية زراعية تقدم خدمات الإرشاد للمزارعين وتقوم بصرف الأسمدة والبذور والتقاوى .
- **أما بالنسبة للنشاط التجارى والصناعى والخدمى فهو موضح بالجدول التالى :**

م	النشاط	العدد
١	محلات تجارية (بقالة)	٥٧
٢	محلات حدايد وبويات	٥
٣	مكتبات وخردوات	١٠
٤	معارض اجهزة كهربائية	٤
٥	محلات بيع ادوات كهربائية	٥
٦	صيانة محمول	٧
٧	معارض بيطرية	٣
٨	صيدليات	١٦
٩	مخابز بلدية	٥

١٠	مخبز عيش سياحى مدعم	١
١١	مخابز افرنجى خاص	١
١٢	سمكرة سيارات	٢
١٣	اصلاح سيارات	١
١٤	ورش حدادة	٤
١٥	نجارة بلدى	٢
١٦	مقمورة اخشاب	٢
١٧	ورش تصنيع موبليات	٧
١٨	ورش رخام	١
١٩	ورش الموميتال	١
٢٠	مزارع دواجن	١٢
٢١	مجرشة حبوب	٣
٢٢	صناعة احديه	٢
٢٣	مستودع غاز حصته ٣٥٠ انبوبة	١
٢٤	ثلاجة حفظ الخضروات والفاكهة	٧
٢٥	مبيدات زراعية واسمدة	٦
٢٦	بقالة تموينية	٧
٢٧	جزارة	٤
٢٨	بيع دواجن	٨
٢٩	بيع ملابس	١٢
٣٠	اصلاح دراجات	٢
٣١	اصلاح غسالات	٢
٣٢	مطاعم	٧
٣٣	صالون حلاقة	١٢
٣٤	ترزى	٦

اسماء العائلات الموجودة بالقرية :

م	اسم العائله	م	اسم العائله
١	الحنش	١٩	العقلة
٢	حجاج	٢٠	داوود
٣	الفار	٢١	الهمص
٤	الماشى	٢٢	ابو مصطفى
٥	حسانين	٢٣	سليمان
٦	سليم	٢٤	زايد
٧	طنطاوى	٢٥	الخواجة
٨	موسى	٢٦	ابوزيد
٩	الشاعر	٢٧	البهواش

١٠	مدين	٢٨	شضض
١١	الشيخ على	٢٩	المنشاوى
١٢	كوبك	٣٠	سلامة
١٣	ابو عمر	٣١	الظيظى
١٤	ابو سالمة	٣٢	متولى
١٥	ابو اسماعيل	٣٣	عبد الدايم
١٦	بربر	٣٤	البراوى
١٧	ابو امنه	٣٥	شكرى
١٨	حبلص	٣٦	الفوال

رؤية الرجل لعمل المرأة واستقلالها المادى :

تتناول هذه الدراسة بعض مواقف الحياة اليومية والتي تتعلق بالجانب الاقتصادي للأسرة ، والتي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدراسة والتى توضح رؤية الرجل للمرأة من خلال القضايا التالية (عمل المرأة – ميراث المرأة – الاستقلال المادي للمرأة) وسوف يتناول الباحث هذه القضايا من خلال الأوضاع الاجتماعية والجبلية والطبقية كالتالي :

أولا: عمل المرأة ويتضمن ما يلى:

١ – نظرة الرجل لعمل المرأة.
٢ – المهن المفضلة.
٣ – عمل المرأة والمكانة.
٤ – العمل المأجور وغير المأجور.

مما لاشك فيه أن الدين الإسلامي قد أباح عمل المرأة طالما كان هذا العمل شريفاً، وفيما لا يخالف الشرع، فالعمل من وجهة نظر الإسلام فريضة على كل مسلم ومسلمة.. كما تجدر الإشارة – دون الدخول فى قوانين العمل – أن القانون المدني لم يقف حجر عثرة أمام المرأة فى سوق العمل، وإنما وضع لها القوانين التى تحميها وتحافظ عليها. والواضح أنه ليس هناك تعارض بين الشريعة والقوانين الوضعية – حتى فى التشريعات الدولية – فى إعطاء المرأة الحق لممارسة العمل فى شتى الميادين المشروعة.

أي أن الإسلام قد حض الرجل والمرأة علي العمل الصالح والأجر، وأن لا يكون هناك تفرقة بين المرأة والرجل، لأن الإسلام ينظر إلى عمل المرأة باعتبارها حقاً طبيعياً تؤديه بشروط وفرص متكافئة دون أي تفرقة أو تمييز بصفتها الأنثوية، أي بصفتها كأنثى وبأن عملها يمثل توسعا في زيادة الإنتاج وتقدم المجتمع، ورخاء الأسرة، فضلاً علي أن عملها يمثل مقياس تحررها وتطورها. (٤٦)

وعلى الرغم من ذلك وما لحق بالمجتمعات من تغير فى البناء الاجتماعى، إلا أن مجتمعنا مازال يعيش فى دوامة الجدل حول "عمل المرأة" فمن الناس من

يؤيد ومنهم من يعارض، ولذلك فهذه القضية – عمل المرأة – توضح بشكل كبير الرؤية تجاه المرأة.

وعلى اية حال فان قضية عمل المرأة ليست بالشئ الجديد فالمرأة المصرية صاحبة تاريخ طويل ممتد عبر سبعة آلاف عام. كانت فيها شريكة للرجل في كل مناحى الحياة، وقد اهتم المصريين القدماء بتسجيل صور من حياتهم اليومية على جدران معابدهم، منها مشاركة المرأة الفرعونية للرجل في أعمال الزراعة، كما مارست المرأة الريفية منذ عصر المصريين القدماء عدداً من الصناعات الريفية مثل: غزل ونسيج الكتان، وعصر العنب... الخ، وفي العصر الحديث في الريف المصري مازالت المرأة تشارك زوجها في الحقل، فضلاً عن القيام بالعديد من الأعمال في الإنتاج الزراعي والحيوانى، من أجل تحسين أحوال الأسرة المعيشية، كما دخلت المرأة في ميدان العمل الاجتماعي الشعبي، كما شاركت المرأة في العديد من العمل التطوعي جنبا الي جنب مع الرجل، وبالتالي اتخذت مصر كل الإجراءات التشريعية والقانونية لتعديل ما قد يشير في القوانين الخاصة بالعمل إلى التمييز بين الرجل والمرأة. (٤٧)

إذا وضعنا دور المرأة في الثقافة الريفية التقليدية، تحت الفحص العلمي للتحليل، فإننا نجد أن الدور المعياري للمرأة في التصور التقليدي لها هو" دور التابعة الضعيفة المسحوقة أمام الرجل المسيطر، فالمرأة هنا تعمل من أجل الرجل وتخدم من أجل الرجل، وتملك من أجل الرجل، وتفضل في الزواج الرجل البارز، أى أنها تدور دائما في فلك رجولى، وذلك الدور المعيارى الذي يتوقعه المجتمع منها يتطابق مع دورها الفعلى أي ما تقوم به فعلا، وتؤيده، لهذا لا تجد المرأة الريفية في نفسها أي صراع ين المتوقع والمتحقق، ولا تجد أي غرابة في أدائها لتلك الأدوار،فهي ولدت وتربت مع نساء وأمهات وجدات كن يقمن بتلك الأدوار بصورة طبيعية لا اعتراض عليها. (٤٨)

ومن المعروف أن المرأة في الريف التقليدي تتحمل القسط الأكبر من تنشئة الأطفال الاجتماعية منذ سن مبكرة فإن لديها دوراً لا يستطيع أن ينكره أحد في النهوض باقتصاديات الأسرة فهى عاملة ومدبرة ومسئولة عن جعل البيت في حالة من الاكتفاء الذاتي في كثير من الأحيان، حيث أن الأسرة الريفية تعد معملاً بدائيا تجرى فيه صناعة الأغذية، وفي مقدمتها الخبز، وصناعة الملابس التي يحتاجها أفراد الأسرة، وتنظيفها وغسيلها، فضلا عن تربية الحيوانات والدواجن للاستفادة من نتاجها للحلوى أو البيض أو منتجات الألبان...الخ. وبذلك نجد أن المرأة الريفية، تعد مساهما بنصيب كبير جداً في عمليات التنمية في مجتمعها. (٤٩)

وبما أن دور المرأة قد تجاوز الآن دورها في الحياة الأسرية حيث لم تعد تعرف فقط من خلال ذلك الدور علي الرغم من أهميته الكبيرة بل أصبحت تعرف أيضا من خلال دورها كمنتجة اقتصادية،ومن خلال المشاركة الرسمية وغير الرسمية، فإن النظرة إليها أصبحت تركز علي ما يمكن أن تسهم به في حل مشكلات مجتمعها، ومع أن الأهمية الاقتصادية لدور المرأة قد برزت تدريجيا نتيجة ممارسة المرأة لعدة أدوار أسرية ومهنية واقتصادية، إلا أن معظم الاتجاهات

التنموية في الاقتصاد العالمي تميل إلى تهميش دور المرأة بنسب متفاوتة، حيث أظهرت التقارير والدراسات التى تنشرها المؤسسات التابعة لهيئة الأمم المتحدة مجموعة من المشكلات التي تعاني منها المرأة مرتبطة بالصحة، وفرص التحصيل العلمي، وفرص العمل، ومستوى الدخل أو النصيب من الدخل، ومستوى المشاركة السياسية، الأمر الذى يؤكد إهمال وحرمان المرأة من معظم المساعدات الإنمائية.(٥٠)

ومن خلال الدراسة الميدانية تتضح على حد بعيد نظرة الرجل لعمل المرأة، وهى نظرة يغلب عليها دائما الدونية وعدم الاعتراف بدورها الاقتصادى الإيجابى، سواء أكانت (ربة منزل أو موظفة) وهذا هو الشىء الظاهرى فى حين أن هناك شىء كامن فى نفس الرجل – أو البعض منهم – وهو أن للمرأة دور إيجابى اقتصادى ولكنه يحرص على ألا يظهره، على الأقل أمام المرأة حتى يظل دائما هو صاحب اليد العليا، وأنها التابع له فى حياة الأسرة وغالباً ما تسمع المثل القائل عن عمل المرأة " جريهم زى خيالهم" أو أنهم "عاملين زى المعيز جرى كتير ولحم قليل".

وتقول الحالة رقم (٣) "مهما الست اشتغلت سواء أكانت موظفة أو فلاحة وبتربى طيور وبتجيب من هنا ومن هنا كله زى عدمه، علشان ربنا جعل الرزق للراجل، وهو المسئول عن مصروف البيت، ولذلك ربنا يبارك فى قرشه. لكن فلوس الست ما فيش فيها بركة.. أول ما تقبض تفرتكها يمين وشمال على اللبس والمواصلات وحاجات بدون لازمة ممكن تستغنى عنها لو هى قاعدة فى البيت والنسوان عاملين زى "المعيز" رجليها رفيعة وتجرى هنا وهناك ومش بتبطل جرى، "ومفيش معزة تشيل لحم" يعنى مفيش بركة فى جريهم "والراجل العاقل هو اللى يعرف كده ويخلى الست بتابعته تقعد فى البيت تشوف طلباته وطلبات عياله".

هذه الأفعال أو الأقوال توضح رؤية الرجل لعمل المرأة. وعلى العكس من ذلك بالنسبة لعمل الرجل (جرى الرجل زى النيل وجرى المرأة نقط الزير).. والأغرب من ذلك أن هذه الأمثال ترددها بعض النساء العاملات، فهذه الأقوال كما توضح نظرة الرجل لعمل المرأة تنسحب إلى رؤية المرأة لعملها أيضا أى تجاه نفسها فنجد المرأة فى هذا المجال فكما أنها تغرس قيم الذكورة والأنوثة للنش، فإنما تزرع قيم العمل تجاه نفسها أيضا.

وتقول إحدى الإخباريات رقم (٩) " لازم الست قبل الراجل فى الغيط والكل يهابر علشان لقمة العيش، واللى يشتغل يأكل ويعيش مافيش خيار ولا فقوس بين النسوان، هى الست لو ساعات جوزها حيقل منها حاجة.. دة الشغل صحة وعافية لها".

ولكن الخلاف فى المواقف من عمل المرأة، ولا يقتصر على مواقف الرجال فقط، وإنما امتد الخلاف إلى موقف النساء أنفسهن، اللاتى انقسمن إلى فريقين مختلفين: أى ما بين مؤيد ومعارض فمنذ زمن بعيد وحتى الآن – وإن اختلفت النسبة بين الشرائح الدنيا مازالت المرأة تعمل بالزراعة فى مختلف الأعمار، وللأسف لا يعترف الرجل بقيمة العمل الذى تقوم به الزوجة سواء داخل البيت

"كالعجين والخبيز" وتنظيف الملابس، ورعاية الأولاد، وتربية الطيور التى مثل دخلاً آخر للأسرة – سواء عن طريق بيعها أو تناولها فى الوجبات للأسرة بدلاً من شراء اللحوم بأسعار عالية من الأسواق....الخ، أو فى العمل الزراعى الذى يوفر ما يدفع العمالة المأجورة.

وقد أمدنا الموروث الثقافى ببعض الأقوال أو الأمثال التى توضح إلى أى حد كانت المرأة تشارك الزوج فى الأعمال الزراعية.. وعلى سبيل المثال: ما كانت تتغنى به النساء والرجال فى مواسم الحصاد حيث يقولون "يا حلوة ضمى الغلة.. عود على عود نتسلى"، وهذه الكلمات بالرغم أنها توضح حجم العناء التى كانت تعيشه المرأة ما بين الأعمال المنزلية والزراعية، ألا أنهم يعتبرون هذه المشاركة نوع من التسلية وليس مساهمة اقتصادية، حيث أن حصاد القمح يتم فى الليل أو فى الصباح الباكر بعد صلاة الفجر مباشرة وأحيانا قبله.. حتى لا تتساقط سنابل القمح على الأرض دون جدوى، فهذا يوضح مدى العناء الذى كانت المرأة تعانيه ليلاً ونهاراً.

تقول زوجة الحالة رقم (٥) " أنا طول الليل ديلى ما جاش تحتى" أى أن ذيل الجلبات " الذى ترتديه لم يلمس الأرض وهى دلالة على عدم جلوسها على الأرض للراحة، وتقول أنا من إمبارح جنبى ما جاش الأرض أى أنها أمضت ليلة كاملة لم تضع جنبها على الأرض وهى دلالة على عدم الراحة ليلاً ونهاراً – ما بين الأعمال المنزلية وأعمال الحقل ومتطلبات الأسرة. أنا عاملة زى اللى دايرة فى طاحونة أو ساقية وهذا يوضح حجم الشقاء الذى تعانيه المرأة الريفية من ذلك التعب وكل هذا المجهود الشاق، فإن كل ما تتمناه الزوجة من زوجها هى ساعة رضا أو ابتسامة فى وجهها وعليها تنسى كل هذه المتاعب الشاقة". يعنى الست عايزة شوية تقدير من الرجل حتى ولو تقدير معنوى.

ويقول الحالة رقم (٣) واصفاً ما كانت تعانيه النساء قديماً "ستات زمان كانت بتتعب مع جوزها فى الغيظ ومش ممكن الواحدة تشتكى، وكانت عاملة زى الماكينة لا تتعب ولا تشتكى لكن ستات اليومين دول. لو راحت تشتغل شوية فى الغيط مع جوزها أول ما يبدأ الحر تطلع تجلس تحت الشجرة وما تقدرش تستحمل الحر زى زمان. ولو كانت موظفة حتى لو كان الشغل جنب البيت ترجع زهقانة وتقول أنا تعبانة من الشغل محدش يكلمنى لغاية لما ارتاح – بالظبط ستات اليومين دول عاملين زى "الفراخ البيضاء" أقل مجهود يتعبهم ويعدم صحتهم ويبان عليهم التعب بسرعة لأنهم تعودوا على الراحة بعد دخول البوتاجاز والثلاجة والأدوات الحديثة".

وغنى عن البيان: أن الشرائح الريفية الدنيا مازالت حتى الآن تسمح بخروج الفتاة قبل الزواج للعمل الزراعى أو غيره خارج حدود القرية، وذلك من أجل تجهيز نفسها للعرس، أى من أجل شراء ما يلزمها من ملابس وأدوات منزلية... الخ قبل إتمام العرس، وقد تظل الفتاة تعمل لسنوات طويلة قبل الزواج من أجل تجهيز نفسها وشراء ما يلزمها، وفى هذه الحالة يقول الأب والأم أن البنت تخرج للعمل من أجل مساعدة نفسها للزواج، ولكن هذا ينُسب إلى الأب بأنه هو الذى

اشترى كل هذه الأشياء وهنا يختفى مجهود الفتاة ويصبح "الرجل" – الزوج أو الأخ هو الذى اشترى هذه الأشياء وينسب له الفضل.

أما فى طبقة الوسطى فمازالت المرأة حتى الآن تقوم بمساعدة الزوج – حتى فى حالة كونها موظفة – فى إدارة ممتلكاته. فتقوم بالإشراف والمتابعة وتقديم الأعلاف للماشية وعادة ما تذهب معه إلى الحقل للمساعدة فى جمع المحصول، ولكنها تختلف فى طريقة مشاركتها فى العمل عن المرأة فى الشرائح الدنيا حيث أنها أحياناً ما تذهب إلى الحقل فى أوقات متأخرة من النهار حتى لا تكون محل أنظار الجيران، كما أنها دائماً م تعمل فى أرض زوجها أى لا تعمل بأجر عند الغير، وهذا عكس المرأة فى الطبقات الدنيا التى تعمل مع "مقاول" للعمال أى تعمل فيه الفتاة. وهذا النمط من "المقاولة" ومقاول أنفار نمط ظهر حديثا، وقد يرجع السبب فى وجود هذا النمط إلى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر الذى صدر فى فترة التسعينات من القرن العشرين، حيث أن الغالبية العظمى من الذكور قد هجروا الأعمال الزراعية واتجهوا إلى الأعمال البعيدة عن مجال الزراعة فى المحافظات المختلفة.

ويمكن القول أن هجرة العمالة من الذكور إلى الأعمال خارج حدود القرية تعد رد فعل ضد مالك الأرض لكى تحدث ندرة الأيدى العاملة الزراعية، ومن ثم إجبار المالك على تأجير الأرض مرة ثانية لصغار الفلاحين، ومن هنا ظهرت العمالة النسائية من بين نساء الطبقة الدنيا وبالتالى اختفى تقريبا المقاول الرجل وظهرت "المقاول" المرأة من نفس الطبقة.. وغالبا ما تكون من بين النساء المتزوجات وممن لديهن بنات لكى تساعدها فى البحث عن العمالة النسائية فى أماكن متفرقة من القرية.

وعلى الرغم من ذلك لا يعترف المجتمع الريفى بعمل المرأة.

أما فى الشرائح العليا الذين يملكون الأراضى والمشروعات الاستثمارية الكبيرة (مثل مزارع الدواجن أو مناحل العسل) فيقتصر دور المرأة (الزوجة) على الإشراف والمتابعة دون مزاولة العمل اليدوى، وبالطبع هذا الإشراف والمتابعة ضرورى جداً وهام لأن هناك أدوية ومحصنات تعطى للدواجن فى مواعيد محددة ولها نظام يحتاج على دقة المواعيد وضبط الوقت، وإذا اختلف عن ذلك بالطبع يؤدى إلى تدمير الكثير من الدواجن...الخ. وعلى الرغم من ذلك لا يعترف الزوج بأهمية الزوجة رغم أنها تقوم بعمل ضرورى وتنموى يترجم إلى دخل مادى.. ولكن دون اعتراف من الزوج بهذا العمل أو هذا المجهود المبذول. ورغم مستوى التعليم الذى وصلت إليه المرأة وانخراطها فى سوق العمل، فإن المجتمع الريفى مازال ينظر إلى عمل المرأة نظرة دونية وذلك على جميع المستويات الطبقية والجيلية.

يقول الحالة رقم (٢) "أن عمل المرأة فى وظيفة بأجر يترتب عليه مشاكل، فأصبحت الزوجة ند للرجل بعد أن كانت تابع مطيع له ولأوامره، فالتعليم وخروج

المرأة للعمل جعل من المرأة "قوة" ولم تصبح الأم الحنون، الضعيفة، مكسورة الجناح (الأم التقليدية) موجودة، وأصبحت الأم العصرية التى تخرج للعمل وتبعد عن أولادها حتى فى أشد حالات المرض وتتركهم بدون رعاية، وعند عودتها تنفعل عليهم بسبب الشغل ومشاكل العمل وأصحابها "كان زمان من خوف الأم على أولادها يقولوا "عاملة زى الكلبة على أولادها " لخوفها وحرصها الشديد، لكن الآن تتركهم وتخرج للعمل بدون رعاية".

ففى شرائح الطبقية الدنيا وإذا كانت الزوجة "ربة بيت" ويعمل زوجها فى الزراعة فأنها "يدها بيد الزوج" إن لم تسبق يد الزوج، بل وتجمع بين أكثر من نشاط سواء كان نشاطا منزليا أو فى الحقل، ورغم ذلك " لا حمد ولا جميل " وكأنه فرض على الزوجة من أجل أن يرضى عليها الزوج وتستمر الحياة بينهما. ويقول الحالة رقم (١) " أحسن شغل للست تشتغل مع جوزها فى أرضه، وتحت نظره علشان تبقى تحت عينه وما حدش غريب يبص لها، وترجع معاه البيت وتغسل نفسها وتتزين له ورجلها على رجله، أما الست الموظفة تتزين خارج البيت وترجع لجوزها زى الغفير".

وأما إذا كانت الزوجة متعلمة وتعمل فى وظيفة حكومية وراتب ثابت ومواعيد عمل محددة، فأنها تقوم بتدبير أمورها وتنظيم أعمالها حتى ولو واصلت العمل ليلاً ونهاراً، ولا ينظر إلى هذا العمل المتواصل على أنه مصدر من مصادر الدخل للأسرة.

وينطبق ذلك على الطبقات الأخرى فى أمرين:

الأمر الأول: هو نظرة الرجل للزوجة على أن زواجه منها يكون من أجل راحته وقيامها بتربية الأولاد وكذلك الأمور المنزلية وبالتالى فهى مخلوقة من أجل المنزل وراحة الزوج.

الأمر الثانى: أن الزوج هو صاحب العصمة وأن قرار خروجها إلى العمل من عدمه يرجع فى المقام الأول إلى الزوج، أى أنه يملك الموافقة أو الرفض وتظل فى خدمته ورعاية أولادها ومنزلها.

ويترتب على هذه النظرة إيمان الزوج بأن كل ما تتحصل عليه المرأة من دخل هو من حقه، لأنه صاحب الفضل فى خروجها للعمل، حيث ينظر مجتمع الدراسة على المرأة وكأنها "كالدجاجة" وأن ما تتحصل عليه من العمل هو البيض، وبما أن الزج هو صاحب الدجاجة إذن فمن حقه الحصول على كل البيض (التشبيه لأحد الأخباريين).

وهناك من الإخباريين من يردد المثل القائل: "اللى يمد أيده ما يمدش رجله" وهو يرى أن الزوج الذى يأخذ راتب زوجته، أى يمد لها اليد للمساعدة لا يستطيع أن يجلس "ويمد رجله فى وجهها" وكأنها "كسرت عينه" وهو ربما يكون مرادفا للمثل القائل: "أطعم الفم تستحى العين" ، فكيف يأمرها وهى تطعمه، فكلما ازداد إسهام المرأة فى الناحية الاقتصادية أثر ذلك على رجولة الرجل (الزوج).

ويمكن القول أنه من خلال الأمثال السابقة يتضح أن الرجل لا يعترف بشكل مباشر أو حتى غير المباشر بعمل الزوجة ودائماً ما يقلل من شأن الزوجة ومن

وضعها المادى من أجل أن تظل الزوجة تابعاً له أو لا تتعالى عليه من خلال ما تعطيه للزوج من مساهمات مادية من أجل تحسين الأوضاع المعيشية.. ففى اعتقاد الأزواج أن المرأة إذا أحست أنها تمثل قيمة فى حياة الأسرة فقد تتكبر أو تقوى مكانتها فى مواجهة الزوج.. ربما يكون هذا هو الذى يدفع الزوج إلى عدم إظهار دور الزوجة الإيجابى فى حياة الأسرة بل وغالبا ما يقلل من شأنها على الرغم من أن الرجل (الزوج سوف يستفيد من عمل زوجته)، ففى الواقع توجد ازدواجية بين القول والفعل.

وتختلف النظرة لعمل المرأة باختلاف وضعها القرابى كونها "ابنه – أخت – زوجة" فالنظرة إلى عمل الزوجة على جميع المستويات الطبقية والجيلية والاجتماعية هى نظرة التقليل من شأنها فى العمل، وعلى العكس من ذلك فى حالة كونها (ابنة – أخت) فيه إعلاء من قيمة العمل.

والواضح هنا ازدواجية النظرة نحو عمل المرأة من خلال وضعها القرابى فى محيط الأسرة. فتارة يكون عملها دون جدوى، وتارة أخرى يكون ذو قيمة عالية تصل إلى درجة المبالغة. وربما يكون السبب وراء النظرة على عمل الزوجة راجع إلى عدم إحساسها فى نفسها بقيمة عملها الذى تقوم به هذا فضلا على أن الزوج دائماً يسعى نحو التقليل من شأنها الاقتصادى، حتى يظل دائماً هو الأعلى وصاحب الهيمنة ودائماً يجعلها تابعاً وليست نداً له.

ويمكن القول بناء على ذلك: أن المرأة تتعرض لعملية تقليل دائم لجهودها مما يسمح للرجل باستغلال هذا الجهد دون مقابل. إذ لا يكتفى ويدفع بها والدها إلى سوق العمل ليأخذ كل الأجر ويعيش على جهد بناته وزوجته وزوجات أولاده وخاصة فى حالات الأسرة الممتدة من الطبقات الدنيا، فهو يعيش شأن المتسلط المستغل وعندما تكبر الابنة تنتقل إلى الزوج الذى لا يغير شيئا كثيراً فى حياتها سوى زيادة همومها.

المهن المفضلة للمرأة من وجهة نظر الرجل:

رغم أن الإسلام لم يقصر مهنة بعينها على المرأة بل أجاز لها حق العمل فى شتى المناحل، والدليل على ذلك أنها مارست جميع الأعمال فى صدر الإسلام فاشتركت بالفعل فى الجهاد والحروب، وتولت فى بعض الأحيان مركز الصدارة والتوجيه، وقامت بدورها كمعملة حيث أطلق المؤرخون على "الشفاء بنت عبد الله" لقب أول معلمة فى الإسلام، وكانت هناك المداوية للمرضى والجرحى فى الحروب مثل "روفيدة الأنصارية"، كما كانت السيدة أم كلثوم بنت على بن ابى طالب رضى الله عنهما، تساعد النساء فى التمريض والتوليد، وكثيرات كن يقمن بالغزل والنسيج ورعى الماشية ودباغة الجلود، ومنهن من كانت تقوم بحرفة الإرضاع مثل "السيدة حليمة السعدية" مرضعة الرسول "صلى الله عليه وسلم" وكذلك "سلمى بنت ظالم العامرية".

إلا أن الواقع الفعلى لمجتمع الدراسة يرى خلاف ذلك فيقول الإخبارى رقم (٦) " أن عمل المرأة يرتبط بطبيعتها كأنثى أى من منظور فيزيقى وأن هناك

بعض المهن هي الأنسب أو الأفضل لها ويعتبر المجتمع هذه المهن أكثر ملائمة لظروفها الصحية والإنجابية، ويستكمل الإخبارى رقم (١١) " قديما: كانت الملامح الفيزيقية للفتاة ترتبط بالأعمال التى كانت تقوم بها، فكان ينسب إليها الأعمال الخفيفة مقارنة بأعمال الرجال، وكانت تقوم بالأعمال المعاونة، أى مساعدة الزوج فى أعمال الزراعة والحصاد ورعاية الماشية حيث يعتبر عمل الرجل أساسياً، ثم يأتى عمل المرأة فى مرتبة ثانية فهو يعزق الأرض أو يقوم برى الزرع، وهى تجهز له الطعام والشراب وتقوم بتغذية الحيوانات... الخ، وهذا لا يمنع أن تقوم معه بنفس الأعمال ما عدا الأعمال التى تحتاج إلى رفع أو حمل أثقال فهى دائما ما تكون من نصيب الرجل".

وكثيراً ما نسمع فى مجتمع الدراسة بعض الأقوال التى تؤكد على ملائمة بعض الأعمال دون غيرها لعمل المرأة فمثلا يشبهون فى أقوالهم الرجل بالجمل والمرأة بالناقة "ما فيش ناقة (أنثى الجمل) شالت محمل (حمولة)" أى من المستحيل أن يتساوى الاثنان وهكذا يشيع أن عظام الرجل أقوى من المرأة وبالتالى فهو يتحمل الأعمال التى تحتاج إلى قوة وجهد مقارنة بالمرأة... وهكذا. وبعد التحاق المرأة بالتعليم ودخولها سوق العمل الرسمى مازال الكثير من أعضاء مجتمع الدراسة يرون أن هناك بعض الأعمال تتناسب مع طبيعة المرأة، هذا بالإضافة لقرب مكان العمل فهناك أعمال مفضلة للمرأة تتناسب مع قدرتها الجسمية وطبيعتها الفسيولوجية وكذلك ظروفها الاجتماعية مثل (العمل فى دور الحضانة ، التدريس ، التمريض، الطب خاصة النساء والتوليد، أعمال السكرتارية). فمثلا: عملها فى دور الحضانة يفوق الرجل وذلك لحنانها ورعايتها بالأطفال فى هذا السن وهذا عكس الرجل، أما بالنسبة لأعمال الطب والتمريض التى تحتاج رعاية واهتمام وتحمل وصبر فهى تتفوق على الرجل في هذه الأعمال، أما أعمال السكرتارية (تحتاج إلى النظام والترتيب) فأنها تكون أفضل من الرجل فى ترتيب الأوراق وتسجيل المواعيد وتنظيم العمل المكتبى، كما أن هذه النوعية من الأعمال لا تتطلب جهداً عضلياً كبيراً. وهذه نظرة عقيمة حيث أن هذه النظرة تصف الرجل غالباً بأنه أقوى من المرأة بدنيا رغم أن المرأة فى الوقت الحالى اجتاحت شتى الميادين التى كانت قاصرة على الرجال.

ومع أن تجربة العمل تساعد على صقل تفكير المرأة وإضفاء بعض خصائص عقل الرجل وتفكيره على شخصيتها، التى تكو فى هذه الحالة أقرب إلى الاكتمال (وذلك على أساس أن الرجل هو الذى يمتلك الشخصية المكتملة إن لم تكن الشخصية الكاملة) فى رأى الرجل والمرأة كليهما إلا أن هذا التطور يلازمه عمليا كثير من التغيرات التى تطرأ على جسم المرأة ذاته عند خروجها للعمل والاحتكاك بالآخرين وتعرضها لنفس التجارب التى يتعرض لها الرجل، فكما يفقد جسم المرأة المتعلمة العاملة كثيراً من خصائصه الأنثوية يكتسب بعض الصفات المميزة لجسم الرجل، وبخاصة فيما يتعلق بطريقة المشى أو السير والكلام وتنغيم الصوت وفقدانه المرونة و(الطراوة) بل وأحياناً فقدانها للرغبة الجنسية التى تتمتع بها المرأة (العادية)، حيث اشتكى أكثر من زوج ممن تعمل زوجاتهم، وهذا فى حد ذاته يعد

فى نظر الكثيرين من أبناء منطقة البحث نقصاً فى شخصية المرأة الحديثة، بل وضياعاً لتلك الشخصية وإهداراً لأنوثتها وتغييراً فى طبيعة تكوينها الجسمى، الذى خلق فى الأصل لكى يتلاءم تماماً مع ما خلقت هى نفسها لأدائه مثل الحمل والولادة والرضاعة والأعمال المنزلية وتربية الأطفال وما إلى ذلك. يكاد يتفق على كل الآراء التى أمكن الحصول عليها من الذين أثير معهم الموضوع على اختلاف مستوياتهم الثقافية والاجتماعية كما يظهر فى الأمثلة التالية: أن المرأة قد تكتسب قوتها وطابعها الرجولى من خلال قيامها بأعمال وأدوار تنسب أساساً إلى دائرة نشاط الرجل، كالعمل خارج حدود القرية، والانخراط فى العمل الصناعى مثل مصانع توشيبا العربى، ومصانع الملابس الجاهزة ويستغل كثير من الأزواج هذه التغيرات التى تحدث لجسم المرأة التى تعمل كذريعة لإضفاء بعض العيوب على عمل المرأة.

وهناك كذلك عدم مساواة واضحة فى توزيع النشاطات المهنية بين الرجل والمرأة فهى تعطى دوماً الأعمال الثانوية، أو الهامشية التى تخلو من الإبداع، وتظل فى حالة تبعية للرجل الذى يحتكر الأعمال الأساسية، مما يتيح له بسط نفوذه عليها حيث يقسم العمل عادة انطلاقاً من اعتقاد ضمنى بالدونية المهنية للمرأة. وتحاط هذه بمجموعة ثمن الموروثات والمعتقدات الثقافية حول إمكاناتها الذهنية. وحتى حين تتساوى الكفاءة المهنية، نجد ميلا واضحاً نحو تفضيل الرجل على المرأة، إذ أن القناعة بدونية المرأة المهنية، متأصلة فى عقل الرجل الذى تربى ونشأ على نموذج السيادة والتفوق على المرأة، هذه القناعة تؤدى بدورها إلى فقدان المرأة للثقة بنفسه مهنيا، مما يولد لديها شعور أو عقدة انعدام الكفاءة الاجتماعية، فالأمر لا يستند إلى أى أساس بيولوجى، أو ذهنى، بقدر ما هو نتاج عملية تنشئة اجتماعية وظروف مجتمعية تخضع لها المرأة منذ البداية ويحتفظ فيه للرجل بالأعمال ذات القيمة والمكانة.

عمل المرأة والمكانة:

اختلفت مستويات التحليل النظري لقوة المرأة في مجال العمل بين التوجهات البنائية، ومقارنة النمطين المثالي والواقعي وغيرها وانطلقت معظم الدراسات التي سوف نعرض لها هنا من فكرة أن عمل المرأة أو نشاطها الإنتاجي هو أحد المصادر الأساسية لقوتها ومكانتها، وأضاف آخرون أن هذا النشاط لا يترجم إلى قوة أو مكانة إلا بتدعيم الايديولوجيا في كل مجتمع، ومن ثم تناولت بعض الدراسات الموضوع من وجهة نظر بنائية، وكمثال على استمرارية هذه النظرة، ومن خلال الجمع بينها وبين قضايا علاقات النوع، تناول هامر Hamer علاقة الاقتصاد النقدي بعلاقات النوع في أثيوبيا، فأبرزت دراسته تأثير التنشئة الاجتماعية على جعل السلطة والضبط في المجال العام في أيدى الأزواج ــ بينما يوجه إنتاج الزوجات إلى مجال الأسرة وبالتالى ومع ضبط الذكور للأرض، ولزراعة البن وعوائده النقدية يصبحون هم صناع القرار الأساسية، وفي مقابل هذا تطالب الإناث بحقوق جديدة في العمل بهدف مقاومة عدم التوازن في السلطة، كما

تحاول توفير النقد من خلال زيادة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية للمرأة رغم كل ما يحيط بها من مشكلات وضوابط.(٥١)

وقد أظهرت دراسة نفسية اجتماعية حديثة أن خروج المرأة إلى العمل على الرغم مما قد يترتب عليه من آثار سلبية على آدائها كزوجة، وكأم أى على أدوارها التقليدية كأنثي، فإنه قد أضاف إلى أدوارها أدوارا جديدةـ فأدي إلى انضاج شخصيتها، وزاد من ثقتها في نفسها، واكسبها قدرا من المرونة، وحسن التصرف في المواقف الاجتماعية التي تتعرض لها، يضاف إلى ذلك أنه كلما زاد مستوى تعليم المرأة، زادت قدرتها على التخلص من آثار الصراع الذي ينشأ لديها نتيجة لأدوارها المتعددة، وخاصة في ظل مجتمع يمر بمرحلة انتقالية كمجتمعاتنا.(٥٢)

ومن الملاحظ: أن المرأة الناجحة في عملها تعاني من صراع بين التيارات المعاصرة التي تشجع على دورها الابجابي في الحياة العملية، وبين معايير المجتمع التي تؤكد دورها كزوجة وأم ، فقد ألقى المجتمع العالمي بتياراته المعاصرة على المرأة أعباء جديدة، فرضها التطور الاجتماعي والارتفاع المطرد في مستوي المعيشة، وهو مادفع بها للعمل خارج المنزل أو لإثبات ذاتها، وثانيا للمشاركة في ميزانية الاسرة، ومع ذلك فإن المجتمع بمعاييره لم يكف عن مطالبتها بالقيام بدورها التقليدي والمحافظة علي صحتها وحيويتها لتكون مصدرا لسعادة أسرتها.(٥٣)

وترى علياء شكرى ، وحتى الآن هناك جدل فى الرأى بين المتخصصين فى العلوم الاجتماعية فى هذه القضية، فقد أوضحت دراسة عمالة المرأة ونصيبها من القوة والمكانة أنه كلما احتل النشاط الاقتصادى الذى تقوم به المرأة درجة عالية من التعليم، اكتسبت المرأة قوة أكبر داخل المجتمع المحلي وداخل الأسرة. (٥٤)

ويخالف "محمد الجوهرى" ذلك الرأى الذى يربط بين أدوار المرأة التقليدية وبين القوة ويذهب على أن مشاركة المرأة فى الزراعة وتربية الماشية لا يؤدى بالضرورة إلى اكتسابها القوة. (٥٥)

وتعلق "علياء شكرى" بالقول أن أصحاب هذا الرأى ينظرون إلى المشاركة فى الإنتاج الاقتصادى على أنه ظرف لازم وليس ظرفاً كافياً للمكانة المرتفعة للنساء، فهناك ارتباط بين المكانة المنخفضة للنساء والمستوى المنخفض من المشاركة الاقتصادية، ولكن هناك أيضا المستوى المرتفع من المشاركة. (٥٦) ولعلنا بعد تدارس هذه الآراء ووضعها على المحك الإمبيريقى فى منطقة البحث أن نستخلص عدة استنتاجات فى نهاية هذه الفقرة.

يمكن تصنيف عمالة المرأة إلى نمطين (غير مأجور – مأجور) أما بالنسبة لعمل المرأة غير المأجور فإنه النوع السائد بين غالبية النساء فى الريف، والذى يتضمن "الأعمال المنزلية بالإضافة إلى الأعمال الزراعية "المجهود المضاعف للمرأة – (داخل البيت وفى الحقل)، إلا أن ذلك لا يدلنا على اكتسابها للقوة والمكانة – لا من بعيد أو من قريب – وربما يكون ذلك ناتجاً عن اقتناع المرأة ذاتها بأن الرجل هو الأقوى فى شتى الأمور، وأنها التابع المطيع، وأنها نقطة هامشية وليست

أساسية فى حياة الأسرة مقارنة بالرجل، كما تسعى المرأة فى معظم الأحيان بأن تنال رضا الرجل (الزوج) عن طريق الطاعة العمياء.. وذلك تقريباً يصدق على المرأة الريفية قديماً وإلى حد ما حديثاً.

ومن خلال أقوال الأخباريين ندرك ما يدور فى خلد الرجال تجاه المرأة التى تعمل وقلقهم من تغير مكانتها إذا هى التحقت بالعمل المأجور. ويقول الأخبارى رقم (١١) "أن عمل المرأة وإحساسها بأن لها دخل (مرتب) يجعلها تشعر بالقوة والتفاخر بنفسها لأن المرأة طالما حطت أيدها فى صدها – جيبها – وطلعت من حر مالها لازم يبقى لها كلمة فى البيت ولها رأى على زوجها. لأن القرش بيخلى الست تتفرعن... على رأى المثل: القرش قادر وفاخر". ويضيف إخبارى رقم (٩) " أن تعليم الست ووظيفتها بيخليها "جامدة" وقوية وخاصة لو كانت هى اللى بتصرف على البيت.. لازم جوزها يطاطى ويسمع كلامها ويبقى لها شخصية على الزوج والأولاد بقدر ما تنفقه عليهم من أموالها".

ويقول الإخبارى رقم (٧) " أن تعليم المرأة وخروجها للعمل غالباً ما يعطيها القدرة على اتخاذ القرار بشأن مساعدة الأهل بدرجة أكبر، تلك القدرة تزداد مع ما تتمتع به من مكانة فى العمل وقدرة على تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادى".

وتقول ناهد رمزي: قد يتصور البعض أن صنع القرار أو اتخاذه إنما ينصرف فقط إلى المجالات السياسية والاقتصادية مثل: الوجود في البرلمان، أو السلطة التنفيذية، أو العمل الاقتصادي، أو المساهمة في القطاعات المالية الكبيرة وغيرها....، ولكن العلاقة بين تأثير المرأة في دوائر صنع القرار في المجتمع وقدرتها علي التأثير في القرار العائلي الخاص بأسرتها لا يقل أهمية عن صنع القرار التشريعي، أو التنفيذي فالأسرة مؤسسة اجتماعية مصغره، تمثل الهيكل الأول لأوسع دوائر صنع القرار المجتمعي انتشارا، ومن خلالها يمكن رصد التقدم نحو النهوض بالمرأة وتعزيز دورها، ليس فقط على مستوي الأسرة: بل على مستوي المجتمع العام كذلك، ولا يعني هذا صراعا، أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل الأسرة، وإنما يحقق ذلك شروط قيام المرأة بدورها كشريك كامل مما يحقق التوازن في العلاقات والأدوار. (٥٧)

لكن بعض الأعمال تعد إنقاصاً من هذه المكانة فى نظر الرجال فى منطقة البحث إذ يقول الإخبارى رقم (١) "أن هناك بعض الأعمال تقلل من وضع المرأة أمام الأهل أو الأبناء خاصة إذا كانوا أصحاب الشهادات – مثل الأعمال فى خدمة البيوت أو أعمال البناء كما ترتبط الأعمال بوضع المرأة (قبل الزواج – بعد الزواج) فمن العيب أن تخرج المرأة المتزوجة للعمل المأجور عند الغير بعد الزواج إلا فى أضيق الحدود مثل "مرض الزوج" وعدم القدرة على الإنفاق أو فى حالة وفاته وعدم وجود من يمد لها يد العون والمساعدة من الأهل ولديها أطفال صغار فهى فى هذه الحالة لا تتردد عن العمل المأجور عند الغير ويتضح ذلك بين الطبقات الدنيا. وبالطبع فإن عملها فى كل هذه الأمور يجعلها تسيطر على أسرتها من خلال ما يحصل عليه من أجر يساعدهم على المعيشة ويجعلهم فى غنى عن

سؤال الناس..".

وخلاصة القول أن المرأة الريفية التى تعمل كربة بيت مهما بذلت من جهد وعطاء فى شتى المجالات الزراعية أو المنزلية، ومهما كان لها من دور تنموى فى حياة الأسرة إلا أنها لا تجد من يعترف بهذا الدور الحيوى سواء من – الزوج – أو حتى من نفس جنسها النساء، فإذا تحدثت امرأة عن دورها الإيجابى ومجهودها تجد من يقلل من شأنها وعلى سبيل المثال تجد الكثيرات من النساء تقول لهن:

"يا أختى أنتى عملتى له إيه – أنتى عملتى لأولادك (عيالك)، دا جوزك مفيش أحسن منه، دى الناشفة فى أيده تخضر، وجوزك راجل كسيب مفيش زيه، أفرحى فى سرك وأحمدى ربك على جوزك، شايفة فلانة جوزها ساقيها المر كاسات، أو ساقيها من كعانها...الخ"، وكل هذه العبارات تجعل – الزوجة – لا تفكر فى شىء سوى إرضاء زوجها وتنسى مجهودها وتنسبه للزوج، وبالتالى لا تفكر فى مفهوم القوة أو المكانة فى مواجهة الزوج.

مع العلم بأن هذه الأقوال من قبل النساء لا تدل على ارتفاع مكانة الرجل بل هى أقوال بغرض حث المرأة على قبول وضعها القائم لكى تستمر الحياة.

أما بالنسبة للمرأة العاملة، والتى لها دخل ثابت فإنها تحظى بالاعتراف معظم الأحيان وعلى جميع المستويات الطبقية، وإن اختفت حسب طبيعة العمل – عند الرجل بأهمية الدور الاقتصادى للمرأة فى حياة الأسرة، من الصعب جداً أن يعترف الرجل بهذا الدور رغم اقتناعه الداخلى به. وتقول أحد الحالات رقم (٤) "أسوأ شىء بالنسبة للرجل هو أن تكون الزوجة أعلى منه اقتصادياً، أى ظروفها المادية أيسر وأحسن ومما يزيد الطين بله، لو كان هو مش بيشتغل وبيقبض أجر ثابت، هنا لابد أن تكون هناك تنازلات أكثر من الزوج ويتحمل مشاكلها وتعبها من الشغل، لأنها كل شوية تقول له أنا بشتغل لمين ما هو كله للبيت، والراجل القوى لا يأخذ فلوس مرأته علشان يقدر يحكمها وماتبقاش كسرة عينه وتذله، ومفيش حاجة تكسر الراجل أمام زوجته إلا الفلوس وعدم القدرة على الإنفاق وتلبية طلبات البيت، ويصبح شرابه خرج فى البيت وكلمته مش مسموعة".

وربما يرجع ذلك إلى الموروث الثقافى، والذى يعلى دائماً من شأن الرجل، فاحتفظ للرجل بالأعمال خارج المنزل مترفعاً عن أعمال المنزل التى تستنزف كيان المرأة بحجة أنه جالب القوت، ومعيل الأسرة، وأن له حق رعاية الزوجة التى ستجوع من دونه، فلقد فرض على المرأة وضع لا خيار لها فيه سوى الرضوخ لهذا المستوى الذى يستنزف كيانها دون مقابل كى يأتى الرجل فيمابعد، معتداً بذاته لأنه يعيلها ويسترها.

كما أنه كثيراً ما يردد أسمها أمام الحضور ويتغنى ببراعتها وذكائها واعتزازها بنفسها منذ بدياتها الأولى – أى منذ طفولتها – والأكثر من ذلك فإن سعادته تزداد كلما تحدث عنها الآخرين وعما وصلت إليه من مكانه فى المجتمع وبالطبع دائماً يقول "أنا ربيت وعلمت" أحسن تربية وأحسن علام، وهذا الإحساس والشعور على العكس تماماً مع الزوجة، التى دائماً ما يقلل من شأنها. وبالطبع فإن

النظرة إلى هذه القضية (عمل المرأة والمكانة) يختلف باختلاف الأبعاد الجيلية والطبقية.. ولكن الأكثر وضوحاً هى المكانة المكتسبة من خلال موقع الابنة فى العمل المأجور (الوظيفة) كونها (عضو هيئة تدريس فى الجامعة – طبية– مهندسة...الخ).

أما بالنسبة (للأخت) فالنظرة إلى عملها والمكانة فهى تكون أقل عند الرجل مقارنة بالابنة وإن كان فى كثير من الأحيان يعلى من شأنها ولكن لا تصل إلى نفس درجة الابنة، حيث أنه دائماً – الأب – ينسب نجاح الابنة ومكانتها فى المجتمع إلى نفسه وهو السبب الأساسى فيما وصلت إيه الابنة، وربما لا يكون ذلك عند الأخت.

أما بالنسبة للأم فعلى الرغم من الاعتزز بمكانتها ووضعها الاجتماعى، إلا أنها لا تصل إلى نفس درجة الابنة، ولكن تتفوق على درجة الأخت، وربما يكون السبب فى ذلك راجعاً إلى أن الرجل– الأب– دائما أو غالبا ما ينسب نجاح وتميز ووضع الاجتماعى ومكانتها إلى نفسه وأنه هو صانع هذا النجاح، وهو الذى انفق عليه ولم يبخل عليها بالإنفاق حتى وصلت إلى هذا العمل الذى أضاف إلى وضعها الاجتماعى مكانة متميزة وسط المجتمع، وهذا لم يتوافر بالنسبة للأم وأحياناً بالنسبة للأخت.

ومع أن العمل فى كثير من الأحيان يضفى على المرأة مكانة اجتماعية عالية وقوة فى داخلها، ولكن هذه المكانة أو القوة لا تفصح عنها المرأة إلا عند الضرورة وفى أضيق الأمور لأنها إذا أعلنت أو أظهرت قوتها ومكانتها فى مواجهة الزوج، ربما يؤدى ذلك على انهيار البناء الأسرى والذى كثيراً ما تحرص المرأة عليه.

كما أن الرجل دائماً ما يحرص على أن يظهر قوته ومكانته أمام المرأة فى حين يرفض ذلك بالنسبة لها، حيث يخشى معظم الرجال يخاف أن يظهر قوة المرأة أو مكانتها، أو دورها الإيجابى فى حياته فلا يعترف به خوفاً من معايرة المرأة له فيما بعد وتقول له أنا عملت كذا وساعدت فى الأسرة بكذا...الخ.

ويقول الحالة رقم (٥) "أن المرأة كثيرة الانفعال وسريعة القرارات، وعلى رأى المثل "يبقى مهنيها طول العمر ولحظة غضب (زعل) تقول عمرى ما شفت معاه يقوم حلو أو يوم راحة، والمرأة تناها على ظهر أيدها وأنهم ناقصين عقل ودين"، ومن هذا المنطلق يحرص الرجل على عدم إبراز قوة ومكانة المرأة حتى ولو بالفعل لديها المكانة والقوة المكتسبة من العمل.. غالباً ما تظل هذه المكانة كامنة فى صدر الرجل لا يبوح بها للمرأة خوفاً من تقلبها المزاجى، فهو يرى أن المرأة تتمتع بتكوين سيكولوجى مختلف، عن التكوين السيكولوجى للرجل، ويجد هذا كله تعبيراً له فى نظرة الرجل إلى المرأة من أنها خلقت ليس فقط من ضلع "أعوج" من أضلاع الرجل وإنما أيضا من الضلع "الأيسر" وقد سبق أن رأينا فى فصل سابق كيف أن كل ما يتعلق بالجانب "الأيسر" من الإنسان يعتبر من الناحية الثقافية أدنى وأقل مكانة من الجانب "الأيمن"، وأن اليد اليسرى مثلا– على ما يقول

هرتز Hertz هى مجرد "مساعد" أو "معاون" لليد اليمنى (فى الإمساك بالأشياء مثلاً أو رفعها، وما على ذلك) كذلك شأن المرأة بالنسبة للرجل.

ثانيا : الميــراث:

يتناول هذا الجزء: الموقف من حق المرأة فى الميراث، إجراءات الحصول على الميراث، مصير الميراث.

ــ الموقف من حق المرأة فى الميراث:

على الرغم من تطابق النصوص التشريعية الحديثة مع الآيات القرآنية التى تحدد نصيب كل فرد بشكل واضح ودقيق ومحدد، إلا أن الأعراف تذكر فى كثير من الأحيان حق المرأة فى الميراث، وهو الحق الذى شرعه الله لها. فنجد الناس يسقطونها رغماً عنها من حسابات الميراث، ويقوم أبوها أو زوجها أو أخوها بفرض الوصاية عليها كأنها ليست أهلا لتحمل مسئولية نفسها.

ويعكس موقف الأهل من حق المرأة فى الميراث رؤية محددة تجاهلها تختلف حسب القرابة لها ففى الوقت الذى يساند فيه الزوج زوجته فى حصولها على ميراثها من أهلها سوى (الأب – الأخ) فإنه كثيراً ما يحرم الأخت من هذا الحق باعتبار أنه – الميراث – ليس من حقها الحصول على ميراث والدها لإعطائه لرجل آخر غريب.

وكثيراً ما يغلفونه بالعديد من القيم والمفاهيم والتصورات، لعل فى مقدمتها المحافظة على ميراثها حتى لا يعتدى عليه أحد، أو تمتد إليه يد غريبة (الزوج). ومن هنا تتردد العبارات المؤكدة لذلك كما يقول الإخبارى رقم (٥): "أحنا شايلينوه فى الأمان"، "وأحنا شايلينوه لوقت عوزه..." وتمر الأيام دون تسليمها هذا الحق الذى هو فى حد ذاته "نصف" ما يستحقه الذكر.

ويضيف الإخبارى رقم (١٠) رغم إننا نعرف أن البنت لها حق فى الميراث حدده الشرع وحرام أننا نأكل حقها. إلا أننا أتعودنا منذ صغرنا على عدم توريث البنت من أيام الأجداد والآباء، لأن الراجل بيشارك فى تنمية ثروة الأهل وبيشتغل مع أبوه منذ صغره. لكن البنت بتتجوز وهى صغيرة وتعيش مع جوزها وأولادها ولا تساعد بأى شىء زى الولد وده عادات وتقاليد أحنا أتربينا عليها وكمان الستات لا تستطيع التصرف فى المال تصرفه على حاجات ليس لها لازمه علشان ناقصين عقل ودين".

ويستكمل الأخبارى رقم (٣) قائلا أحنا مش بنحرم البنت من حقها فى الميراث ولكن بنحتفظ به لوقت الشدة والطوارىء زى مرضها، وهى عند جوزها أو مساعدتها فى حالة جواز أولادها أو ممكن جوزها يطلقها، ولا يصرف عليها أو يتجوز عليها ويهملها. وفى الحالات دى بتكون مسئولة من أهلها، حتى وهى فى بيت جوزها وعلشان كده أحنا بنخلى ميراثها عندنا لوقت العوزة".

ويضيف الأخبارى رقم (٤) – وهو من رجال الدين بالقرية– "أن الميراث حق الست المشروع ولكن بنحاول نعوضها بالفلوس بدلاً من الممتلكات الثابتة مثل الأراضى أو العقارات علشان مفيش واحد غريب يشاركنا فى بيت أو أرض أبويا لكن هى تأخذ ملابس أمها وأدواتها الشخصية علشان هى أولى من زوجة الابن بحاجات أمها".

وتقول زوجة الحالة رقم (٣) "أنا أخذت حقى من أخواتى على الورق

ولكن فضلت الأرض تحت أيديهم وبيعطونى الإيجار كل سنة. ولما عطونى الأرض عطونى الأرض التعبانة وبعيدة عن الميه وهى أرض رديئة وعطونى كل قيراطين فى غيط علشان معرفش ألم ألأرض على بعضها وأقبل الإيجار اللى يعطوه لى. وأنا ما أخذتش حقى إلا بعد نشفان الريق".

وعن مدى وعى المرأة الريفية لحقوقها المالية تقول الاخبارية(٩) :

زمان كان عيب ان الواحدة- الزوجة- تطالب بحقها في الميراث، وخاصة المرأة الغير متعلمة. وهذه العادة كانت منتشرة في جميع العائلات بالقرية ولكن بعد دخول المرأة التعليم وانخراطها في سوق العمل، أصبحت المرأة وخاصة المتعلمة تطالب حقها في الميراث، وعلى أي حال كانت المرأة قديما تعلم جيدا حقها في الميراث تبعاً للشرع ولكن كانت تخرج في المطالبة بهذا الحق الذي شرعه الله سبحانه وتعالي، ولكن الآن أصبحت المرأة تطالب بحقها في الميراث وحتي أن تطالب الأمر أن تقف أمام أخواتها في المحاكم، وبالفعل يوجد بالقرية بعض النساء ذهبن الي المحاكم للحصول علي حقوقهن وخاصة من الأراضي الزراعية أو ارض المباني إن وجدت- وتطبق المثل السائد في القرية:

(أللى يعوزه البيت يحرم علي الجامع) وكثيراً ما تردد مقولتها المشهورة- حقى أتمتع به أنا وأولادي ومش حسيبه لمرات أخويا وأولادها.

وحاليا كل واحدة في القرية سواء متعلمة أو جاهلة غنية أو فقيرة بتعرف حقوقها ولكن بتفاوت طريقة الحصول على هذه الحقوق ونوعيتها سواء كانت أراضي- عقارات-حيوانات... الخ.

ومما سبق يري الباحث أنه بالفعل هناك وعي لدى المرأة الريفية الآن بجميع حقوقها المالية وخاصة عن طريق الميراث. ولكن تختلف نسبة المطالبات بحقوقهن من النساء في نوع وقيمة ما يمكن الحصول عليه بإختلاف المستوي التعليمي والمهنة الطبقة الاجتماعية.

وعن نظرة المجتمع للمرأة التي تطالب بحقها في الميراث. يقول الاخباري (٦) كانت النظرة إلى المرأة التي تطالب بحقها في الميراث علي أنها- مجنونه- أو عايزة تروح- الخانكة- وازاي تاخد تعب أبوها وأخواتها وتديه لجوزها علشان تكبر له الكوم. لكن بعض الناس في القرية أصبحت تعطي بناتها حقوقهن في الميراث حتي في الأراضي الزراعية وخاصة عن الأغنياء من أهل القرية، ولكنهم عند تقسيم الأراضي مثلا بكون نصيب الأخت/ دائما بين أخواتها حتى لا تستطيع أن تبيعه لاي شخص غريب وعندما تريد التخلص منه يشتريه منها أخواتها بسعر بخث وبالتقسيط المريح أذا لزم الأمر- وهناك من يقوم بإعطاء الأخت قيمه إيجاريه وتكون الأرض تحت يده وهو الذي يقوم بزراعتها، والأخت لها عائد مادى كل عام ويكون السعر- القيمة الإيجارية للفدان أقل من الأسعار المعمول بها في القرية.

وعن إمكانية تطبيق الشرع في حصول المرأة لحقها في الميراث بشكل عادل خاصة في الأراضي الزراعية.

والعقارات يقول الإخباري (٧) زمان أيام الأجداد والآباء كان من

الصعب جدا أو من المستحيل أن ترث المرأة في الأراضي الزراعية ولكن العقارات كان من الممكن ولكن بنسبة قليلة جدا.

وكانت المرأة عندما تطالب بحقها في الميراث يقوم الأخوة الذكور بشتي أنواع التحايل لعدم توريثها في الأراضي الزراعية وذلك علي جميع مستوي العائلات بالقرية سواء الأغنياء أو الفقراء. ومن أشكال التحايل مثلا: يتم تقييم حق المرأة في الميراث من الأراضي الزراعية– تحديدا– ويتم تعويضها بثمن بخث ولا يستطيع أي إنسان أن يتعدي علي الأخوة الأشقاء لشراء هذه الأرض.

وأحيانا: يتم حساب قيمة الهدايا والمجالات التي يقدمها الإخوة الذكور للأخت أو لأولادها عند الزواج مثلا في المناسبات من حساب قيمة الأرض.

وعموما وحتى الآن على جميع المستويات الاجتماعية لا الجميع يعرف حقوق المرأة في الميراث طبقا للشرع ولكن لا يتم ذلك مطلقا إلا في أضيق الأمور ولم يوجد بالقرية سوى قلة قليلة جدا تعد على الأصابع هى التى أعطت المرأة حقها في الأراضي الزراعية ولكن الرديئة والبعيدة عن الطرق العامة والصعوبة في الرى.

وهنا تكشف الدراسة عن الازدواجية بين القول والفعل لدى أبناء مجتمع الدراسة، فالغالبية العظمى لا يكفون عن ذكر الأحكام الشرعية، ويعلمون أنها حدود الله التى لا يمكن الاقتراب منها. ولكن الممارسة الواقعية تكشف أن الأمور لا تسير فى اتجاه إعمال قواعد الشريعة والالتزام بها التزاماً علمياً، فلا يقبل المساس بالتلاعب أو التحايل فى هذه الأمور. ولكن تأثير الموروث الثقافى كان ومايزال – جزئياً – أقوى تأثيراً فى الممارسة اليومية من المرجعية الدينية، فهذا الموروث يؤكد بكل وضوح تميز الذكور على الإناث، فضلاً عن قدرة هذا الموروث على خلق وإبداع آليات لتبرير هذا الانحياز وترجمته إلى واقع معاش، ففى الوقت الذى يجد الرجل المبرر للأخت فى منها من الميراث، نجدد أن الزوج يبحث دائماً عن المبرر لزوجته من أجل الحصول على ميراثها من الأهل، وفقاً لمصلحته الشخصية. فهو فى كلتا الحالتين يحاول استغلال المرأة سواء الأخت أو الزوجة عن طريق سلب حقها فى الميراث أو مساعدتها للحصول عليه لكى يستفيد به وعدم إعطائها الفرصة للتحكم فى هذا الميراث باعتباره أصبح من حق أولادها، وقد أوضحت الدراسة الميدانية انتشار الاستشهاد ببعض الآيات الكريمة فى غير موضعها لتبرير الانحياز إلى الذكور، وأن النساء ناقصات عقل ودين".

يضاف إلى ذلك أن طبيعة البناء الاجتماعى – وما يرتبط به من نظم وعلاقات متشابكة يلعب دوراً حاسماً فى وضع العراقيل أمام حصول المرأة على ميراثها. من ذلك مثلا تعقد الأمور كلما كانت الممتلكات الموروثة على الشيوع، وخاصة فى مجال توريث الأرض. ففى ظل نظام الأسرة الممتدة، حيث يغلب نظام الملكية الجماعية، ويطلق على الأرض والممتلكات العقارية أنها ملك "أولاد فلان". وفى هذه الحالة غالباً ما تكون الأرض مشاعاً بين الأطراف المعنية، ولكن المستفيد الفعلى عادة ما يكون أحد الأبناء الذكور، وخاصة أكبرهم سناً، والذى يعاون الأب ويعيش معه فى نطاق الأسرة الممتدة. وبعد وفاة الأب يصبح هو المسيطر على

مقاليد الأمور، وواضع اليد الفعلى على الثروة العقارية. وهنا يبدأ فى التعامل مع قواعد الميراث التى حددها الدين، والتى تتراوح بين الالتزام الشكلى كترضية البنت ببعض الهدايا والمال أو استغلال أميتها من قبل الأخوة للتوقيع على بعض الأوراق كتنازل عن نصيبها فى الميراث أو الاعتراف بأنها باعت نصيبها.

ومع دخول التعليم وانتشار المد الدينى فى القرية ووعى الأبناء بحقوقهم الشرعية أخذ البعض من الآباء بقدر المستطاع، يعدلون بين الأبناء ذكوراً وإناثاً وفق ما قضت به الشريعة. وتشير المادة الميدانية أن أحد رجال القرية من الطبقة العليا قام بتوزيع ما يملك على أبنائه الذكور وهو على قيد الحياة، ولكنه أوصى أن يتم إعطاء البنات هذا الحق بعد الممات فى الوقت الذى حصل عليه أولاده الذكور وهو على قيد الحياة مبرراً ذلك بأنه أحق أن يستفيد من دخل هذه الأرض بدلاً من زوج أبنته، وهو يترك الميراث للأبناء الذكور يتصرفون فيه كما يشاؤن ويذكر دائماً أنا طلعتها من ذمتى وخلصتها أمام ربنا، فى الوقت نفسه يغرس فى أبنائه الذكور قيمة المحافظة على الأرض وعدم التفريط فيها ومحاولة التعويض بالمال "وقد لاحظت الباحثة بعض الحالات الواقعية المتشابهة لذلك قام فيها البناء الذكور – بعد وفاة الأب– بتزوير عقود شراء للأرض أو ممتلكات الأب ويجدون من يشهد على هذه العقود من أقرانهم، ويدعون أن الأب قد باع لهم الأرض والبيت قبل وفاته، مبررين ذلك بأن الولد قد شارك فى تنمية الثروة، وأن الأخت تعيش مع زوجها وأولادها ولا تساعد بأى شىء مثل أخيها.

ويذكر أحد أفراد المجتمع من نفس الطبقة العليا الحالة رقم (٢) " أننا لا نحرم البنات من الميراث، ولكن نحتفظ لهم به لوقت الشدة والطوارئ، لأن البنت مسئولة من أهلها وهى فى بيت زوجها، لو مرضت مش هيصرف عليها، وممكن فى لحظة واحدة يطلقها بورقة وتصبح فى الشارع لأنها لو أخذت حقها جوزها ممكن يتجوز عليها ويأخذه منها ويستشهد ببعض الحالات الواقعية فى المجتمع أن أحد الرجال أخذ ميراث زوجته بعد تحريضها على المطالبة به من أخواتها وإن كان ليس كل حقها الشرعى، ثم ذهب به للحج دون أن يأخذها معه، وعندا حاولت أن تطالبه بكتابه هذا الحق بما يوازنه من قيمة ارض أخذ يهددها بالطلاق أو الزواج بأخرى إذا لم تتوقف عن مطالبتها له دائماً، وهذه الزوجة نظراً لتفكك علاقتها بأسرتها بسبب أخذ ميراثها منهم، استجابت لاستغلال الزوج ولم تستطيع الحديث فى الموضوع، لأن أخواتها دائماً يلومها بأنها سلمت ميراثها لزوجها، وهى كانت لا تستطيع أن تفعل سوى ذلك" ويبرر الزوج موقفه هذا بأن ما يكتبه لها سوف يؤول إلى أبنائها الذكور بعد مماتها فلماذا يكتب لها" وكأن هذه الزوجة ستظل دائماً فى كنف سيطرة هؤلاء الأولاد.

ويمكن القول أن الميراث فى المجتمع الريفى يتركز فى الأراضى الزراعية، والحيوانات، والأموال، حيث يختلف توزيع الميراث وفقاً والبعد الاقتصادى والثقافى للأسرة. وقد كشفت الدراسة الميدانية عن عدة أساليب للتصرف فى الميراث والعديد من أشكال التحاليل منها مايلى:

١ – ترث المرأة متعلقات الأم الشخصية البسيطة، ويتم ترضيتها عينياً أو نقدياً أو

يقومون بزيارتها فى المواسم والأعياد.
٢ – لا ترث المرأة إطلاقاً فى الممتلكات الثابتة وخاصة الأرض إلا فى أضيق الأمور حيث توزع على الأبناء الذكور.
٣ – قد ترث المرأة الأرض الزراعية ولكنها لا تضع يدها عليها، بحيث تكون الملكية شكلية فقط، وترضى بما يجود عليها به الأخوة الذكور.
٤ – فى حالة إعطاء المرأة حقها فى الأراضى الزراعية تخصص لها الأراضى الرديئة فى مقابل أن أجود الأراضى وأحسنها موقعاً وأيسرها رياً للذكور، وبالطبع أكثرها عائداً.
٥ – تؤجل عملية توزيع الإرث بانتحال أعذار مختلفة، وقد يمتد ذلك لعدة أجيال حتى يضيع الحق بالتقادم، وعندما تطالب به المرأة بعد سنين يتم توزيع ما تركه الأب أيام وفاته والتى رحبت وتراكمت وأصبحت ثروة هائلة نتيجة عدم توزيعها.
٦ – فى كثير من الأحيان وفى جميع الطبقات تعوض المرأة عن الميراث بما يقل عن القيمة الفعلية لنصيبها المستحق.

ب – إجراءات الحصول على الميراث:

يمكن القول أن أشكال التحايل التى تتعرض لها المرأة تجعلنا أمام متناقضات وتنويعات واختلافات تبدأ بالتعفف، وعدم الاقتراب من الميراث محبة فى المتوفى، واحتراماً لكبار العائلة من الرجال، وتنتهى بالخلافات التى تصل إلى منصة القضاء واللجوء للقضاء يعد أمراً حديثاً وذلك مع تغير الظروف الاقتصادية حيث لم يحدث ذلك فى الزمن الماضى.

ولكن الملاحظ أن إجراءات المطالبة بالميراث تبدأ بعد الوفاة بفترة تطول أو تقتصر وفقاً للأبعاد الاجتماعية والثقافية والمألوف أن يكون ذلك بعد مرور "الأربعين" على الأقل، وتشير المادة الميدانية أن الابنة قبل الزواج لا تطالب ولا تأخذ حقها فى جميع الطبقات، ويؤول ميراثها لأخواتها الذكور حيث يتكفلون بها مادياً وينفقون على زواجها وتعليمها، وهنا يضيع حقها، لأنهم يعتبرون أن هذا الإنفاق مقابل ميراثها، وأنه من العيب أن تطالب بهذا الحق بعد الزواج، لأن زوجها فى الغالب لا يعلم عن حقها فى الميراث شىء فهو يعتبر من حقوق العائلة وأسرارها، أما المرأة المتزوجة فتجد من يحرضها ويساندها، ولا يجد المبرر لترك حق زوجته فى ميراثها، سوى الوقوف بجوار هذه الزوجة لكى رصدت على ميراثها بأى شكل من الأشكال، كأن تغضب عند أهلها أو ترسل أحد المراسيل من الأهل للمطالبة بميراثها على استحياء، حتى لا تجد المفر سوى اللجوء لكبير البلد (العمدة مثلا) وتطالبه بميراثها من أخوتها وبعد عدة محاولات تظهر الحقيقة وهى طمع الأخوة الذكور فى حق أختهم، ويقولون أن البنات ليس لهن الحق أن يرثن فى البيوت ده بيت العيلة، وأن بيتها هو بيت زوجها وهكذا، وللأسف يساند كبار البلد هذه الرؤية لأنهم يحاولون ترسيخ مبادئ ذكورية حتى لا يأتى اليوم وتطالبهم الأخت أو الابنة بهذا الحق.

ويمكن القول بشكل عام أن موقف المرأة – فى موضوع الميراث– يجعلها

ترضى بالحد الأدنى (خاصة فى الشرائح الدنيا) حي لو لم تكن له اية قيمة مادية، مثل حصولها على ملابس الأم القديمة بعد وفاتها وذلك تحت زعم أنها تحصل على شيء من "ريحة أمها". ولا تستطيع أن تلجأ إلى المحاكم للحصول على حقها إلا نادراً، حيث يقول أحد الإخباريين "المرأة التى تقف أمام أهلها فى المحاكم لكى تحصل على حقها فى الميراث، تكون بذلك قد أساءت إلى أهلها، ويترتب عليه حرمانها من مودة الأهل ومن زياراتهم، ويقال عنها أنه باعت أهلها وقطعت عروق المودة لأنها فضلت زوجها على أهلها"، وفى نفس الوقت إذا لم تطالب أهلها تقع تحت لوم الزوج وعنفه المستمر حتى تحصل على حقها ولذلك تعيش المرأة فى صراع نفسى بين خوفها من زوجها ومقاطعة أهلها إذا طالبت بالميراث".

وقد رصدت الدراسة بعض من عوامل التغير التى حدثت في المجتمع الريفى والتى أثرت علي هذه المظاهر، ومنها تعليم المرأة وخروجها للعمل حيث أسهم فى معرفتها بحقوقها الشرعية وشجعها على المطالبة بحقوقها في ظل الظروف الاقتصادية وضغط متطلبات الحياة وتراجع بعض القيم وضعف الترابط الأسرى، فقد شهدت محكمة أشمون الجزئية حالات كثيرة وصلت إلى أكثر من خمس وعشرون حالة لجأت المرأة إلى القضاء للمطالبة بحقوقها الشرعية عام ٢٠١٢(*)، تراوحت جميعها بين "مطالبة الأخت الأرملة بميراثها من أخوتها الذكور فى الأرض الزراعية بعد وفاة الزوج وبعد محاولات كثيرة فى المحكمة لإثبات هذا الحق، نظراً لعدم وجود عقود ملكية خاصة فغالبا ما تكون الأرض مشاعاً للعائلة. وبعد عدة محاولات توصلت إحدى السيدات لإثبات جزء من حقها من قبل القضاء، وعند تنفيذ الحكم للحصول على هذا الحق، تظهر مطامع الأخوة في تفتيت هذا الحق بين قطع متناثرة بين قيراط على أقل من قيراط حتى لا تستطيع الاستفادة منها، مما اضطرها فى النهاية إلى بيع هذا الحق بالثمن الذى يرغبه الأخوة حتى لا تحصل هذه السيدة على أرض العائلة".

وهناك حالة أخرى طبقة عليا وهى سيد لم تنجب وتوفى زوجها الثرى، وطالبها الأهل بعدم بقائها فى بيت العائلة لوجود سلايف ذكور غير متزوجين وعدم وجود أطفال لديها، فطالبت بحقها الشرعى في ممتلكات زوجها، فتقدم أخو الزوج الأصغر منها لكى يطلب الزواج منها حتى لا تأخذ نصيبها من ممتلكات الزوج (أراضى زراعية). وعندما أبدت الموافقة على الزواج بشرط أن يكتب لها حقها أولا ثم تتزوجه رفض بشدة، وبالتالى أظهر أن نية الزواج منها وأيضاً رفض إعطائها حقها إلا عن طريق لجوئها للمحاكم نظراً لأنها متعلمة وتعلم بعض ممتلكات الزوج المتوفى بأوراق رسمية. وكان تفسير أخو الزوج بعد حصولها على حقها "كفاية لفها ودخولها المحاكم والمصاريف اللى دفعتها للمحامى علشان تأخذ هذا الميراث اللي مش من حقها لأن أخويا مات ولم ينجب، وهي سوف تتزوج واحد ثاني ونعطيه أرض أخويا، وبالفعل حدث مشادة بالأيدى بين الطرفين وقت استلامه الأرض كانت نتيجتها بعض الإصابات وحرر محضر تعدى لأخوات الزوج في قسم البوليس حتى حصلت هذه الزوجة على حقها، وقامت بتسليمه لأخوتها الذكور لكى يستطيعوا التصدى لهؤلاء الرجال (أخوات الزوج) لكى تبدأ دائرة جديدة مرة أخرى فى مشاكلها مع أخوتها وأطماعهم فى حقوق النساء.

وفى الآونة الأخيرة عملت الصحوة الدينية المنتشرة فى المجتمع الريفى

حاليا على رفع مستوى الوعى الدينى لدى أبناء المجتمع مما عزز الاتجاه إلى محاولة إعطاء المرأة بعض من حقوقها أو تعويضها نقداً، أو بشكل عينى من الممتلكات المنقولة، وإن كان ذلك يتم غالباً عن طريق الترضية وتدخل كبار القرية مثل العمدة ورجال الدين.

والجدير بالذكر أن موقف الرجل من ميراث المرأة يتوقف على صلة القرابة بينهما (المرأة/ الرجل) فهناك تناقص شديد فى هذه القضية. فمثلاً بالنسبة للزوجة يقف الزوج بجوارها ويساندها فى الخفاء وبأساليب شتى من أجل أن للزوجة يقف الزوج بجوارها ويساندها فى الخفاء وبأساليب شتى من أجل أن تحصل على حقها فى الميراث.. وبالطبع فإن الدافع وراء ذلك هو الاستفادة لأن المردود عائداً عليه.. وكذلك الأمر بالنسبة لميراث الابنة من زوجها (بعد وفاته) فإن الرجل (الأب) يعلن العداء مع أهل الزوج بغرض الحصول على حقوق ابنته التى أقرها الشرع. وبالطبع فإن الدافع وراء ذلك هو الاستفادة العائدة عليه أيضاً. وإن لم يظهر ذلك للآخرين.. وكذلك الأمر بالنسبة لميراث الأم من أهلها (الأخوال). ولكن الأمر يختلف تماماً حينما تطالبه الأخت بميراثها عن أبيها. فيكون الأمر مختلف عن الأشكال السابقة والتى تكون الاستفادة للرجل سواء أب/ زوج، فهنا سوف تكون الاستفادة عائدة على (زوج الأخت) مما ينقص من ممتلكاته أو ما استحوذ عليه عن طريق ميراث الأب سواء كان ذلك بالشرع أو مخالفاً له.

ج – مصير الميـراث:

على الرغم مما تواجهه المرأة من عراقيل وأشكال للتحاليل فى الحصول على حقها المشروع فى الميراث، فإنها فى الغالب لا تحصل على حقها كاملاً بل تخضع لما تفرضه عليها الظروف الأسرية والعرف السائد.

وفي حالة تمكين المرأة من مستحقاتها في الميراث فكيف تتصرف فيه: يقول الاخباري:(١) زمان من أيام الآباء والأجداد كانت الست عندما تحصل علي حقها من أخواتها- اللي دائما بيكون ناقص- إذا كانت ارض زراعية تعطيها للزوج لزراعتها ويتولى مسئوليتها ويتصرف فيها وكأنها ارض مورثه من والده، ولكن دون أن تتنازل له عن الملكية وفي هذه الحالة كان الزوج يتلاعب عليها ويقنعها بالتصرف فيها عن طريق البيع بحجة أن الأرض بتخسر يعني- بتأخد وما تديش- ولو تم بيعها وعمل مشروع استثماري مثل" تسمين مواشى- مواشى حَلابه- شراء جرار زراعي- شراء سيارة لنقل المحاصيل الزراعية...)) سوف يكون العائد أكثر ن عائد الأرض الزراعية وعادة ما يضرب لها الامثال ويقول لها فلان عمل مشروع التسمين وأتغيرت أحواله وعمل مزرعة دواجن أو فلان اشتري جرار زراعي واشتغل عليه وبيجيب دخل عالي خاصة في المواسم الزراعية...الخ وكل ذلك من أجل الإقناع حتي توافق على البيع وبالطبع هو لا يتصرف في ملكيته الخاصة. ولكن يظل يتحايل ويتلاعب مع الزوجة بأي أسلوب حتي يبيع الأرض ويتغير إلى مشروع آخر وبالطبع يكتبه باسمه بحجة أن كل شئ ما هو لأولادنا، وإحنا بنشتغل وبنتعب علشان أولادنا.

أما الآن: أصبحت هناك ملكية خاصة لبعض النساء ولها الحق في

التصرف في ممتلكاتها، وأحدث شئ في القرية أن تبرعت إحدي النساء بقطعة أرض من ميراثها للعمل الخير وتتم البناء عليها لخدمة مصالح القرية مثل: مسجد ومستوصف ودار تحفيظ القرآن" وبالطبع هذا التصرف لا يتوافق مع ميول الزوج ورغباته وحتى وان قال لها" اللي يعوزه البيت يحرم علي الجامع" ولكن هذه المرأة تصرفت من تلقاء نفسها مع العلم بأنها غير متعلمة- أميه- وعموما المرأة تغيرت أفكارها حول قضية الميراث وكيفية التصرف وأصبحت في الغالب تسجل كل ممتلكاتها بإسمها، وذلك على مستوي كافة المستويات الاجتماعية بالقرية: وبالطبع قد يرجع هذا التغير للمرأة ومعرفتها بحقوقها الشرعية من خلال التعليم والعمل وبرامج الإعلام في التليفزيون وخاصة ما يتعلق بالحقوق الشرعية للمرأة.. فلم تعد المرأة هي المكسورة والضعيفة والتابعة للرجل زى زمان ولكن ظهرت منهن الآن المرأة الجبروت التي تقهر الرجل نتيجة مستواها الاقتصادي أو التعليمي أو العزوة.

ففى حالة حصول الزوجة على حقها فى ميراثها من أهلها تقع فى بوتقة استغلال أخرى حيث تظهر ألاعيب الزوج، الذى تتغير معاملته لزوجته إلى الأفضل، فبعد الإهمال أو الضرب يظهر لها الوجه الآخر، ويصبح لها الحبيب والصديق والعوض عن الأهل، حتى يتمكن من الاستحواذ على ميراثها وتطويعه بحيث لا يظل سبباً لإذلاله أو الانتقاص من كرامته وهيبته أمام الناس، لأنه استولى على حق الزوجة. وخوفاً من أن تذكره دائماً بأنه ملك لأبيها أو أمها وأنها خسرت الأهل بسببه خاصة إذا كان هو الذى حرضها على طلب ميراثها. لذلك يحاول الزوج التخلص من هذا الميراث أو يغير من شكله لصالحه.

فعلى سبيل المثال تذكر أحد الحالات من الطبقة العليا رقم (٤) "نحن نحتفظ بالأرض الخاصة بالأخت، ويقوم أحد العمال الأجراء بزراعتها ورعايتها لحسابها الخاص، ولا يحاول الزوج التدخل فى شئون إدارتها حياء لكرامته وإن كان يحصل على ما تجنيه الأرض من إيراد عن طريق الزوجة". أما فى الطبقة الوسطى فغالباً ما يحاول الزوج بيع الأرض أو استبدالها بأخرى بجوار ما يمتلكه ويقوم برعايتها أو بيعها فيما بعد وقد يشترى الزوج سيارة أو ينشىء مزرعة أو مشروع إنتاجى باسمه أو يبني منزلاً بحجة زواج الأبناء، المهم هو تغيير شكل ميراث الزوجة لصالحه هو وأولاده حتى تنسى الزوجة هذا الحق، وغالباً ما يقلل من قيمة ميراثها وكأنه لا يساوى شيئاً وكثيرا ما يذكرها أن أخوتها "ضحكوا عليها وأخذوا حقها"، وأن هذا الحق هو ليس فى حاجة إليه بالرغم أنه استغله لصالحه فهو دائما يبخس من قيمة ما تملك حتى لا يقلل من كراته وزوجته تقول له "أنا بصرف عليك وأنا اللى عملتك بفلوس أبويا".

وهكذا تنظر المرأة إلى نفسها فتجد على حد قول إحدى الإخباريات زوجة الحالة رقم (٣) التى تعرضت لمثل هذه الظروف "طلعت من حفرة وقعت فى دحديرة". أى أنها خرجت من سر الأهل لتقع فى شرور الزوج. ويساند الموروث الشعبى هذه الرؤية حيث تردد العبارات التالية (هى الواحدة لها فلوس وجوزها له فلوس، مافيش فرق بين جيبلك وجيبه كله لعياله، ساعدى جوزك، أيد على أيد

تساعد، نواية تستند الزير") كلها عبارات تشجع المرأة على الاستسلام لسيطرة الزوج عليها مادياً وتمنع استقلالها بذمة مالية مستقلة، وقد تدان من قبل المحيطين إذا فعلت ذلك ويستهجنها المجتمع، ويقال عنها عايزة تحط رأسها براس الراجل، لأن استقلالها مادياً هو الذى يمكنها ويعطيها قوة المشاركة الحقيقية فى اتخاذ كثير من القرارات الأسرية.

وفي حالة التعدى على حقوق المرأة وعدم القدرة على الحصول عليه.

يقول الاخباري (١٠) زمان كانت المرأة" لا حول لها ولا قوة " ولا تتكلم ولا تستطيع المطالبة بحقوقها الشرعية وكانت العادات والتقاليد" الموروثات الثقافية- تمنعها من المطالبة بحقوقها ولكن تغير الوضع الآن وأصبحت المرأة تطالب بحقوقها وأن تطلب الأمر اللجوء إلى المحاكم ومقاضاة أخواتها الذكور بل والأكثر من ذلك أصبحت الآن تطالب المحاكم بعملية تخصيص حقها في الأراضي الزراعية عن طريق " الفرز والتجنيب" وهذا هو أحدث قضية في القرية. فالمرأة الآن تلجأ للقضاء من أجل الحصول علي جميع حقوقها وان كانت لا تستطيع أن تحصل عليه كاملا.

ثالثا: الاستقلال المادى للمرأة:

أعطى الشرع للمرأة الحق فى الاستقلال بذمة مالية صريحة وواضحة، فقد أعطى المرأة حق الاستقلال بالذمة المالية لقوله تعالى "للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن"[٥٨] وقوله أيضا "وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئا"[٥٩] فالشريعة الإسلامية لا تقتصر على إعطاء المرأة حق امتلاك الثروات والأموال التى قد تكتسبها قبل الزواج أو بعده عن طريق الميراث أو العمل، وإنما تعطيها كذلك حق الملكية الشخصية للصداق، فهو ملك للمرأة كى تتصرف فيه كيف تشاء ولا حق للزوج أن يطالبها بأثاث أو مفروشات...الخ.

وعن مدى وعى المرأة الريفية بأحكام الشريعة في قضية الاستقلال الذمة المالية تقول الاخبارية(٩) زمان أيام أجدادنا مكنش حد يعرف الكلام ده. وان كل حاجة هي ملك للرجل، وكانت الست لما ييجي لها الموسم مثلا- المناسبات الدينية - وكانت الواحدة تأخذ فلوس من أخواتها كانت لازم تعطيها للزوج وكان هو اللى بيصرف على البيت، وكان الرجل- الزوج- يسأل ويقول اخواتك أو اقاربك عطوكي كام. وكأنه حق مكتسب له ولازم الزوجة تعطية الفلوس طواعيه كما شاهدت أمها تفعل ذلك وتعودت على ذلك وأصبح أمر طبيعي أن يحصل الزوج على كل أموال الزوجة وكأنه كان عيب أن المرأة تحتفظ بجزء من المال- تشيل قرشين- للظروف حتي وأن كانت الزوجة تعمل مع الزوج في الحقل وأثناء بيع المحاصيل الزراعية كانت لا تعلم شئ ، وهو الذي يبيع ويشتري حسب رغبته، ولكن الأوضاع تغيرت الان وأصبحت المرأة على جميع المستويات تعرف جيداً أحقيتها باستقلالها بذمتها المالية سواء كانت هذه الأموال عن طريق "العمل- الميراث- اي دخول أخرى" وقد ظهرت عملية استقلال المرأة بذمتها المالية عند بعض النساء المتعلمات واللاتى تعملن في وظائف حكومية وأصبح لديها دفتر

توفير في البريد وكانت هذه الواقعة على لسان كل واحد وامرأة في القرية.

ولكن الأوضاع تطورت وتغيرت أحوال النساء وأصبح يوجد بالقرية العديد من النساء عندهن استقلال تام بذمتهن المالية وتتصرف فيه بمحض إرادتها. وتطالب الزوج بمصروفات واحتياجات البيت. فمثلا هناك من تدير تجارتها في الكيماوي وتعمل لحسابها مستقلة عن زوجها- وهي امرأة أمية- علما بأن زوجها يعمل في البقالة وأخرى تعمل في تجارة " المبيدات الحشرية" وهي أيضا امرأة أميه والزوج يعمل في الزراعة وتجارة البذور وهن من كبار السن أما الأجيال الحالية من المتعلمات فمنهن من تعمل في مكتبة للأدوات المكتبة لحسابها وأخرى تعمل في محل للكوافير النسائي وهناك من تعمل في الوظائف الحكومية أو الأعمال الحرة أو تقف في أحدي المحلات التجارية عند الغير وهناك من تقف في أحدي الصيدليات رغم أن زوجها يعمل مدرس ولكنها تعمل لحسابها في فترة تواجد الزوج في المدرسة وهذا العمل يكون أجره لحسابها وشاهدها الباحث وهي تطالب الزوج بمصروفات البيت والأولاد بعيدا عن أجرها. ومعظمهن أصبحن لديهن دفتر توفير في البريد الموجود في القرية المجاورة ويعاونهن في ذلك موظف البريد لأنه من نفس القرية ويعرفهن ويعرف أزواجهن أو آبائهن ، والآن الجميع- تقريبا- في كافة شرائح المجتمع تعرف أحقيتها في الاستقلال بذمتها المالية تبعا للشريعة. وأن الشريعة تبيح ذلك.

ولكننا نجد الأعراف والتقاليد تفرض على الزوجة أن تتجهز بصداقها أو بميراثها، وبذلك لا يدخل الصداق فى الذمة المالية للزوجة، ولا يسمح لها بالتصرف فيه لتحقيق كيانها الاقتصادى، ولذلك فالعرف هنا يفقد الزوجة حقاً من حقوقها المشروعة، ومصدراً من مصادر ثروتها.

فالثقافة التقليدية الريفية تضع المرأة فى موضع أدنى من الرجل، وتصور العلاقة الزوجية علاقة قائمة على تسلط طرف وخضوع آخر، الأمر الذى لا يستقيم معه استقلالها بذمتها المالية، فالموروث الشعبى يحيط هذا الموقف، المناهض لاستقلال المرأة بالذمة المالية بسياج من الأفكار والتصورات والممارسات التى تدعم هذا الموقف وتبرره وترسخ وجودة عبر الأجيال، حيث يقول الأخبارى رقم (١) "أن المرأة ناقصة عقل ودين، فهى ضعيفة الرأى، وتفتقر إلى الحكمة، وعليه فليس من حقها فى التحكم فى أموالها، ولذلك يتعين أن تكون هناك يد أمينة هى طبعاً يد زوجها (أو ولى أمرها) الذى يتولى عنها ذلك. أننا لا نبالغ إذا قلنا أن الموروث الثقافى قد أثر على الموقف الدينى وصبغة بصبغته، وحوله – فى هذا الموقف – من ضرورة حق المرأة بالاستقلال بذمتها المالية، إلى موقف مدعم لدونية المرأة، وحاجتها إلى من يتولى عنها تصريف أمورها المالية".

وفى نفس الوقت نجد أن التراث موقفه معتاد للرجل، عندما يغرس فى نفوس الناس أن الزوج الذى يقبل أن تشاركه زوجته الإنفاق على الأسرة، هو زوج فاقد لكل الرجولة، ويلحقه بذلك العار بين الأول والناس، لارتباط مفهوم الرجولة بالإنفاق "الرجال قوامون على النساء"، وتقول الحالة رقم (٥) "الراجل، بجيبه" وإذا كان الرجل يريد أن يمسك بزمام الأمور عليه أن ينفق ويعول بيته ولا ينظر لدخل

زوجته حتى تظل يده هى العليا وكلمته مسموعة ورأيه يحترم وينفذ"، وطبيعى فى ظل هذه الرؤية أن من تجاهر زوجها بغير ذلك لا يكون أمامه سوى أن يطردها من بيته ومن حياته بالطلاق لأنها تقلل من شأنه ورجولته أمام الناس كما تلحقها نظرات اللوم ومشاعر التحقير من المحيطين".

وتشرح زوجة الحالة رقم (٥) "أن الزوجة إذا قدمت لزوجها جزءاً من ثروتها أو دخلها، فإن عليها–لكى تحافظ على بيتها وعلى زوجها–أن تفعل ذلك خفية. وأن تعلن أمام الناس أن كل المال هو مال زوجها،وأنه هو المتكفل بالإنفاق على الأسرة وأنها لا تنفق شيئاً على البيت وأولادها.بل وتفخر أمام الآخرين بتبعيتها لزوجها لأن(الفلوس فلوس الراجل، مافيش حاجة اسمها فلوس الست).فمهما كانت قوة المرأة وكان تأثيرها الفعلى على حياة الأسرة فلا يجوز لها أن تخرج عن العادات المتوارثة والمعترف بها من الجميع فى المجتمع الحلى،فهى تحافظ عليها وتمتثل لها عنوة لأن الخروج عليها يعد تهديدا لكيان الأسرة بالانفصال والطلاق ولوم المحيطين بقولهم:أن الزوج من حقه هذا المال،وليس من حقها التصرف فيه بدون إذن زوجها. ويسوق الأهل فى هذه المناسبات تبريرات عديدة من الأقوال الشائعة حول أحقية الزوج،وأن ربنا قال "لو أمرت الزوجة أن تسجد لأحد غيرى لأمرتها أن تسجد لزوجها" ويبررون أقوالهم بأن الزوج هو قائد البيت وسيده،وعليه التحكم والتصرف بكل ما فيه من مال وأفراد.

يحاول الرجل أن يحصل على دخل زوجته ولكن بطريق غير مباشر وفى سبيل ذلك يلجأ لحيل عديدة لتحقيق رغبته بأن يتركها بدون مصروف لتنفق هى من مالها الخاص على البيت ومستلزمات الأولاد، وفى نفس الوقت فإنه أمام الناس لا يأخذ منها شيئاً ولا يجبرها على الإنفاق. وهذه الحيلة أفضل له من الضرب والطلاق الذى يظهره أمام الناس بعدم الرجولة لأنه يعتمد على أموال زوجته، فهو هنا يلجأ لأسلوب المعاملة الطيبة مما يجعل الزوجة "تبيع ملابسها" وليس مرتبها أو ميراثها فقط فهو يستغل عاطفتها ويسلبها حقها فى المال.، ويفسر الأخبارى رقم (٥) عدم أحقية المرأة بالتصرف فى مالها لاعتقاده أن المرأة سريعة النسيان وبذلك لابد أن يكون قوام عليها وهو المسئول عن إدارة أموالها. وتذكر زوجة الحالة رقم (١) "عيب الست تقول دى فلوسى علشان ممكن زوجها يتعب نفسيا ويتعقد، تقدم له الفلوس وتقول له ده قرشك وتعبك أو دى أمانة بتاعتك، حتى لا يشعر الزوج بالمهانة وأن الزوجة صاحبة فضل عليه وتحاول جاهدة أمام الآخرين أن تظهر تفوق الزوج اقتصادياً وتتباهى أمام الناس وتقول (أبويا وطانى وجوزى علانى) "فهى دائما ترفع من شأن الزوج وتعلى من قدرة" فى حين لا نجد هذه النظرة من الزوج فهو دائماً يقلل من قيمة مشاركة المرأة له حتى لا تتعالى عليه". ولكننا نجد بعض الآراء التى تؤيد لفكرة تصرف المرأة فى ميراثها من الأرض وغيره، بينما تحجر على حقها فى مرتبها.

فيتذكر الإخبارى رقم (٧) "أن المرأة هى صاحبة القرار فى التصرف فى أموالها لو كانت عن طريق الميراث، ولكن راتبها إذا كانت تعمل فهو يصبح من

حق زوجها، لأن وقتها فى العمل من حق الزوج، ودورها الأساسى هو تربية الأولاد وتلبية طلبات الزوج. وإذا لم تتفق راتبها فى البيت من حق زوجها أن يقعدها عن العمل. وإذا رفضت ممكن يكسر دماغها ويطردها من البيت، لأن المرأة التى تعمل يقال عنها أنها تعمل من أجل مساعدة الزوج والأولاد أى بتجرى على جوزها وعيالها. ويقولوا على زوجها ده مشغل مراته ولذلك لابد أن يأخذ الزوج رابتها أو تنفقه على البيت من خلاله وبمعرفته، وإلا ما تلزمنيش فى البيت، وهذا غالبا ما يحدث فى الطبقات الفقيرة.

أما فى الشرائح الميسورة فتختلف النظرة إلى دخل المرأة: حيث يذكر الحالة رقم (٢) "الزوج الميسور الحال لازم يكون أميناً على زوجته وعلى ما تملك ولا يأخذ منها شيئاً لأن الشرع أعطى لها الحرية فى أن تكون لها ذمة مالية خاصة بها، دون تدخل من الزوج".

أما إذا كان الزوج فقيراً ومحتاج لدخل الزوجة، فهى من الممكن أن تساعده ولكن بمزاجها وحسب رغبتها وبدون ضغوط عليها، وهى الست لو لم تصرف وتساعد زوجها فى البيت آمال تساعد مين لأن العيشة أصبحت غالية ونفقات الأولاد مرتفعة".

ويذكر الإخبارى رقم (٨) "أن الحالات التى تفضل فيها الزوجة الاستقلال المادى تكثر عندما تكون حياتها الأسرية غير مستقرة بسبب عدم الإنجاب، أو إنجاب الإناث فتخاف الزوجة أن يدخل الأهل معها فيما يتركه الزوج من ممتلكات فى حالة الوفاة شاركت هى فيها بعملها وجهدها، أو خوفها أن يتزوج عليها لإنجاب الذكور، فتحاول أن تستقل مادياً لضمان مستقبلها ومستقبل أولادها".

وبالرغم من ذلك فالجميع ينظر إلى من تتحكم فى ميراثها أو مرتبها وكأنها فعلت أمراً محرماً حتى إذا كانت حاصلة على أعلى الدرجات العلمية، ويرى المجتمع أن الزوج الذى يعطى الزوجة حقها فى مالها، والذى شاركت فيها بعملها أو سفرها معه للخارج إنما يقلل من رجولته وكرامته. ومما يؤكد على انتشار هذه الرؤية أنه لا توجد فى القرية حالات حيازة للأرض أو العقارات باسم النساء إلا نادراً.

وتقول الحالة رقم (٤) "أنه فى حالة مشاركة الزوجة بدخلها فى نفقات البيت وكان هناك فائض فإن الزوج عدما يفكر فى شراء بعض الممتلكات أرض – شقة – سيارة... الخ "عيب" أنه يكتبها باسم الزوجة لأنها بذلك تتقدم وتطلب ملكيتها باعتبار أن هذه الملكية تحتاج للتعامل مع عالم الرجال فى تخليص الأوراق أو إدارتها، ولابد أن يكون من راجل لراجل سواء الأب/ الزوج/ الأبناء الذكور وليس الإناث، لأن الأبناء الإناث سوف يتزوجوا ويصبحوا فى حكم راجل غريب لا تستطيع أن تتحكم فى مالها". هذا بالنسبة لغالبية الطبقة الوسطى، أما الطبقة الدنيا فلا يوجد ما يمكن أن يوفر لكى تستقل به المرأة. ويختلف الوضع فى الطبقة العليا حيث تستقل المرأة بذمتها المالية وتحوز الأرض الزراعية إذا آلت إليها عن طريق الميراث، وغالباً ما تكون هذه النوعية بين كبار الملاك، ولكن الذى يديرها ويتابع أمورها ويحصد خيرها هو الرجل أيضا. وهناك الكثير من الحالات التى يقف

الموروث فيها ضد رغبة المرأة فى الاستقلال بذمتها المالية، ويذكر الحالة رقم (١) "أن الزوجة كانت تملك ١٦ قيراط من ميراث أبيها وبعد محاولات مع الأخوة للحصول على هذا الميراث، أوهمها الزوج بأن تبيع نصيبها، ويشترى لها بدلاً منه أرض الزوج ويكتبها باسمها وبالفعل بعد أن نفذت الزوجة ذلك، رفض أن يسجل الأرض باسمها وكتب الأرض باسمه هو مبرراً ذلك بقوله مش معقول تروح تعمل بطاقة زراعية فى الجمعية باسمها وتروح علشان تجيب كيماوى ومبيدات من الجمعية وتقف فى وسط الرجالة يبقى أنا شكلى إيه، ولما زعلت قلت لها ما هو كل حاجة لأولادنا من بعدنا وصالحتها بكلمتين وقلت لها أنت عايزة الناس تقول على جوزك أنى شغال عند الست، والست هى اللى بتصرف على البيت.. وللناس كلامها كثير، والراجل يقدر يتصرف ويتحرك هنا وهناك عن الست ولذلك يقدر يمشى الأمور، أما الست حركتها بطيئة ويومها بسنة، وأحنا طول عمرنا ننظر للواحدة على أنها أقل من الراجل فى الجهد والعقل".

وينظر الرجل فى مجتمع الدراسة للمرأة التى تحاول الاستقلال بذمتها أنها امرأة متمردة، ويفسر هذا الاستقلال بأنها على علاقة برجل آخر لأن الاستقلال يقويها مادياً وتستطيع الاستغناء عنه، فهو دائماً يجب أن يراها فى حاجة إليه، وأن تطلب منه هو حتى لو كان المال مالها، ويقول الحالة رقم (١) مؤكدة وجهة نظره "الست أول ما يبقى معها فلوس بتعمل ذى البغلة اللى بتسف اللجام، ومفيش حد يقدر عليها والرجل الحمش هو اللى يقدر يشكم مراته فى أى وقت. وما فيش حاجة تكسر الراجل أمام زوجته إلا الفلوس وتبدأ الزوجة تتنطط على الزوج لإحساسها بأن الراجل فى حاجة إليها".

ويرى إخبارى حالة (١) "أن عمل المرأة وفلوسها ممكن يعطيها قوة وتتمرد على وضعها المعيشى، وينعكس على علاقتها بزوجها، والست طالما وضعت أيدها فى صدرها وأخرجت فلوس ما تعرفش تتكلم معاها وفاضل أنها تشيل محفظة زى الرجالة" ويستكمل القول الحالة رقم (٤) "أن هناك دعوة فى وقتنا الحالى بالنسبة للإعلام المصرى، وخاصة الغزو الثقافى الغربى والمنادون بتحرير المرأة، إلى تفكيك التركيبة الاجتماعية وتغيير قيمنا وسلوكنا وموروثنا الدينى، وما عشنا عليه منذ زمن بعيد – فالغزو الغربى الثقافى يريد أن يعمل إحلال بهذه الموروثات الثقافية ويساعد المرأة أن تقف أمام زوجها فى كل شيء". وتسجل الباحثة موقفاً يرتبط بعدم اعتراف مجتمع الدراسة بمدى مشاركة المرأة مادياً فى الأسرة، حيث لاحظت إحدى الأمهات التى أحضرت مستلزمات خاصة بالأبناء من مرتبها ففرح البناء وأخبروا للجد (أبو الزوج) ماما اشترت لنا كذا، فغضب الجد وضرب الطفل وقال له قول بابا مش ماما، وفعلا ردت الأم وقالت للابن، بابا هو اللى أعطانى الفلوسي علشان اشترى هذه الأشياء منعاً لتوتر العلاقة والدخول فى مشاكل مع الأسرة.

ويعتبر موقف الرجل من حق الزوجة فى استقلالها مادياً مظهراً من مظاهر عدم تمكين المرأة اقتصادياً، ومحاولة منهم السيطرة على أموالها الخاصة

التى تحصل عليها عن طريق العمل أو الميراث أو غير ذلك، وذلك بمحاولات إيهام الزوجة بأنهم شىء واحد وأنه لا يوجد فرق بين مال الزوجة ومال زوجها "أى بنحل وبرها" ولكن فى الواقع الهدف من ذلك هو السيطرة على أموالها تحت هذا الزعم وتتعدد صور الاستغلال، ولكن شريطة أن تعتقد أن هذا ليس من حقها التصرف واتخاذ قرار فى أموالها. ويتم ذلك بوعى، أو بدون وعى فهذا الموقف (استقلال المرأة بالذمة المالية) هو أحد الميكانيزمات القوية التى تشكل رؤية الرجل للمرأة إذ أنه يعتقد أن تمكينها يفقده رجولته المزعومة. فى حين أن المرأة تسلم طواعية أو إجباراً وتعود إلى خطيرة المنزل فتسلمه كل ما كان سبب فى الخلاف، وذلك أملاً فى الاستقرار العائلى لأن قوتها ومكانتها مستمدة دائماً من الرجل وانتمائها له.

ومع أن الرجل يرفض بشدة استقلال المرأة – الزوجة – بذمتها المالية، فإنه فنجده على العكس من ذلك تماماً موقفه مع "الابنة"، الأخت، الأم".

فبالنسبة للابنة: فنجده على جميع المستويات الطبقية والاجتماعية والجيلية "دائماً ما يعزز ويساند الابنة فى هذه القضية، وربما يكون الدافع وراء ذلك هو بحجة تأمين مستقبلها وإشباع لذاتها. وبالتالى فالأب دائماً ما يستند على الشرع كمبرر لاستقلالها بذمتها المالية.. وقد رصدت الباحثة – إحدى الحالات بمجتمع البحث – أن هناك بعض الأسر من الطبقة العليا. قد شجعت بل وقامت بتحريض الابنة على استقلالها بذمتها المالية بحجة تأمين مستقبلها والخوف عليها من غدر الزمان، وذلك عن طريق تنمية أموالها فى أحد المشاريع الاستثمارية مثل "تسمين المواشى – منحل .." أو فتح حساب جارى لها بأحد البنوك دون علم الزوج. الأمر الذى أدى إلى حدوث مشاكل فى محيط الأسرة ينتج عنها إنهاء الحياة الزوجية.. وكان لأسرة الزوجة الدور الأكبر فى عملية الطلاق –رغم نظرة المجتمع للمطلقة –رغبة فى الاستحواذ على ممتلكاتها.

وبالمثل نجد أن موقف الرجل – الأخ – مع الأخت لا يختلف كثيراً عن موقفه مع الابنة، فكثيراً ما نجد الرجل يشجع الأخت على عملية الاستقلال بذمتها المالية مبرراً ذلك بعدم استقرارها الأسرى وخوفه عليها من غدر الزوج وعدم الأمان له وأنه يريد تأمين مستقبلها من تقلبات الزمن.. وقد يكون السبب وراء ذلك كله، هو المنفعة.. حيث يقول الإخبارى رقم (٦) "لما يبقى معها القرش مش راح تبص لحقها عند أخوها. ولما الواحد يبقى فى أزمة ممكن يستلف من أخته لما يكون معاها فلوسها".

وفى كثير من الأحيان عند الطبقات المتوسطة والدنيا والتى قد تكون فى حاجة ماسة للمساعدة المادية. أن يطلب الأهل المساعدة من أبنتهم وأن كان ذلك بدون علم الزوج غالباً – إذا كان لديها المقدرة على المساعدة عن طريق ما تتحصل عليه من راتب (وظيفة). وهم يبررون ذلك أنهم هم الذين تعبوا وسهروا الليالى من أجل تعليمها وهم السبب فى الخير الذى هى فيه، وأنه من المفروض أن تساعدهم على تربية أخواتها "طالما أيدها طايلة". ومن هنا فهم دائماً ما يدفعون نحو الاستقلال بذمتها المالية ومن أجل المنفعة التى يمكن أن يحصلوا عليها بعيداً عن

عين الزوج.

أما بالنسبة لوضع المرأة – الأم – فيقول الإخبارى (٣) "لابد أن يكون لها فلوس تتصرف فيها براحتها لأنه غالباً ما تكون "الأم" كالخزينة معها الأموال "لكن لا تستطيع الصرف منها حتى وإن كان على أولادها" وعند الصرف لابد من الرجوع إلى الزوج، ولذلك فإن الأبناء (ذكور/ إناث) يرغبون أن يكون للأم أموالها الخاصة، ليس من أجلها فقط، ولكن – غالباً – من أجل أن يستفيد الأبناء منها.. لأن الابنة – حتى المتزوجة – عند الضرورة تلجأ إلى الأم من أجل الاستدانة أو طلب المساعدة منها وبالتالى يتقرب الأبناء إلى الأمهات فى مثل هذه الأمور من أجل المنفعة أو المصلحة الذاتية".

وبالمثل نجد الابن من السهل أن يؤثر على أمه ويستجدى عطفها من أجل الحصول على أموالها بحجة "السلف" لفترة زمنية ثم إرجاعها إلى الأم مرة ثانية أو كأن يعدها بزيارة الكعبة سواء للحج أو العمر.... الخ وبذلك يستعمل الألعيب والحيل من أجل الحصول على أموالها. وبذلك فنجد أن الأبناء يحبون أن يكون للأم ملكتيها من أجلهن وليس دون ذلك.

كما أننا نجد عند الطبقات العليا أن وجود ملكية خاصة (أموال خاصة بالأم) يجعلها تتباهى بما لديها من أموال أو ذهب أما الآخرين، وتقول "ابنى أعطانى كذا أو اشترى لى كذا فى عيد الأم.. وبالطبع كل ذلك قد يحقق لها إشباعاً ذاتياً أو قد يمنحها مكانة أعلى فى محيط عائلتها، كما يعطيها مكانة أعلى من أخواتها اللاتى تعشن فى عائلات أخرى اقل فى المستوى الاقتصادى حيث تشعر دائماً بأن يدها من أيدهم من خلال ما تقدمه للأخوات أو الأبناء من مساعدات مادية.

وترى الأغلبية من أبناء مجتمع الدراسة أن عملية الاستقلال المالى للمرأة هى مهانة للرجل وتقليل عن وضعه الذى رسمه له الموروث الثقافى، لكونه هو المسئول عن المرأة. وأنها دائماً التابع المطيع والضعيف أمام الرجل، فهى عندما تستقل بذمتها المالية، يكون ذلك خروجاً عن المألوف بالنسبة له. وهو بذلك يرفضه وخاصة عند الأجيال القديمة نظراً لعدم خروج المرأة للعمل المأجور "الرسمى" ولكن مع الأجيال الجديدة وخاصة من الطبقات العليا والشرائح المتعلمة التى قد سافرت للعمل فى الدول النفطية، تغيرت النظرة نحو هذه القضية وأصبحت المرأة تقف فى مواجهة الرجل وتقول "دا حر مالى وهذا عرقى وشقائى ونتيجة غربتى" ومن حقى الاحتفاظ به، وتستطيع أن تعلن رغبتها فى أن يكون لديها الحرية فى امتلاكه أو التصرف فيه. وقد ترجع موافقة الزوج على عملية الاستقلال بالنسبة للزوجة إلى قوة الرجل الاقتصادية فى مواجهة الزوجة وعدم احتياجه إلى هذا الدخل.

وعن نظرة المجتمع إلى المجتمع إلى المرأة التي تباشر مالها أو ورثها بنفسها سواء أكان (اراضي– عقارات– مشاريع...الخ) يقول الاخباري(٤) اختلف الوضع تماماً في الوقت الحالي عن أيام زمان، حيث كانت الست لما تباشر عملها بنفسها حتى وإن كانت أرمله ينظر أليها الناس ويقولوا عليها " مسترجله" أي أنها أخذت دور الرجل في العمل وكانت عوايد الناس أنه شئ مرفوض، ولا يصح ويقولون فين أخواتها أو فين أولادها أو أي حد من أقاربها يقوم بهذا العمل. ولكن

الآن أصبح شئ عادي جدا عند جميع أهل القرية وعند الكبير والصغير والغني والفقير.. بل أصبح المجتمع يساعد المرأة – معنويا – وهي تباشر أعمالها أو مصالحها أو حتى مصالح الزوج بعد الوفاة. فالمرأة الآن لا تختلف كثيراً عن الرجل فى إدارة ومباشرة أعمالها في إدارة ومباشرة اعمالها. وأصبح هذا العمل محبب لدي أبناء المجتمع ويقولون" بتشتغل بدل ما تمد إيدها– للى يسوى واللي ما يسواش و تجيب واحد يخربها ويضيع فلوسها.

استخلاصات الدراسة:

مقدمة:

من الصعوبة بلورة رؤية الرجل للمرأة ، لولا حصرها فى مواقف بعينها يمكن ان تعكس ملامح الرؤية من خلال السياق الاجتماعي الذى يعيشه المجتمع الريفى بكل أبعاده الاجتماعية والثقافية والطبقية المختلفة ، ولتكون فى النهاية منظومة نسقية متكاملة تتجلى فيها ملامح رؤية الرجل للمرأة التى تتمثل فى إطلاق أحكام تعميمه بصبغة دينية وثقافية واضحة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي للمرأة وحقها فى العمل واستقلالها بالذمة المالية مع الأخذ فى الاعتبار ان هناك بعض عناصر صورة المرأة قد تغيرت ، على سبيل المثال لتحل محلها عناصر تتشابه إلى حد كبير مع تلك المتوقع وجودها فى الآخر (الرجل) من حيث مبدأ المساواة فى الحقوق القانونية والتعليم والعمل.

ويستعرض الباحث أهم النتائج والاستخلاصات المرتبطة بالدراسة والتي أمكن حصرها في الآتي:-

-أكدت الدراسة أن المرأة تتعرض دائما لعملية تقليل لجهدها من قبل الرجل(الزوج/ الأب) وذلك من خلال تهميشها اقتصادياً سواء من حيث نوع العمل أو التصرف في الأجر الذي لعب دوراً هاماً في تكوين عقلية أفراد مجتمع الدراسة، ووجود صورة نمطية لعمل المرأة، حيث يرون أن هناك بعض الأعمال قد تتناسب مع طبيعة الانثي منها أعمال الطب والتمريض والتدريس والأعمال المكتبية...الخ وجميعها لا تحتاج إلى قوة عضلية، وقد تتفوق المرأة في مثل هذه الأعمال مقارنة بالرجل حيث تتطلب هذه الأعمال الصبر والحنان وطول البال... الخ، فضلاً على أنها مرتبطة بمواعيد محددة يمكن التوفيق بينها وبين الأعمال المنزلية التي تقوم بها المرأة.

-أوضحت الدراسة أن الثقافة السائدة في المجتمع تتيح للمرأة أن تقوم بالأعمال التي يقوم بها الرجل، بينما لا يقوم الرجل بالأعمال التي تقوم بها المرأة وهي الأعمال المنزلية وأن مشاركته هذا النوع من الأعمال النسائية يقلل من مكانته بين أفراد المجتمع في حين أن مشاركتها(المرأة) لهذا العمل لا يرتبط بتنامي سلطة النساء وقوتهم داخل الأسرة، هذا فضلا على أن المرأة تسعي دائماً نحو العمل الذي لا يرتبط بأوقات متأخرة من الليل، حتى تسلم من ألسنة الناس، وهذا راجع إلى ثقافة المجتمع التي تقف دائما حائلا نحو تقدم المرأة– وقد جاءت هذه المهن متفقة مع نوع المفضل للمرأة من قبل أفراد المجتمع وقد تصل الأمور إلى

قمة الاستغلال من قبل الرجل، حيث لا يكتفي بالتقليل من إنسانيتها ورهنها بالرجل تماماً، بل تستغل الأسرة جهدها لدرجة الاستنزاف الكلي. خاصة في بعض الشرائح الطبقية في المجتمع المدروس حيث يدفع بها إلى العمل المأجور منذ الصغير، أو العمل في البيوت" كخادمة " كما قد تتعرض لاستغلال والدها الذي يحصل على كل الأجر ويتحكم فيه، وبعد الزواج تنتقل من خدمة الأب إلى خدمة الزوج سواء في المنزل أو مساعدته في أعمال الزراعة، فهي تسهر الليل في الأعمال المنزلية وتعيش النهار بجوار زوجها في العمل الزراعي، ورغم ذلك ينظرا المجتمع إلى هذا الجهد المتضاعف نظرة دونية، حتي وان كان لها دخل ثابت من وظيفة معينة.

-هناك ازدواجية في النظرة نحو عمل المرآة من خلال وضعها القرابي في المحيط الأسرى. فتارة يكون عملها دون جدوى- تحديدا- عمل الزوجة، وتارة أخرى يكون ذو قيمة عالية تصل إلى درجة المبالغة وربما يكون السبب وراء ذلك راجعا إلى عدم إحساسها(الزوجة) بقيمة عملها الذي تقوم به وإنكار الذات للمرأة من أجل الإبقاء على الرجل في مكانته الأعلى، هذا فضلا على أن الزوج دائما يسعى نحو تقليل دورها الاقتصادي، حتي يظل دائما هو الأعلى وصاحب الهيمنة ودائماً يجعلها تابعاً وليست ندا له.

وينعكس هذا الموقف المزدوج على دور المرأة في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة، حيث يصبح من أشد الأمور التي تعيب الرجل أن يقال عنه أنه يخضع لامرأة حتي ولو كانت أمه، وتتقبل النساء ذلك وتحاول تدعيمها من خلال التنشئة الاجتماعية لأولادها، وهذا عكس نظرته إلى عمل الابنة أو الأخت- كما انه مع الأجيال الحالية وتعليم المرأة وخروجها للعمل قد أدى ذلك أنها أصبحت تمثل قدرا من المكانة والقوة بالأسرة.

-هناك عدم اعتراف واضح بقيمة عمل المرأة مهما بذلت من جهد وعطاء في شتي المجالات الزراعية والمنزلية، ومهما كان لها من دور تنموي في حياة الأسرة- غالبا- ان لم يكن دائما- فهى لا تجد من يعترف بهذا الدور الحيوي سواء من الرجل (الزوج) أو حتى من نفس جنسها (النساء) فإذا تحدثت إمرأة عن دورها الايجابي ومجهودها تجد من يقلل من شأنها.

-أيضا تمثل عملية الميراث إحدى مظاهر الاستغلال الاقتصادي للمرأة بالإضافة إلى عملها ولكن عملية الميراث هي الأوضح والشيء المحسوس والملموس لدى أعضاء المجتمع وذلك كما أوضحته الدراسة الميدانية ففى كل الحالات وعلى جميع المستويات الطبقية يسعي الرجل إلى تحقيق طموحاته واستلاب المرأة حقها في الميراث والعمل على تغيير ملامحه- فقد يستبدل الأرض بمشروع استثماري... أو بيع ميراث الزوجة وشراء قطعة أرض باسمه بحجة أن كل شئ للأبناء ولكن تختلف هذه الأسباب باختلاف المستوي الطبقي فنجد الرجل في الطبقة الدنيا يحارب من أجل الحصول على ميراث الزوجة وكذلك الطبقة الوسطي، ولكن في الطبقة العليا يعمل في صمت" أى لا يجب أن يظهر في الصورة بأنه لديه الرغبة في الحصول على ميراث الزوجة، ولكن يرسم ويخطط

من بعيد ودائما يوجه نظر الزوجة إلى عدم الاستفادة من ميراثها، وأن أولادها أولى من الغير حتي لو كان أخوها. أو أبناء الأخ، وهنا يستخدم الحيل والألاعيب واللعب بعواطف الزوجة والمعاملة الحسنة نحوها حتى تفعل ما يريد وتحصل علي الميراث.

ويتمكن منه ثم يبدأ فى تغيير شكل الميراث حتي يسلم من نظرة الناس إليه ويبرهن علي أنه في استغناء عن ممتلكات الزوجة وأن ما حدث هو بناء علي رغبة الزوجة- وعلى أية حال يسعى الرجل دائما نحو استغلال المرأة سواء كان استغلال (مادي) أو استغلال مجهودها من خلال التفاني في العمل المنزلى أو العمل الغير مأجور في الزراعة أو من خلال العمل المأجور والسعي نحو الاستيلاء على الأجر التي تتقاضاه المرأة والتصرف فيه كيفما يشاء.

ولكن الأوضاع بالقرية في الوقت الحالي بدأت في التغير وأصبحت النساء تطالب بحقوقهن في الغالب والقلة تطالب بتسجيل الميراث بإسمها خاصة إذا كان من الأراضي الزراعية وتتصرف فيه كيفما تشاء بحجة أن الرجل ليس له أمان وعلى رأي المثل" يا مأمنه للرجال يا مأمنه للمية في الغربال".

-ويعكس الموقف من استقلال المرأة بذمتها المالية رؤية الرجل لها فهناك تباين واضح في هذه النظرة، حيث يرفض الزوج أن تستقل الزوجة بذمتها المالية في كثير من الأحوال مما قد يؤدي إلى الطلاق وذلك على جميع المستويات الطبقية والجيلية والاجتماعية، ولكن تختلف هذه النظرة حول موقفة تجاه الابنة أو الأخت أو الأم.. فكثيراً ما نجده يدعم هذا الموقف ولكن مع انخراط المرأة في سوق العمل فى الوقت الراهن نتيجة ما وصلت إليه من تعليم وهجرتها إلى البلاد العربية.

فقد ظهرت بعض الحالات القليلة جدا بين هذه الفئة التي سافرت للخارج وقد كان هذا الأمر شئ جديد على القرية لم يألفه المجتمع من قبل، غير أن الأوضاع في الوقت الحالى قد تغيرت وازدادت نسبتها هذه الحالات عند جميع المستويات الجيلية والطبقية، وأصبحت توجد الكثير من النساء بالمجتمع تستقل بذمتها المالية وهذه نقله في حياة المجتمع الذي لم يعتاد عليها سابقا إلا أنها في طريقها إلى الزيادة، وكأنها عدوى أصبحت تنتشر بين البعض من نساء القرية وخوفاً من الرجل غير الأمين على الحياة الأسرية.

الرؤية المستقبلية :

لقد تزايد الاهتمام بدراسات المستقبل كنتيجة لكثرة المشكلات الاجتماعية والاعتقاد بان هذه المشكلات كانت نتيجة لقرارات خاطئة أخذت فى الماضى بعدم الوعى، بان مستقبل الشعوب لا يجب ان يترك للصدفة بل ان الشعوب ممكن ان تختار مستقبلها، ولعل هذا هو الذى دفع البعض الى النظر الى المستقبل باعتباره مشكلة اجتماعية، فالعالم الذى نعيشه يعج بالمشكلات مثل النمو السكانى والتلوث الذى يهدد الجنس البشرى ... الخ . (٢٠)

وإننا لم نفترض هنا ان الدراسات المستقبلية لم تظهر فحسب من جراء الإحساس بالأزمات المتضاعفة للتطور الحضارى المعاصر، بل ظهرت أيضاً من

خلال قدرة العلم على التجاوب مع هذه الأزمات أى أنها ظهرت من النقاء الحاجة المجتمعية مع التطورات العلمية بالتالى فقد اصبح هناك ضرورة للتأكيد على مفهوم الزمن المستمر الذى لا ينقطع وليست له نهاية محددة ومن ثم فان الحياة الاجتماعية تنبئ دائماً بمتغيرات جديدة وتنقلب فيها الأحداث على اختلاف أنواعها، اى أن الحياة الاجتماعية تستمر دائمة التدفق والتغير .

وقد أوضح " كابلو " ان أفضل طريق بدراسة التغير فى التنبؤ بالمستقبل هو استخلاص الاتجاهات الاجتماعية القائمة وبلورتها وتجديدها ، ومن ثم الفعل الاجتماعي فى حقيقة الأمر هو فعل موجه نحو المستقبل ، وهناك كثير من الأفعال التى تتم أمامنا لا نستطيع ان نفهمها أو نستوعبها إلا في ضوء تصورات أصحابها عن المستقبل لأنهم يستهدفون بها تحديد مستقبلهم أو التأثير عليه على نحو معين، أى أننا لا نملك ان نسير فى الحاضر دون ان نفكر في المستقبل على ضوء اتجاهات الماضي. (٦٢)

الا ان الدراسة الميدانية اوضحت ان المرأة مازالت تعيش فى كنف الرجل وان نظرة الرجل للمرأة مازالت – الى حد كبير – نظرة دونية ، وذلك من خلال رصدته الدراسة من مواقف فى الحياة اليومية ، والتى جسّدت تلك الرؤية .

وهذا سؤالاً يفرض نفسه مؤداه ما يلي : متي تتغير هذه الرؤية ؟ .

ويرى الباحث انه كما تاسست رؤية الرجل للمرأة عبر عقود وقرون من الزمان ، فان اى تعديل او تغيير لهذه الرؤية ما لم تكرس جهودنا على اسس علمية وفق منظومة متكاملة سوف يستغرق ذلك عقوداً ان لم يكن قروناً ، حيث توصلت الدراسة الى ان هناك بعض المؤسسات التى كونت او شكلت تلك الرؤية ، اى مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الاسرة – المدرسة – الاعلام – المرجعية الدينية) واذا لم تغير هذه المؤسسات من دورها المعرفى سيؤدى الى مزيد من السلبية والجمود الفكرى والثقافى . ما لم تعمل جميع هذه المؤسسات فى تناغم وترابط وفق رؤية مستقبلية من اجل تغيير رؤية الرجل للمرأة وانها شريك فاعل فى نسيج الحياة الاجتماعية .

ونظرا لما نحن فيه الان من تغيرات على جميع المستويات العالمية والاقليمية فى ظل العولمة ، والسموات المفتوحة فهناك ضرورة لوضع خطة من اجل النهوض بالمرأة الريفية وتفعيل دورها حتى تواكب التغيرات الراهنة ، وذلك من خلال برامج موجهة للمرأة الريفية بشكل خاص لإدماجها فى خطة الدولة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وهذا لا يتأتى الا من خلال التوصيات التالية :

١-محاولة التخلى عن بعض الرواسب الثقافية السلبية ضد المرأة ، والتى تتجسد فى السيطرة والسلطة الاستبدادية للرجل على المرأة ، والذي من شأنها التقليل من مكانتها وقدراتها وتهميش أدوارها الاجتماعية.

وهذا التغيير لا يتم الا من خلال توعية المجتمع الذكورى عامة والرجال بصفة خاصة لأهمية دعم الرجل للمرأة وتمكينها لإبراز قدراتها العملية.

ولا ننسى دور المرأة فى تعزيز قيم الذكورة وأنها شريك أساسى فى تكوين الذات لدى الجنسين.

٢-إعادة النظر فى تلك الصورة التى تقدمها المناهج الدراسية والتى تبرز المرأة بشكل اقل ايجابية من الرجل ، وهنا لا بد أن يكون الخطاب التعليمي متضمناً الجوانب الايجابية والفعالة للمرأة وعدم إنكار دورها الحيوى فى المجتمع .

٣-محاولة دمج المرأة مع الرجل فى إعداد المناهج الدراسية فى مرحلة التعليم الأساسى ، من اجل تقديم صورة تمثل الواقع الفعلي للمرأة المصرية ، مع ضرورة إدراج بنود اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة فى البرامج التعليمية بشكل عام.

٤-اعداد دورات تدريبية وتثقيفية للعاملين فى مجال التربية والتعليم (معلم / معلمة) من اجل التوعية باهمية دورهم فى بناء فكر التلاميذ ، حتى ينشأ جيل جديد واع باهمية عدم التمييز بين الجنسين فى جميع المجالات .

٥-ضرورة التثقيف الدينى لأبناء المجتمع ذكوراً وإناثاً ، مع توضيح وتفسير بعض المفاهيم الخاطئة تفسيرا صحيحاً من قبل رجال الدين المتخصصين غير المتحيزين من اجل إبراز صورة المرأة الايجابية.

٦-تنظيم دورات تدريبية للقضاة والقائمين على تنفيذ القانون تتضمن التعريف بالاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر ، وخاصة اتفاقية إلغاء جميع إشكال التمييز ضد المرأة .

٧-التعبير الحقيقي عن الواقع الذي تعيشه المرأة الريفية خلال دورة حياتها خلال دور وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون وذلك بوضع سياسات إعلامية جديدة مستنيرة تهدف إلى تغيير صورة المرأة التقليدية والسلبية.

٨-نشر الدراسات والرسائل العلمية التي تهتم بقضايا المرأة ، والنوع الاجتماعي ، والأخذ بنتائجها وفق السياق العام للمجتمع.

بطاقات الحالات (الأسر المعيشية)

حالة رقم (١)

شكل الأسرة : نووية السن : ٥٧ سنة المستوى التعليمي : امى
العمل: عاملة نظافة المستوى الاقتصادي : منخفض
المستوى التعليمي للزوجة : أمية . عدد الأبناء : ٧ (٤ ذ -٣ أ)
المستوى التعليمي للأبناء :أميون

المسكن : مبنى عبارة عن طابق واحد مصنوع ن الطوب اللبن (يتكون من ثلاثة حجرات وشونة صغيرة) ودورة مياه بلدي ، ويوجد بالبيت صالحة تسمى وسط الدار+ فرن بلدي، أثاث المنزل من الأنواع البسيطة والأرضية مفروشة من الحصير البلاستيك ، ويوجد تليفزيون صغير ٦ بوصة ابيض واسود –وراديو ترانزستور قديم .

نشاط الأسرة : جميع أفراد الأسرة يعملون بالنشاط الزراعي المأجور . والأب يعمل موظف في التربية والتعليم " عامل نظافة ".*

ملكية الأسرة: ليس لها أملاك زراعية سوى المسكن والأجر اليومي الذي يحصل عليه الأبناء من العمل اليومي بالإضافة إلى راتب الأب.

حالة رقم (٢)

شكل الأسرة: نووية السن ٦٥ سنة التعليم : عالي
المستوى الاقتصادي: عالياً تعلم الزوجة : عالي
عدد الأبناء : ٤ (١ ذ + ٣ أ) الابن الأكبر: طبيب بيطري والابنة الثانية: صيدلانية والثالثة : بكلية العلاج الطبيعي والرابعة بكلية الصيدلة ٠٠ الأب يعمل محاسب قانوني وخبير ضرائب والزوجة مهندسة وتعمل في التربية والتعليم وقد رفض الزوج عملها في المجال الهندسي وفضل عملها في التربية والتعليم حتى تستطيع أن تقوم بأعمالها التقليدية في المنزل ورعاية الأولاد.
ملكية الأسرة : خمسة أفدنة ومشروع لتسمين المواشي – بيت حديث بالقرية متعدد الطوابق ، ويملك شقتين خارج القرية (اشمون – القاهرة) وسيارة خاصة له ، وسيارة أخرى لابنه الطبيب.

حالة رقم (٣)

شكل الأسرة : ممتدة السن : ٧٠ سنة التعليم : أمى
عدد الأبناء : ٧ (٣ ذ– ٤ أ) مستوى تعليم الأبناء (غالى ذ + متوسط أ)
العمل : الزوج مزارع والزوجة أمية ربة بيت وتبلغ من العمر ٦٣ سنة .
عدد أفراد الأسرة المعيشية: ١٢ نسمة، حيث يوجد اثنين من الأبناء الذكور متزوجان ولكل منهما ثلاثة من الأبناء الصغار (٤ ذ+ ٢أ) والأخ الثالث متزوج ومقيم بالقاهرة، أما الإناث فهن متزوجات خارج حدود القرية.
نمط السكن: حديث، متعدد الطوابق به أربعة طوابق لكل ابن من الأبناء شقته المستقلة وشقة للأخ الثالث المقيم بالقاهرة والأب والأم يعيشون في الطابق الأول.
ملكية الأسرة : امتلك الأسرة خمسة أفدنة بالإضافة إلى مزارع للدواجن والأبناء الذكور يعملون في وظائف حكومية وكذلك زوجاتهم حاصلات على مستوى تعليمي عالي ، والأسرة تمتلك مساحة ٥ قراريط من ارض المباني .

حالة رقم (٤)

شكل الأسرة : نووية سن الزوج ٦٦ سنة سن الزوجة ٦١ سنة
المستوى الاقتصادي : متوسط عدد الأبناء ٤ إناث
مستوى تعليم الوالدين ونوع العمل : عالى فالزوج كان يعمل مدير عام بالتربية والتعليم ، والزوجة أيضاً بكالوريوس تجارة وكانت تعمل بالتأمينات الاجتماعية ن تعليم الأبناء : ثلاثة من البنات مؤهلات عليا والرابعة ثانوية امة والابنة الكبرى تعاقدت للعمل في إحدى دول الخليج.
ملكية الأسرة : فدان ارض زراعية + مسكن للأسرة : عبارة عن شقتين مفتوحتين على بعضهما + محل للإيجار ، وهذا المسكن والمحل مملوكين للزوجة عن طريق الميراث.

حالة رقم (٥)

شكل الأسرة: ممتدة سن الزواج: ٨٦ سنة– سن الزوجة: ٧٥ سنة
السنوى الاقتصادي/ متوسط عمل الزوج: مزارع– المستوى التعليمي للزوج: امي
المستوي التعليمي للأم: أمي ربة منزل.
عدد أفراد الأسرة المعيشية(١٤) وهم عبارة عن الجد والجدة وخمسة أبناء منهم اثنين من الأبناء الذكور قد تزوجوا وأنجبوا (٧) من الأحفاد المسكن: عبارة عن مسكن حديث متعدد الطوابق، بعيش الأب والأم (الجد والجدة) في الطابق الأول بالإضافة إلى حجرتين لمستلزمات البيت من مواد غذائية وحبوب وخلافة... وكذلك يوجد مطبخ ودورة مياه

وحوض لغسيل الايدى وحجرة كبيرة للضيوف أما الأبناء الذكور المتزوجين يعيشون في الطابق الثاني والثالثة والمنزل به الكبرياء ومياه الشرب الجميع يعيشون في معيشة واحة وتحت سيطرة الأب (الجد)

نشاط الأسرة: متنوع بين الوظائف الحكومية للأبناء والعمل الزراعي للوالدين بالإضافة إلى مشروع لتسمية المواشي.

بطاقات الإخبار بين بطاقات الاخباريين مرتبة وفقا لورودها في متن الدراسة:

اخباري رقم(١)	اخباري رقم(٢)	اخباري رقم(٣)
النوع: ذكر السن: ٦٥سنة المؤهل الدراسي: أمي الحالة الاجتماعية:م+٧ المهنة: فلاح المستوي الطبقي: دنيا	أنثي ٧٣سنة أمي م+٤ ست بيت عليا	ذكر ٥٥ سنه امي م+٧ عامل نسيج دنيا
اخباري رقم(٤)	اخباري رقم(٥)	اخباري رقم(٦)
ذكر ٤٨ سنه عالى م+٣ رجل دين (واعظ) وسطى	ذكر ٦٢ سنه امى م+٧ عامل نظافة دنيا	ذكر ٣٥سنه امى م+٦ عامل نسيج دنيا
اخبارى رقم (٧)	اخباري رقم (٨)	اخباري رقم (٩)
ذكر ٥١ سنه عالى م+٣ مدرس عليا	انثى ٤٧ سنه متوسط م+٤ مدرسة وسط	أنثى ٤٥سنه متوسط م+٤ مدرسة وسطى
اخباري رقم (١٠)	اخباري رقم(١١)	
ذكر ٢٣سنه أمى أعزب فلاح دنيا	ذكر ٥٧ سنه أمى م+٦ قهوجي دنيا	

أهم التوصيات :-

- اهتمام الدولة بتوفير المواد الخام مع عمل منظومة تسويقية للمنتج.
- ضرورة معرفة متطلبات السوق العالمي والمحلي مع وجود تصميمات ونقوش جديدة تتناسب مع الثقافات العالمية الأخرى.
- ضرورة المراقبة على عملية المنتج من حيث الاتقان والجودة حتى تستطيع منافسة السوق العالمي.

الهوامش

(١) شارلوت سيمور – سميث، موسوعة علم الانسان ، المفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجية، ترجمة مجموعة من اساتذة علم الاجتماع ، اشراف : محمد الجوهرى ، المجلس الاعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص٧٢٢.
(٢) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهرى واخرون ، المجلد الثانى ، ط ١ ، القاهرة ، المجلس الاعلى للثقافة ،٢٠٠١، ص ٧٧٤.
(٣) جوردون مارشال ، المرجع السابق ، ص٧٧٨ .
(٤) المرجع السابق، ص٢٤٨.
(٥) سارة جاميل ،٢٠٠٢ النسوية وما بعد النسوية ، ترجمة احمد الشامى ، ط ١ ، القاهرة ، المجلس الاعلى للثقافة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٢٧ .
(٦) سامية الساعاتى، نظرية الدور ، عرض تحليلى وتصور مقترح فى : دراسات فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٥ ، ص ٩٤ .
(٧) المرجع السابق ، ص ٥٩ .
(٨) سيد عويس، المفهوم العام للمراة المصرية المعاصرة ، القاهرة ، المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ١٢، ص ٧٧ .
(٩) شارلوت سيمور – سميث ، موسوعة علم الإنسان ، المفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجيا ، مرجع سابق ،ص ٧٢٢
(١٠) السيد الاسود ، تصور رؤية العالم فى الدراسات الانثروبولوجية ، احمد ابو زيد (محرراً) رؤى العالم : تمهيدات نظرية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٣، ص ٨ .
(١١) المرجع السابق ، ص ١١
(١٢) احمد ابو زيد، رؤى العالم، دليل العمل الميدانى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٣، ص ٥٨ .
(١٣) Jackson , Stevi & jones jakie, Thinking For Ourselves, An introduction To Feminist Theoring. I N S. Jackson , j. jones, Contemporary Feminist Theories cpp 1-8) Edinburgh univrersity Press. 1998 .P. 12-13.
(١٤) فاتن احمد ، عرض تحليلى للاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة ، صورة المراة المصرية بين الدراسات السنوية والواقع الاجتماعى فى المرأة وقضايا المجتمع، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢ ، ص ١١ .
(١٥) Richardson & Taylor verta Feminist frontiers, U.S.A. Mogrow. Hill , inc, 1993,P. 239.
(١٦) Haider Raana, Gender and development . Cairo, American, university in cairo Press ,1996,P.18
(١٧) محمود عودة، ملامح واقع المراة المصرية ، القاهرة ، المجلس القومى للامومة والطفولة، ١٩٩٦ ، ص ٣٩.
(18)Richardson Diane ,Robinson, intyductiong Woman. S studies – Selection-editorial matter and introduction, hong kong. 1993, P.74.
(19) Halsaa, Beatrice , Socandinavian Political Studies nord Political Scirnce Association, 11,4,1998. P.P. 326- 327.
(٢٠)علياء شكرى، علم اجتماع المراة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٩– ٢١.
(21) Jakson, stevi , theorizing Gender and sexuality,1998.p.13
(22) Ibid,p.p21-22
(٢٣) صوفيافوكا، النسوية والنوع ، فى النسوية وما بعد النسوية ترجمة : احمد الشامى ، ط ١ ، القاهرة ، المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٢، ص ١٠١
(٢٤)المرجع السابق ، ص ١٠٦

(٢٥) سامية الساعاتى ، نظرية الدور ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٢-١٢٣ .
(٢٦) أمال عبد الحميد، بعض اشكال الاسرة الممتدة فى الحضر ، محدداتها ومصاحبتها الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦،ص٥٧
(٢٧) حمدى شعبان، الاعلام الامنى وادارة الأزمات والكوارث ، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص ٩١ .
(٢٨) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص ٣٩٢ .
(٢٩) محمود عبد القادر، الاتجاه نحو التعليم وعلاقته بالقيم التربوية، كلية الاداب والتربية، جامعة الكويت، العدد السابع،١٩٧٥، ص٨٨ .
(30) Michael, C.Howard, contemporary cultural, Anthropolpgy, 1989, P.247
(٣١) عاطف وصفي ، الثقافة والشخصية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٦، ص١٥-١٦
(٣٢) عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص٤٧٢ .
(٣٣) سعاد عثمان، ختان الاناث، دراسة اجتماعية فى المرأة والمجتمع وجه نظر علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعارف، ٢٠٠١، ص٩٩ .
(٣٤) فتحية إبراهيم، الاسلوب المعرفى للمراة المصرية ، دراسة مقارنة فى مجتمعين محليين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الانثروبولوجى ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٩، ص١١٠ .
(٣٥) احمد أبو زيد: ألف، مجلة البلاغة المقارنة، الآداب والانثروبولوجيا فى أفريقيا ، العدد ١٧،القاهرة،١٩٩٧،ص ٢١٧.
(36) Peter Blou , Richard Scott " Formal Organization " Routledge & Kegam, London,1973 , P68.
(٣٧) احمد أبو زيد ، الإنسان والمجتمع والثقافة – أعمال مؤتمر العريش ، مرجع سابق ، ص ٢٩.
(٣٨) فتحية إبراهيم ، مناهج البحث فى الانثروبولوجيا ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٩٢ ، ٩٦
(٣٩) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ط٦ ، ١٩٧٧، ص ٢٦٢ .
(٤٠) محمد زيان عمر" البحث العلمى-مناهجه وتقنياته " الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٣٢-١٣٣.
(٤١) محمد الجوهري وعيد الله الخريجى، طرق البحث الاجتماعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩، ص ٦٧.
(٤٢) محمد طلعت عيسى، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ، ١٩٧١، ص ٣٢٢ .
(٤٣) جمال زكى ، عبد الحليم محمود ، المقابلة كوسيلة لجمع البيانات من الريف المصري ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة، مايو ١٩٦٥ ، ص ١ .
(44) Spradley'j- Participant observation, Holt, Rinehart, Winston, 1980, P.59.
(٤٥) نجيب اسكندر إبراهيم وآخرون : الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٤٠٩ – ٤١٠ .
(*) تم الحصول على جميع البيانات من : الوحدة المحلية لقرية البرانية
(٤٦) إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، حقوق المرأة في الإسلام الاجتماعية والاقتصادية والسياسية- سلسلة دراسات إسلامية- المجلس الأعلي للشئون الإسلامية، القاهرة، العدد" ١٩٨- نوفمبر٧،٢٠١١

(٤٧) وزارة الإعلام– الهيئة العامة للاستعلامات– قطاع الاعلام الخارجي– حقوق الإنسان في مصر، المرأة المصرية تجارب الماضي– انجازات الحاضر، وتحديات المستقبل.(تمكين المرأة المصرية)

(٤٨) سامية الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ٢٠٠٦–، ص ص٤٨، ٥٠

(٤٩) سامية الساعاتي– علم اجتماع المرأة"رؤية معاصرة لأهم قضاياها"، دار الفكر العربي– القاهرة، ١٩٩٩، ص ص،٣٨، ٤٢

(٥٠) جهينة سلطان العيسي، خضر زكريا، كلثم على الغانم/ علم اجتماع التنمية، الأهالى للطباعة والنشر، سوريا، ١٩٩٩، ص٢٣٨

(51) Hamer, lohn, impactorcash economy on complementary gender Rrlationsamang the sada, maod Ethiopia, Anthropological quarterly, ovt.1994: نقلا عن
سعاد عثمان، المرأة في الدراسات الأنثربولوجية، في: احمد زايد وآخرون، المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعةالاولى٢٠٠٢، ص ص١٤٨. ١٤٩.

(٥٢) عبد المنعم الجميعي، المجتمع المصري بين الثابت والمتغير– الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة– ٢٠٠٨، ص٩٠.

(٥٣) احمد زايد، سعاد عثمان، وآخرون، المرأة وقضايا المجتمع– مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، كلية الآداب– جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٣٨

(٥٤) علياء شكرى ، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٩، ص ١٠٤ .

(٥٥) محمد الجوهرى، حسن الشامى، قاموس مصطلحات الانثروبولوجيا والفولكلور، القاهرة، دار المعارف ، ١٩٧٢، ص ١٣٦.

(٥٦) علياء شكرى، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص١٠٥

(٥٧) ناهد رمزي، المرأة والإعلام في عالم متغير، الدار المصرية اللبنانية– القاهرة، ٢٠٠١، ص ص٢١٣– ٢١٤.

(*) محكمة اشمون الجزئية بالمنوفية .

(٥٨) النساء: من الآية ٣٢.

(٥٩) النساء: آية رقم ٤.

(٦٠) احمد زايد واعتماد علام ، التغير الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥٧ .

(٦١) محمد الجوهرى واخرون ، دراسات اجتماعية معاصرة ، القاهرة ، مطبعة العمرانية ، ٢٠٠٦، ص ١٠ .